

دكتور

حلمي خليل

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب / جامعة الإسكندرية

# الكلمة

دراسة لغوية معجمية

دار المعرفة الجامعية

٤- ش. سويتير - الأزاريطة - ت ١٦٣-٤٨٣

٣٨٧ ش. قنال السويس - السطحي - ت ٥٩٧٣١٤٦

# الكلمة

دراسة لغوية معجمية

دكتور

عائلي خليل

أستاذ العلوم اللغوية  
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية

١٠ في سبتمبر - الأمانة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ في قال السويس - الشاطي ت ٥٩٧٣١٤٦

## حقوق الطبع محفوظة

دار المعرفة الجامعية  
للطباعة والنشر والتوزيع

---

✻ الإدارة : ٤٠ شارع سوتيسر

الازاريطة - الاسكندرية

ت : ٤٨٣٠١٦٣

✻ الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس

الشاطبي - الاسكندرية

ت : ٥٩٧٣١٤٦

---

## مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من كتاب «الكلمة» ، لا تكاد تفرق عن الطبعة الأولى ( ١٩٨٠ م ) في شيء ، إلا من بعض التصويبات لأخطاء وقعت أثناء الطبع ، وقد أقيمت على الكتاب كما هو ، رغم أنني قد استخدمت بعض فصوله — بعد إدخال تعديلات عليها — في كتب أخرى صدرت لي بعده ، ولم أكن أنوى إعادة طبعه إلا بعد تعديل وتطوير خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور الطبعة الأولى ، تغيرت فيها وتطورت مفاهيم كثيرة حول اللغة وعلومها .

غير أن كثيراً من زملائي وتلاميذي رأوا أن الكتاب مازال صالحاً للقراءة حتى على صورته القديمة ، كما أن المتداول من نسخه قليل نادر ، واستجبت لما طلبوا وآثرت طبعه كما صدر أول مرة دون حذف أو تبديل أو تطوير ، وكان خليقاً بي أن أفعل ، لولا مشاغل جمّة صرفت عما كنت أرجو وأتمنى .

والله من وراء القصد .

حلمي عجيل

الإسكندرية مايو ١٩٩٢ م



## مقدمة الطبعة الأولى

اللغة خاصية إنسانية ينفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات ، من حيث هي أداة تعينه على تناول الأشياء والأشخاص تناولاً يختلف عن تناول الحيوان . إذ الحيوان يتناول الأشياء بالحواس ، أما الإنسان فيتناولها مع الحواس بشيء آخر تفرد به هو نطقه وفكره . وهو تناول الصحيح لأنه يفيد الإحاطة والشمول والاتصال ، لأن قدرة الإنسان بواسطة اللغة ، على تسمية الأشياء ، وبالتالي معرفتها ؛ تؤكد في الوقت عينه قدرته على نوع من الهيمنة والسيطرة عليها .

ومن ناحية أخرى يأتي البيان والإفصاح عن طريق اللغة باعتباره خطوة في سبيل الكشف عن النفس وعن الكون أيضاً ، لكي يؤكد تكامل هذه الوسيلة وخطورتها ، وأنها ليست مجرد آلة للترجمة عن الفكر أو الاتصال بالغير فقط ، بل هي أيضاً تأكيد لوجودنا ورباط لحياتنا . اللغة إذن في حياة الإنسان أكبر وأخطر مما قد يبدو للنظرة العجلى . إنها باختصار شديد وعاء الفكر والسلوك ، وصانعة الحضارة الإنسانية .

غير أن اللغة في ذاتها عبارة عن نظام يتكون من عدة أنظمة ، فهي ، من حيث كونها في نهاية الأمر ، مجموعة من العلامات أو الرموز إلا أن هذه العلامات ، وهاتيك الرموز تتكون أولاً من أصوات تحدثها أعضاء النطق الإنساني ، وتدرجها الأذن . وهذه الأصوات تتركب بطريقة اصطلاحية في شكل كلمات ذات دلالات ، ثم جمل ، فعبارات ، وكل ذلك يشكل في النهاية بطريقة مخصوصة مجموعة النظم في اللغة ، والتي تصب في نظام واحد متكامل ومتناسق ، هو ما نسميه بالنظام اللغوي .

وتنفرد الكلمات في هذا النظام بمكانة خاصة منذ وعاءها الإنسان ونحيل لها قدرة خاصة يركن إليها . فهو ينطق ببعض منها فبدد عنه الخوف والرغبة ، وإذا دهنته قوى لا قبل له بها ، استعان عليها ببعض الكلمات . بل إن نشأة السحر قائمة على معرفة الساحر ببعض الكلمات ، وليس ذلك مقصوراً على الكلمة المنطوقة وحدها ، بل امتد أيضاً إلى الكلمة المكتوبة ، بحيث صارت الكلمات السحرية المقيدة أكثر خطراً ، فكتابة اسم على قطعة من النحاء أو الجلد أو الورق ، مازالت قادرة ، في بعض العقول على التحكم في حياة إنسان .

غير أن علماء اللغة قد أخرجوا الكلمة من هذا الإطار الأسطوري منذ زمن بعيد ، وأخضعوها ، شأنها في ذلك شأن جوانب اللغة الأخرى ، لألوان شتى من الدراسة العلمية الموضوعية ، تعددت واختلفت باختلاف اليئات والمناهج والعقول ، ولكنها اتفقت جميعا على شيء واحد وهو ، أن الكلمة احتلت ومازالت تحتل مكانة فريدة ، كوحدة لغوية معقدة في النظام اللغوي .

وبين الكلمة المنطوقة والمكتوبة وجد علماء اللغة فروقا . وبين الكلمة المفردة والكلمة في تركيب أو سياق ، وجدوا فروقا أخرى . ومن ثم أخضعوا الكلمة للدراسات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

وفي السنوات الأخيرة تعرضت الكلمة لمزيد من الدراسة والبحث بحيث اختلفت الآراء حول حقيقتها ووجودها وماهيتها ودورها في النظام اللغوي ، فشك بعض علماء اللغة في وجودها ، وسلم بعضهم بهذا الوجود ، مع تحفظات . وحاول البعض بطموح واجتهاد وضع تعريف جامع مانع لها بحيث ينطبق على الكلمة في كل اللغات ، واختلفت التعريفات وتعددت وتضاربت والكلمة باقية ، تؤدي دورها في النظام اللغوي ، وتغري بوجودها ، المتحقق والمتنع في آن واحد ، عقول الباحثين .

وقد أغرتني دراسة الكلمة فيمن أغرت . وبإحدى ذى بدء أقول إننى لا أدرس الكلمة في هذا البحث كي أنتهى إلى تعريف عام لها ، كما فعل بعض الباحثين<sup>(١)</sup> ، وإنما أدرسها بهدف رسم الملامح الدقيقة للكلمة ، سواء في اللغة العربية أو في غيرها . وفي ظنى أن فكرة وضع تعريف جامع مانع للكلمة في كل اللغات ، قد تأتى في مرتبة تالية لدراسة الكلمة أولا ، وبيان هذه الملامح بصورة واضحة ثانيا . يضاف إلى ذلك أن تعريف الكلمة من حيث هي وحدة لغوية معقدة ، تنفرد بخصائص تميزها في كل لغة تبعاً لانفراد كل لغة بخصائصها الذاتية ، قد يكون وراء صعوبة وضع تعريف عام لها . غير أن هذا بالضرورة لا يمنع أن تشترك كل اللغات أو أكثرها في خصائص عامة تجمع بين الكلمات .

وهذا البحث يحاول أن يضع هذه الفكرة موضع التنفيذ عن طريق وضع الملامح العامة لما هي الكلمة وحقيقتها ، دون التورط في وضع تعريف عام لها . ولأن الكلمة في نهاية الأمر هي مبنى ومعنى ، فقد قسمت البحث إلى باين رئيسيين :

Krumsky, The Word as a Linguistic Unit, p. 67.2

(١)

١- الباب الأول : يتناول بنية الكلمة وفيه فصول ، تناولت في الفصل الأول منها محاولة استخراج الحدود العامة للكلمة من خلال عرض بعض التعريفات التي وضعت لها من قبل بعض علماء اللغة ، أو علماء المعاجم ، أو هم ، من الذين اهتموا بدراسة الكلمة ، مثل علماء البلاغة .

وفي الفصل الثاني تناولت الجانب الصوتي من الكلمة باعتبار أن الصوت هو المادة التي تتكون منها الكلمات ، وتعرضت للملاح الصوتية في بنية الكلمة مثل الفونيم ، والمقطع والنبر ، والتنقيح ، والقواصل .

وفي الفصل الثالث تناولت بالدراسة الصيغة والوظيفة ، ودورها في تحديد الكلمة من ناحية الشكل والوظيفة ، وفي الفصل الرابع درست الجذور وطريقة الاشتقاق باعتبارهما الأصل الذي ترجع إليه الكلمات ، وإن اختلفت طريقة الاشتقاق وتعددت إلى لغة إلى أخرى .

وفي الفصل الخامس والأخير من هذا الباب تناولت قضية نطق الكلمة وكتابتها ، والفرق بين النطق والكتابة في تصور حدود الكلمة وملاحظتها .

أما الباب الثاني ، فقد خصصته لدراسة دلالة الكلمة ومعناها . وبدأت في الفصل الأول من هذا الباب بدراسة رمزية الكلمة وعلاقتها كرمز بالعالم الخارج عن اللغة . وفي الفصل الثاني من هذا الباب أيضا درست دلالة الكلمة ، ومفهوم الدلالة ، سواء عند علماء اللغة أم عند علماء المعاجم ، وبينت الفرق بين الدلالة المعجمية للكلمة ، والدلالة اللغوية والاجتماعية لها ، أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة العلاقات الدلالية التي تربط بين الكلمات مثل ، الترادف ، والمشارك اللفظي ، والأضداد . وفي الفصل الرابع تناولت فكرة المجال الدلالي للكلمة ، وارتباط الكلمات فيما بينها كمجموعات لها خصائص دلالية تنفرد بها عن المجموعات الأخرى . أما الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فقد درست فيه العلاقة بين الدلالة والسياق ، وما يرتبط بذلك من تغير دلالة الكلمة واختلافها . وختمت البحث ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها .

فإذا كان البحث على هذه الصورة قد استطاع أن يرسم ويبين الملامح الرئيسية للكلمة ، فقد أدى المهمة التي كتب من أجلها . وأما إذا كانت الأخرى ، فحسبي أن حاولت .  
والحمد لله من قبل ومن بعد ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

( حلمي خليل )

الإسكندرية / يوليو ١٩٨٠ م





# الباب الأول

## بنية الكلمة



## الفصل الأول

### الكلمة

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها على أسماعنا آتاء الليل وأطراف النهار ، سواء في الشارع ، أو في البيت ، أو في قاعات الدرس ، أو عن طريق الإذاعة المسموعة أو المرئية ، كذلك تلح الكلمة المكتوبة على أعيننا أينما ذهبنا ، في الكتب والصحف والمجلات ، وفي الشارع على شكل لافتات وإعلانات وللكلمات كيان مستقل في الكتابة والطباعة . كما تتمتع بذاتية ومكانة مستقلة في المعاجم ، وهي فوق هذا وذلك تخضع في استعمالها لعند لا يحصى من القيود والعادات ، حتى أنها في كثير من الأحيان كانت موضع العبادة والتفديس ، كما أحاطت بها أساطير وعادات خرافية وفي ذلك يقول ابن منظور ( ت ٧١١ هـ ) : « أن للكلمات أعمالا عظيمة تتعلق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات ، وأوضاع الطلسمات ، ولها نفع شريف بطوائفها ، ولها خصوصية بالأفلاك المقدسة وملازمة لها ، ومنافع لا يحصيا من يصفها »<sup>(١)</sup> . لهذا كله لم يكن من الغريب أن تفرد الكلمات باهتمام خاص من علماء اللغة قديما وحديثا .

غير أن كثيرا من الناس يفكرون غالبا في الكلمة بصورتها المكتوبة أكثر من المنطوقة ، ولعل ذلك يرجع إلى تأثير ملايين الكلمات التي نراها كل يوم . ولكن من الحق أيضا أن نقول إن علماء اللغة ظلوا لفترة طويلة ينظرون إلى الكلمة في شكلها المكتوب ، خاصة فيما يملونه أو يدرسونه من نصوص لغوية فيما يعرف بـ *Philology* عند الغربيين ، حيث يتناول هنا العلم غالبا دراسة النصوص اللغوية وتحليلها ، ومعرفة دلالات ألفاظها من النواحي التاريخية المقارنة<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من وضوح مفهوم الكلمة في أذهان كثير من الناس ، إلا أن علماء اللغة المحدثين لم يسلموا بهذا التصور للكلمة ، كما يتمثل في أذهان الناس ، وإنما نظروا إليها من وجهة النظر العلمية المجردة ، ومن ثم اختلفت نظرتهم للكلمة عن نظرة علماء فقه اللغة ، بل عن نظرة الناس جميعا ، لأنهم وجهوا دراساتهم للغة المنطوقة *Spoken Language* دون اللغة المكتوبة .

(١) مقدمة لسان العرب ١ / ٩ .

(٢) د. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية . ص ٩ .

ولذلك لم يسلموا باديء ذي بدء بفكرة الكيان المستقل للكلمة ، ورأوا أن للكلمة جوانب متعددة يمكن النظر إليها . فمن الجائز مثلا النظر إليها على أنها سلسلة من الأصوات ، أو على أنها عنصر نحوي ، أو وحدة من وحدات المعنى ، وحيث تبرز مشكلة استقلال الكلمة في صور مختلفة ، وذلك تبعا للحالة الخاصة التي تكون عليها .

وقد حاول بعض علماء اللغة المحدثين وضع تعريف للكلمة بحيث ينطبق هذا التعريف على كل اللغات . آخذين في الحسبان وجهات النظر المختلفة ، سواء من الناحية الصوتية أم الصرفية ، أم النحوية ، أم الدلالية . ومن ثم تعددت التعريفات ؛ وواجه كل تعريف منها نقدا من علماء اللغة على اختلاف مدارسهم<sup>(١)</sup> .

ولعل أشهر من عرف الكلمة من علماء اللغة المحدثين هو العالم الأمريكي « بلومفيلد » Bloomfield ، الذي قال « الكلمة هي أصغر صيغة حرة »<sup>(٢)</sup> ومعنى هذا أن الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة ، كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام ، ويجب أن تتكون من مورفيم حر Free Morpheme على الأقل<sup>(٣)</sup> ، ومع ذلك فإننا نجد في كل اللغات كلمات لا ينطبق عليها هذا التعريف ، ففي اللغة الإنجليزية مثلا نجد عناصر لغوية مثل : "a" و "The" لا تستعمل بمفردها قط ، ومثل ذلك في اللغة الفرنسية بالنسبة للضمير "Je" الذي لا يستعمل في أغلب الأحيان بمفرده ، وكذلك حروف الجر وبعض الضمائر في اللغة العربية .

يضاف إلى ذلك أننا لا يمكن أن نتصور حوارا يدور في أي لغة من اللغات ، وتستعمل فيه فقط الضمائر وحروف الجر وبعض الأدوات النحوية ، وكلها تندرج مع الكلمات طبقا لتعريف « بلومفيلد » السابق .

أما العالم الإنجليزي فيوث Farth فقد اعتمد في تحديده للكلمة على التقابل الاستبدال Substitution Counters أي أن استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة في الكلمة بغيرها ، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلمات جديدة . وعلى هذا النحو يؤدي تغير أي عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة ، واللغة الإنجليزية

(١) Kramsky, The word as a linguistic unit, p. 17.

(٢) Hartmann & Stork, Dict. of Lang. and Ling p. 256.

(٣) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

من اللغات التي يسهل فيها تطبيق نظرية الاستبدال بين الأصوات . فكلمة pin مثلا قد تصبح طبقا لهذه النظرية bin أو pan أو pit . فإذا أضفنا إليها صوتا جديدا فقد تصبح Spin ، وأما الحذف فيحولها إلى in وهكذا<sup>(١)</sup> .

عل أنه من الممكن إيراد أمثلة لهذا النوع من التقابل الاستبدالي في اللغة العربية في نحو  
قال : التي تصبح جال أو صال ... الخ .

فإذا مضينا في تتبع التعريفات التي وضعت للكلمة وجدنا عددا من التعريفات أثار عاصفة من الجدل في بيعة علماء اللغة المحدثين والمعاصرين . منها التعريف الذي قدمه العالم ترنكا Trnka الذي قال إن الكلمة عبارة عن « وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات Phonemes وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية<sup>(٢)</sup> » وهو تعريف يتصل إلى حد كبير بتعريف « فيوت » .

وعرف ماثيسوس Mathesius الكلمة بقوله إنها « أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى »<sup>(٣)</sup> .

بينما قال فاشيك Vachek إن الكلمة « هي جزء من الحدث الكلامي له صلة بالواقع الخارج عن اللغة ، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم ، يتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي<sup>(٤)</sup> » .

وعرفها أنطوان ميه بقوله :

« تحدث الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالا نحويا ما »<sup>(٥)</sup> .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات على هذا النحو إلا أن علماء اللغة وجدوا أن كل تعريف منها غالبا ما يهمل بعض الخصائص اللغوية وغير اللغوية للكلمة . كما لا ينطبق على كل اللغات على اختلاف عائلاتها وخصائصها . ومن ثم اتجه بعضهم وجهة أخرى في محاولة الوصول إلى تعريف علمي دقيق للكلمة ، وذلك عن طريق فحص التعريفات السابقة

(١) أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د. كمال بشر ، ص ٤٥ .

Kramsky, op. cit., p. 21.

Ibid, p. 21.

Ibid, p. 21.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) فيلدهس ، اللغة ، ص ١٢٤ .

وغيرها ، وحصر الأخطاء التي تضمنتها جميعا . فوجدوا أن هذه الأخطاء غالبا ما تكون واحدا من الأربعة الآتية ، أو كلها معا ، وهي :

١- إعطاء أهمية مبالغ فيها أحيانا للملاح الصوتية أو الملاح الدلالية وحدها دون النظر في طبيعة العلاقة المعقدة بين الصوت والدلالة .

٢- عدم تقدير أهمية علاقة الكلمة بالجملة وعلاقة الجملة بالكلمة .

٣- عدم الفصل بين خصائص الكلمة من الناحية اللغوية وبين أهميتها من الناحية الدلالية .

٤- الخلط في تعريف الكلمة واللغة في حالة التطور dynamic ، وبينها وهي في حالة الاستقرار أو الثبات static<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا أخذت فكرة وضع تعريف جامع مانع للكلمة تتراجع ، وحل محل ذلك فكرة وضع معايير عامة يتوخاها كل من يتصدى لتحديد ماهية هذا الصوت المعقد الذي يسمى الكلمة وهذه المعايير هي :

1- Insertion	الإدراج
2- Substition	الإبدال
3- Sequsnce	التعاقب
4- Independence	الاستقلال
5- Phonemic Strucrure	التركيب الفونيمي
6- Non-Phonemic	الجانب غير الفونيمي <sup>(٢)</sup>

غير أن هذه المعايير لا يمكن أن تطبق على كل اللغات أحيانا بنفس الدرجة أو الطريقة بل تظل تحمل في طياتها ملامح لغة معينة ومن المسلم به أن الاختلاف في تركيب أي لغة ينعكس أيضا على الوحدات اللغوية لهذه اللغة ، وخاصة الوحدات ذات التركيب المعقد مثل الكلمة أو الجملة ، ومعنى هذا أن مثل هذه المعايير إذا ما طبقت فسوف تؤدي إلى تعريف خاص للكلمة في كل لغة على حدة ، دون تعريف نظري جامع الماهية للكلمة في كل اللغات ، وهو ما يسمى إليه علماء اللغة .

Kramsky, op. cit., p. 18. (١)

Ibid. p. 17. (٢)

أما علماء المعاجم فقد انطلقوا من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللغة إذ من المعروف أن مهمة المعجم اللغوي الأولى هي بيان وشرح معاني الكلمات لذلك فإن علم المعاجم Lexicography يولى أهمية خاصة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المبنى أم المعنى ، نظرا لأهميتها في العمل الممجى إذ أن معظم المعاجم ، كما نرى ، ترتب على أساس الكلمات المفردة ، ولذلك لم يتورط علماء المعاجم كثيرا في محاولة البحث عن تعريف نظري للكلمة ، كما فعل علماء اللغة ، وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العملية ، لأن علم المعاجم علم عملي في أكثر جوانبه ، ولذلك انطلقوا من مفهوم الكلمة ، كما يتصورها كل شخص قادر على التحكم في لغته . وقالوا إن كل إنسان يعرف على الأقل من الناحية العملية ما هي الكلمة ، وما هي الجملة ، حتى لو لم يكن في مقدوره وضع تعريف نظري وعلمي لها<sup>(١)</sup> .

فالشخص الذي لا يعرف مثلا شيئا عن علم اللغة ، ويستع بقدر معقول من التحكم في لغته ، سوف يفهم بلا شك معنى جملة مثل : « من فضلك أعطني هذا الكتاب الضخم » سيفهم مثلا أن الموقف هنا يتصل ، على الأقل ، بشخصين ، وشيء محدد ، ورجية في طلب هذا الشيء ، لكن يوضع بين يدي الناطق بهذه الجملة ، كما سيفهم أن هذا المتكلم على درجة من حسن الخلق والتهديب ، لأنه استعمل عبارة مثل « من فضلك » كما سيفهم كذلك أن كل جزء من هذه الجملة له دلالة تختلف عن الأجزاء الأخرى بمعنى أن الجملة مركبة من أجزاء . فكلمة « كتاب » تدل على شيء أو نوع محدد من الأشياء كذلك كلمة « ضخم » تستعمل في وصف شيء ما أو أشياء محددة ينطبق عليها هذا الوصف ، وهي في الجملة السابقة تصف نوعية الشيء المطلوب وهو الكتاب . كما تصف كلمة أعطني الحدث المطلوب ، وعلى هذا فإن القارئ أو المستمع لمثل هذه الجملة في أي سياق ، سواء أكان هذا السياق لغويا Verbal Context ، أم اجتماعية Situational Context<sup>(٢)</sup> سيدرك بلا شك أن هناك فرقا ما بين كل جزء من أجزاء هذه الجملة . كما سيدرك في نفس الوقت الفرق بين كلمة « كتاب » التي وردت في هذه الجملة ، وبين كلمة « كتب » إذ ما سمعها ، كما سيدرك أيضا الفرق بين « أعط » و « أعطاني » كذلك لن يجد مثل هذا الشخص صعوبة في الإشارة إلى الأشياء التي تدل عليها كلمة « كتاب » أو كلمة « ضخم » أو كلمة « أعط » في العالم الخارجي ، ولو عن طريق التمثيل بحركات مادية في حالة كلمات مثل « ضخم » أو « أعط » .

Zgusta, Manual of Lexicography, p. 21.

(١)

(٢) انظر الباب الثاني في الفصل خامس



وكل هذا يدل على أن الإدراك الحقيقي لماهية الكلمة يتوقف ، إلى حد كبير ، على إدراك بعض الأشياء المحيطة بها ، أو المتصلة بها ، سواء في النظام اللغوي أم العالم الخارجي . ولذلك فإن المتكلم بأية لغة لا يجد أدنى صعوبة في إدراك حدود الكلمة ، لأنه يستعملها كما اختزنها في ذاكرته من خلال مواقف مختلفة ومتعددة لكي يشير بها إلى أشياء محددة وموجودة في عروج اللغة ، بل أكثر من هذا فإنه يستطيع أن يستعمل هذه الكلمات في بناء وتركيب جمل يعرف حدودها تماما بداية ونهاية<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا سلم علماء المعاجم بوجود الكلمات من حيث هي علامات ، وهي أيضاً جزء من النظام اللغوي لأية لغة كما يستعملها ويذكرها المتكلم بهذه اللغة . ولذلك قالوا إننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود شيء اسم الكلمة ، سواء في علم المعاجم Lexicography أو علم اللغة Linguistics لسبب بسيط وهو أن كل متكلم بلغة ما لديه فكرة واضحة ومحددة عن الكلمة مستوى في ذلك من يعرف القراءة والكتابة ، أو الذي لا يعرفها .

فإذا انتقلنا إلى علماء العربية القدماء لكي نحاول التعرف على تصورهم لماهية الكلمة ، وجدنا أن سيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) لم يحاول وضع تعريف للكلمة ، وإنما بدأ كتابة بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة ، فالكلمة عنده اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل<sup>(٢)</sup> . وهو هنا ينظر إلى الكلمة من الجانب النحوي أو الوظيفي ، على أساس أن كتابه في النحو وليس في علوم اللغة كما كانت معروفة في عصره .

ويبدو أن سيبويه قد أثر فيمن بعده من النحاة فيما يتصل بتحديد ماهية الكلمة فالمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) يقتضى أثر سيبويه في حديثه عن الكلام دون الكلمة ، فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى أيضاً<sup>(٣)</sup> . غير أنه يستند بعد ذلك إلى فكرة استقلال الكلمة في تحديد ماهيتها فيقول : « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ، ولا يجوز لحرف واحد أن يتفصل بنفسه لأنه متحيل »<sup>(٤)</sup> .

وهو يعنى بالحرف هنا الصوت الذي له دلالة مستقلة . لأنه يقول بعد ذلك شارحاً ما أجمله : وذلك أنه لا يمكنك أن تبدىء إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن ، فلو قال لك قائل اللفظ بحرف لقد كان سألك أن تحيل لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحرراً ، وإذا وقفت

(١) زاجع .  
Zgusta, op. cit., pp. 21-23.

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ / ١٢ طه عبد السلام هارون .

(٣) المجد ، المقنضب ١ / ٢ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٣٦ .

عليه وقفت ساكننا ، فقد قال لك اجعل الحرف ساكنا متحركا في حال ... فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده (١)

غير أنه يمثل لما قصده بالكلمة التي على حرف واحد بضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب حيث تبرز فكرة الاستقلال الدلالي كسمة من سمات الكلمة عنده .

أما الزمخشري ( ت ٢٣٨ هـ ) ف يعرف الكلمة بقوله : « هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع » (٢) . ويتناول ابن يعيش ( ٦٤٣ هـ ) هذا التعريف بالشرح والتحليل فيوضح حدود تصويره للكلمة قائلا إن اللفظ جنس للكلمة وذلك لأنه يدل على المهمل والمستعمل ، فالمهمل ما يمكن اثباته من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو « صصر » ، « كفى » ونحوهما . فهذا وما كان مثله لا يسمى كلمة لأنه ليس شيئا من وضع الواضع ، وإنما يسمى لفظة ، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها .

وعلى ذلك فكل كلمة عنده لفظة ، وليس كل لفظة كلمة . ثم يضيف بعد ذلك قائلا : « ولو قال — يقصد الزمخشري — عرض أو صوت لصح ذلك » (٣) .

الصوت إذن وقصد المعنى هما جوهر الكلمة عند الزمخشري ، كما فهم ابن يعيش غير أنه يعرض بعد ذلك لفكرة استقلال المعنى صدد حديثه عن المعنى المفرد ، فيقول إن كلمة الرجل أو الغلام أو نحوهما مما هو معرف بالألف واللام ، يدل على معنيين مستقلين هما التعريف والمعرف ، وهما من جهة الصوت والنطق لفظة واحدة ، ولكنهما في الواقع كلمتان ، فالألف واللام الدالة على التعريف كلمة ، والمعرف كلمة أخرى (٤) .

إذن فالكلمة عند الزمخشري كما فهمها ابن يعيش هي ما توافر فيها شروط ثلاثة : الصوت وقصد المعنى أو الوضع ، ثم الاستقلال بدلالة محددة .

أما السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) فراه يعرف الكلمة بقوله :

« الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة ، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين ، وهو من أمراضها التي لا دواء لها » كما يقول (٥) . ثم يرى أن أفضل تعريف للكلمة هو أنها

(١) الميز ، المقتضب ١ / ٣٦ .

(٢) الفصل ، ص ٦ .

(٣) شرح المفصل ١ / ١٨-١٩ .

(٤) المصدر السابق ١ / ١٩ .

(٥) لعل هذا القول يشي بما أحسه بعض علماء العربية القدماء من صعوبة في تحديد ماهية الكلمة وحقيقتها .

« قول مفرد مستقل أو منوي منه »<sup>(١)</sup>، ويرى أن حروف المضارعة، وباء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، ليست بكلمات لعدم استقلالها بالمعنى. أما قوله « أو المنوي معه » فهو يشير به إلى الضمائر المستكنة وجوبا كأنت في فعل الأمر « قم » أو جوازاً في مثل ذهب، ويفرق بين الكلمة المنوي معها وغير المنوي معها، حيث يستبعد من حد الكلمة ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة لأنها ليست مرتبطة باللفظ<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن السيوطي يلح كثيراً على فكرة استقلال الكلمة دلالياً إلا أن تصوره للكلمة يتأثر إلى حد كبير بوظيفتها النحوية، وهو ما جعله يتصور أن الضمير المستكن جوازاً أو وجوباً يدخل ضمن نطاق الكلمة، على الرغم من أن ابن الجباز (ت ٦٣٧ هـ) كما أشار السيوطي نفسه رفض تسمية الضمير المستكن اسماً لأنه ليس بكلمة<sup>(٣)</sup>.

غير أن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) كان قد لخص لنا موقف النحاة تقريباً من مفهوم الكلمة في ألفه حيناً قال :

كلامنا لفظ مفيد كاستقيم	اسم وفعل، ثم حرف، الكلم
واحدة كلمة، والقول عم	وكلمة بها كلام قد يؤم

فهو هنا يفرق بين مصطلحات أربعة شغلت النحاة، وهي الكلمة والكلم والكلام والقول وبهنا تصوره للكلمة، فهو يرى أن الكلام هو اللفظ المفيد، ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً، وليس معنى هذا أنه ينفي وجود الكلمة، وإنما يرى، كما رأى غيره من النحاة، أن للكلمة وجوداً مستقلاً، ولكنها ذات معنى جزئى، إذ هي وحدة الكلام، وتصوره للعلاقة بين الكلمة والكلام ينبع أساساً من رؤيته النحوية للكلمة، دون خصائصها اللغوية.

ومن هنا كله نستطيع القول بأن الكلمة، كما تصورها النحاة، عبارة عن صوتين صائت وصامت (متحرك وساكن) أو أكثر.. وتدل على معنى مستقل مفرد، أى أن تصوره للكلمة يقوم على أصول ثلاثة هي :

- ١- الصوت .
- ٢- الاستقلال .
- ٣- الدلالة المفردة أو الجزئية .

(١) السيوطي، مع المراجع ١/ ٣ .

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة .

(٣) المرجع السابق ١/ ٤ .

غير أن هذا التصور ، وإن كان يتفق في بعض جوانبه مع آراء بعض علماء اللغة المحدثين الذين حاولوا وضع تعريف للكلمة في كل اللغات ، إلا أننا نستطيع أن نضع أيدينا على بعض الجوانب الهامة التي أغفلها القدماء عند تصورهم للكلمة ، أو اختلطت عليهم . وهذه الجوانب نجعلها فيما يلي :

١- أنهم لم يفرقوا بين الصوت والحرف ، واعتبروها شيئا واحدا ، أي بعبارة أخرى لم يفرقوا بين الجانب الصوتي Phonetic ، والجانب الوظيفي للصوت Phonology .

٢- أنهم لم يفرقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة ، ودلالاتها الاجتماعية ، رغم إدراكهم التام لكل منهما .

٣- لم يفرقوا بين وجود الكلمة ، من حيث هي كلمة ، وبين وجودها من حيث هي كلمة تقتضيها معاني النحو ، ولعل هذا ما جعل السيرطي يُعد الضمير المستكن من الكلمات

أما أصحاب المعاجم العربية القديمة فلا يكادون يتعرضون للتعريف النظري للكلمة ، وإنما نلاحظ من الطريقة التي رتبوا بها معاجمهم أنهم أدركوا تماما جانبي هامين في طبيعة الكلمة وهما الجانب الصوتي والجانب الدلالي . ومن ثم رتبوا معاجمهم تقريبا ، إما على اللفظ ، وإما على المعنى . ولذلك وجد قسمان رئيسيان من المعاجم هما :

١- معاجم الألفاظ .

٢- معاجم المعاني .

وقد كان مجال التنافس بينهم واضحا بالنسبة للقسم الأول ، حيث وجدت في داخله طرق متعددة لترتيب المعجمي ، بخلاف القسم الثاني ، حيث لم توجد إلا طريقة واحدة ، هي الترتيب حسب الموضوعات .

ويمكن بلورة الطرق التي رتب بها الكلمات في معاجم الألفاظ في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

١- طريقة الترتيب المخرجي ، حيث ترتب الكلمات تحت حروفها الأول حسب المخرج ، ويمثل ذلك الاتجاه كتاب العين للخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ ) .

٢- طريقة الترتيب الألفبائي .

### ٣- طريقة الترتيب حسب الأبنية والصيغ<sup>(١)</sup> .

وفي جميع الحالات نجد اهتمام المعجميين القدماء يتجه بطبيعة الحال إلى الجانب الدلالي باعتباره الهدف النهائي من صناعة المعجم ، أما الجانب الصوتي فلم يهتم به سوى الخليل ومن حلنا حذوه مثل الأزهرى ( ت ٢٧٢ هـ ) في التهذيب وابن سيبة ( ت ٤٥٨ هـ ) في المحكم .

وقد اتخذ الخليل من فكرة التباديل الرياضية واحتمالاتها منجبا في حصر الكلمات المستعملة وغير المستعملة ، ذلك لأنه لم يعتمد في جمع الكلمات على تتبعها في مؤلفات اللغويين السابقين أو رواة اللغة فيما يعرف في تاريخ جمع المفردات العربية بالرسائل اللغوية<sup>(٢)</sup> . وإنما جمعها بطريقة رياضية ، فقد لاحظ أن الكلمة العربية كما أشار في مقدمة معجمه ، قد تكون ثنائية ، وقد تكون ثلاثية ، وقد تكون رباعية أو خماسية<sup>(٣)</sup> ، ثم بين لنا منهجه في تقليب حروف الكلمة فيقول : « أعلم أن الكلمة الثنائية تنصرف على وجهين نحو ، قد ، دق ، شد ، دش ، والكلمة الثلاثية تنصرف على ستة أوجه ، وتسمى مسنوسة ، وهي نحو ضرب ، ضمير ، برض ، رضب ، رضب ، رضب . والكلمة الرباعية تنصرف على أربعة وعشرين وجها .. والكلمة الخماسية تنصرف على مائة وعشرين وجها<sup>(٤)</sup> .

وفي جميع هذه الحالات نجد أنه من الممكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالات النظرية بالانتقال من حرف هجائي إلى آخر ، وهو ما أسماه ابن جنى ( ت ٣٩٢ هـ ) بالاشتقاق الأكبر .

ويفسر لنا الخليل اختياره للعين بأنه قد وجدها أعمق الحروف من بين حروف الحلق إذ رتب هذه الحروف فيما بينها ، من حيث مخرجها فوجدتها ذات مخارج ثلاثة هي ، الهمزة ، والهاء ، ثم العين والحاء ، ثم الفين والحاء ، ولكنه عدل عن البداية بالهمزة لأنه أحس أن صوت الهمزة معرض للتغيرات مثل التسهيل أو الحذف ، كما وجد أن الهاء صوت مهموس

(١) د. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٠٤ . وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ص ١٣٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٣) مقدمة كتاب العين ص ٥٣ .

(٤) مقدمة كتاب العين ص ٦٦ .

خفى فلم يشأ أن يبدأ به . ثم انتقل إلى الحيز الثاني من حروف الحلق فوجد فيه العين ،  
والحاء فبدأ بالعين لأنها كما قال ، أنصع ، أى ، أوضح ، لأنها مجهورة<sup>(١)</sup> .

وكان لابد للتحليل ، بعد هذا الحصر النظرى للكلمات أن يميز بين المستعمل والمهمل .  
ويكاد مفهوم المستعمل عنده بصورة المختلفة ينطلق مع مفهوم المورفيم Morpheme الحر عند  
المحدثين ، باعتبار أن المورفيم هو أصغر وحدة لغوية ذات معنى ، وقد استند التحليل فى  
ذلك التمييز على ثقافته اللغوية وخبرته الصوتية فى معرفة التجمعات الصوتية المسموح بها وغير  
المسموح بها فى اللغة العربية<sup>(٢)</sup> .

ومعنى هذا أن التحليل قد حكم القوانين الصوتية إلى جانب المادة اللغوية المسموعة فى  
معرفة الكلمة العربية وحدودها ، غير أنه لم يحاول وضع تعريف نظرى لها ، وإنما اعتمد ، كما  
رأينا ، على الواقع العملى .

أما أصحاب المعاجم الأخرى فلا نكاد نعر لديهم أيضاً على تحديد واضح لماهية الكلمة  
وأكثرهم يردد كلام التحليل فيما يتصل بالجانب الصوتى منها . كما بدأ معظمهم من مدونات  
لغوية سواء أكانت على شكل معاجم تامة الحلق والتبويب ، أم على شكل رسائل لغوية .

ويرى ابن منظور ( تـ ٤١١ هـ ) فى مادة ( ك ل م ) تعريفاً للكلمة لا يكاد يختلف  
كثيراً عما قال به النحاة ، يقول : « الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ،  
وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى ، وتقع على قصيدة بأكملها ، وخطبة  
بأسرها »<sup>(٣)</sup> .

ولعل مثل هذا التعميم لمفهوم الكلمة هو ما دعا السيوطى إلى القول بأن ذلك من  
أمراضها التى لا دواء لها فيما أشرنا إليه قبلاً . كما يلاحظ أنه لم يفرق أيضاً بين الصوت  
والحرف ، كما فعل غيره من اللغويين والنحاة .

أما علماء البلاغة العربية فقد نظروا إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية وعلى الرغم  
من أن علماء اللغة المحدثين يرفضون الخوض فى تقويم الكلمة أو الكلام ، وخاصة من الناحية

(١) المصدر السابق ص ٦٤-٦٥ . وانظر أيضاً د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوى عند العرب  
ص ١٤٤ .

(٢) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

وانظر أيضاً د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوى عند العرب ، ١٣٧ .

(٣) لسان العرب ، مادة ( ك ل م ) .

الجمالية ، لما في ذلك من بعد عن المنهج العلمي الموضوعي<sup>(١)</sup> ، إلا أن قضية الكلمة ودلالاتها وقيمتها في التعبير قد استغرقت علماء البلاغة العربية أمدا طويلا ، فيما يعرف في تاريخ البلاغة العربية بقضية اللفظ والمعنى ، بما لها من صلة بقضية الإعجاز القرآني .

فالكلمة عندهم من حيث هي دالة على معنى ، قد تتميز عن غيرها أحيانا ، ومن حيث هي صوت فهي أيضا ذات قيمة جمالية وتعبيرية ، بحيث إذا كانت غير متنافرة الأصوات ، أحدثت في الأذن متعة وساعدت على تدوير المعنى وتوصيله ، ولها علاقة على ذلك قدرة تعبيرية خاصة إذا كان جرسها يتفق مع ما توحى به من دلالة ، وكانت أصواتها سهلة المخرج سلسلة اللفظ مطابقة لما تدل عليه .

ومن ثم كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف مناهجهم ونظرتهم تتصل أساسيا بجانبين هامين من جوانبها هما :

١- أصوات الكلمة وعلاقة هذه الأصوات بعضها ببعض .

٢- دلالة الكلمة وقيمتها من الناحية الجمالية والتعبيرية في حالة الأفراد والتركيب .

ورغم الاختلاف الواضح بينهم حول دور الكلمة وقيمتها في بلاغة التعبير ، إلا أن الباحث لا يكاد يخطئ هذين الجانبين فيما قدموه من دراسات وأبحاث ، وخاصة ما دار بينهم حول مصطلح « الفصاحة » .

ولعل ابن سنان الخفاجي ( ت ٤٦٦ هـ ) من أوائل علماء البلاغة العربية الذين اهتموا بالجانب الصوتي والدلالي للكلمة بما لها من صلة بمفهوم البلاغة والفصاحة ، وذلك بشكل منهجي واضح ، فقد أقام كتابه « سر الفصاحة » على أساس التفرقة بين مفهوم البلاغة والفصاحة ، ولذلك يقول « والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ، ولا يقال في كلمة واحدة لا على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فصيحة<sup>(٢)</sup> .

ولأنه يدرك إدراكا واضحا قيمة الصوت في فصاحة الكلمة ، نراه يقدم لموضوع كتابه بدراسة عن الأصوات ، يقول : « ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبينا عن أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها ، ثم نذكر تقطيعها على وجه يكون حروفا متميزة ونشير إلى

Crystal, Linguistics, p. 62-63.

(١)

(٢) سر الفصاحة ص ٥٥ ، ٥٦ .

طرف من أحوال الحروف ومخارجها ، ثم ندل على أن الكلام ما انتظم منها<sup>(١)</sup> ، ثم يقدم دراسة واسعة عن الصوت اللغوي وحقيقته وخواصه ومخارج الأصوات وصفاتها<sup>(٢)</sup> ، وفي خلال ذلك نراه يحاول أن يفرق بين الصوت اللغوي والحرف من حروف المعجم ويشعر شعورا قويا بأن هناك فرقا بينهما<sup>(٣)</sup> .

ومع أن علماء البلاغة العربية لم يسلموا تماما بالفرق بين البلاغة والفصاحة كما تصورهما ابن سنان ، إلا أنه حاول أن يحدد بطريقة منهجية المفهوم الدقيق لفصاحة الكلمة فقال : « إن الفصاحة على ما قدمنا ، نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ بحسب الموجود منها ، تأخذ القسط من الوصف بوجود أضدادها تستحق الإطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين :

فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على أفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه .

والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض<sup>(٤)</sup> .

أما الأولى فتأنيء أشياء :

- ١- أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج .
- ٢- أن نجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها .
- ٣- أن تكون الكلمة غير متوعدة وحشية<sup>(٥)</sup> .
- ٤- أن تكون الكلمة غير ساقطة عامة<sup>(٥)</sup> .
- ٥- أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ، غير شاذة ، ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصريف الفاسد في الكلمة .

(١) المصدر السابق ص ٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٦-٢٢ .

(٣) لن نتعرض هنا لهذا القسم لأنه لا يتصل بالكلمة وإنما يتصل بقضية النظم أكثر من اتصاله بمفهوم الكلمة ، كما نحاول استخلاصه من كلام ابن سنان .

(٤) وهذا الشرط أخذناه عن الجاحظ كما قال .

(٥) وهذا الشرط أيضا نقله عن الجاحظ .



٦- ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى ، قبحت وإن كملت فيها الصفات التي بينها .

٧- أن تكون الكلمة معتدلة ، غير كثيرة الحروف ، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة .

٨- أن تكون الكلمة مصغرة في موضع يعبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل ، أو ما يجرى مجرى ذلك ، فإنها أراها تحسن به (١) .

ثم يختم حديثه عن شروط فصاحة الكلمة قائلا :

« وهذه الأقسام الثانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير تأليف فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم التصحيح من غيره (٢) .

تلك هي شروط فصاحة الكلمة كما تصورهما ابن سنان ، وكما سلم بها كثير من علماء البلاغة بعد ذلك ، ووضعوها في قاعدة عامة هي : خلوص الكلمة من تناثر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أو الصرفي (٣) .

فإذا استبعدنا من هذه الشروط الثانية كل ما له صلة بتقوم الكلمة من الناحية الجمالية ، وجدنا أن تصور ابن سنان للكلمة يتصل بجوانب أساسية من بنيتها وماهيتها أيضا ، وهذه الجوانب هي :

١- الصوت : فالكلمة تتألف من أصوات متباعدة المخرج .

٢- الصيغة : أن تكون جارية على العرف العربي في التصريف .

٣- الدلالة : ألا تكون وحشية أو ساقطة عامة .

٤- الاستقلال : وتندرك من تعامله وإلحاحه على الوجود المتميز للكلمة .

وهذه الجوانب جميعا قد لاحظها كل من تصدى لوضع تعريف للكلمة كما رأينا من قبل ، وإن كان ابن سنان يرتبط بالكلمة العربية أكثر من غيرها .

ومثل هذا التصور للكلمة نجده أيضا عند عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧٦ هـ ) على الرغم من هجومه الشديد على فكرة فصاحة اللفظة المفردة التي نادى بها ابن سنان فهو في

(١) سر الفصاحة ، ص ٦٠-٨٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٤ .

(٣) القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ص ٢٤ .

مواطن كثيرة من دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، يكرر القول ويعيده في إبطال أن يكون مرد الفصاحة إلى الكلمة المفردة ، أو الدلالة ، وإنما مردها عنده إلى النظم أو ما نسميه الأسلوب وخصائصه وطريقة تركيبه .

فالكلمة المفردة عنده ، من حيث هي صوت لا وزن ولا قيمة لها في فصاحة أو بيان أو بلاغة<sup>(١)</sup> .

وفي خضم نقاشه أو دفاعه عن هذه الفكرة ، منذ بداية كتابة إلى نهايته نستطيع أن نلتقط تصوره لماهية الكلمة ، فهي عنده أصوات ودلالة ، بل الكلمة عنده صورة ذهنية عن طريقها نتعرف على الوجود الخارج عن اللغة ، يقول: « فلو أن الألفاظ خلت من معانيها حتى تنجرد أصواتا وأصداً ، وحروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنه يجب فيها ترتيب وتنظيم ، وإنما هي وصوت تصوته سواء<sup>(٢)</sup> .

كما يقول أيضاً : « من ذا الذي يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أسمائها<sup>(٣)</sup> .

الكلمة إذن عند بعض البلاغيين لها وجود واضح بعيداً عن اللغة المكتوبة ، فهي أصوات ذات دلالات وصيغ ، بل هي كما قال عبد القاهر رمز لما في خارج اللغة ، غير أنهم ، كما لاحظنا ، لم يحاولوا جميعاً وضع تعريف نظري للكلمة ، كما لم يحاولوا النظر في ماهية الكلمة بعيداً عن اللغة العربية ، إذ أن تصورهم لها مرتبط بهذه اللغة ولعل في ارتباط اللغة العربية بالدين هو ما جعل للدراسات اللغوية والبلاغية العربية خصوصية تنفرد بها عن بقية الدراسات اللغوية الأخرى ، ولذا لم يحاول علماء اللغة أو البلاغة تجاوز تلك الخصوصية والنظر في ماهية الكلمة من حيث هي عنصر لغوي .

ورغم هذا كله لا نستطيع أن تغفل تصورهم الواضح للكلمة ، كما رأينا .

أما علماء العربية المحدثون فلم يحاول أحد منهم وضع تعريف الكلمة فيما كتبوه أو نشره من أبحاث في فقه اللغة أو علم اللغة على السواء . والتعريف الوحيد فيما نعلم للكلمة هو ما قدمه الدكتور تمام حسان في كتابه « مناهج البحث في اللغة » وهو تعريف خاص بالكلمة العربية وليس تعريفاً عاماً للكلمة .

(١) دلائل الإعجاز ، صفحات ٣٧ ، ٤٢ ، ٦٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٦ .

يقول هذا التعريف إن الكلمة « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة ، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى ، أو يتغير موضعها أو تستبدل بغيرها في السياق ، وترجع مادتها إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد »<sup>(١)</sup> ، وعلى الرغم من خصوصية التعريف على هذا النحو فإن الدكتور تمام ، فيما يبدو يتخذ من وجود الكلمة داخل السياق معياراً لتعريفها لأنها ، كما قال :

١- تفرد عن السياق .

٢- تحذف عن السياق .

٣- تستبدل في السياق .

وذلك بالإضافة إلى استقلالها باعتبارها وحدة من وحدات المعجم أما المعيار الصوتي والدلالي فلا يكاد يذكر عنهما شيئاً في تعريفه ، وكأنني به قد تمثل الكلمة المكتوبة أكثر من المسموعة .

ليس للكلمة إذن حد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات ، ومع ذلك فهناك لغات ، كما يقول « فندريس »<sup>(٢)</sup> "Vandryes" يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزأ . بينما هناك لغات أخرى تنوب فيها الكلمة على نحو ما في الجملة ، بحيث لا يمكن تحديدها ، مثل اللغة الفرنسية والتركية ، وبعض اللغات الأفريقية .

أما اللغات السامية ، واللغات الهندية الأروبية القديمة مثل السنسكريتية ، أو الإغريقية القديمة فللكلمة فيها استقلال واضح يظهر في كثير من جوانبها الصوتية والصرفية والدلالية . وما من شك في أن الكلمة العربية تمتنع أيضاً بهذا القدر من الاستقلال الصوتي والصرفي والدلالي .

ولعل إختلاف علماء اللغة المحدثين والمعاصرين في وضع حد عام للكلمة في اللغات الإنسانية يرجع إلى أن لكل لغة خصائصها الذاتية التي تختلف بها عن اللغات الأخرى ، وهي قضية أدركها علماء اللغة إدراكاً تاماً ، ورغم بديهيتهامضوا في محاولاتهم لوضع حد عالمي للكلمة ، ومن ثم تعاقبت تلك المحاولات وكثرت التعريفات وتضاربت بل أن بعضهم قد شس وشك في قيمة الاعتراف بشيء اسمه الكلمة ، واعتبرها بعضهم خرافة علم اللغة<sup>(٣)</sup> .

(١) مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٦ .

(٢) اللغة ص ١٢٢-١٢٤ .

Robins, General Ling. p. 193.

(٣)

ومع ذلك فالأغلبية العظمى من هؤلاء العلماء يستعملون الكلمة ويتحدثون عنها في دراسة اللغة كشيء موجود محدد ، له كيان ذو سمات أساسية محددة بعضها يتصل ببنية الكلمة مثل :

١- الجانب الصوتي .

٢- الصيغة والوظيفة .

٣- الاشتقاق .

٤- النطق والكتابة .

وبعضها يتصل بالمعنى مثل :

١- دلالة الكلمة .

٢- رمزية الكلمة .

الكلمة إذن في نهاية الأمر مبنى ومعنى ، لكل منهما سماته وخصائصه التي بها نستطيع أن نتعرف على الكلمات . ولعل محاولة وضع تعريف جامع مانع للكلمة تتراجع أمام الدراسة الدقيقة لهذه الجوانب جميعا ، فهي في ظني أولى بالأهتمام والدرس من محاولة وضع تعريف للكلمة ، مهما بلغت دقته فسيكون شأنه شأن التعريفات دائما ، ليس بجامع أو مانع ، وإنما مسجود دائما شيئا لم يضمه هذا التعريف . وفي ظني أيضا ، أن دراسة هذه الجوانب السابقة بما لها من صلة بالكلمة ، قد تعين إلى حد كبير على تصور ماهيتها بشكل عام ، وهي أمر ، لاشك ، له أهميته في الدرس اللغوي ومن ثم سنتناول في بقية فصول هذا الباب كل ما يتصل بمبنى الكلمة ، أما الباب الثاني من هذا الكتاب فقد خصصناه للدراسة الجانب الدلالي وفيما يلي سنتناول في الفصل الثاني أول جوانب الكلمة ، وهو الجانب الصوتي .



## الفصل الثاني

### الجانب الصوتي

إذا قلنا أن الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية المولفة بطريقة معينة لكي ترمز إلى الأشياء الحسية والأفكار المجردة ، فإننا في الواقع لا نبعد كثيراً عن الحقيقة . لأن الصوت هو المادة الخام للكلمة ، أو هو إحدى سماتها الأساسية التي يمكن أن تنحل إلى عناصر أخرى كما سنرى فيما بعد .

ولا تستعمل كل لغة نفس الوحدات الصوتية التي تستعملها لغة أخرى لكي تتركب منها الكلمات ، وإنما تستعمل كل لغة وحدات صوتية مختلفة ، وهذه الوحدات الصوتية تسمى الفونيمات Phonemes .

ودراسة هذه الفونيمات ، وكيفية تركيبها ، واتصالها بعضها ببعض ، وعلاقتها بالمقاطع والنبر وغير ذلك ، تكون ما يسمى في علم اللغة باسم الفونولوجي Phonology ويكثر تردد هذا المصطلح بجوار مصطلح فونيتيكس Phonetics أو علم الأصوات في مجال الدراسات الصوتية . ولكي ننصير طبيعة الدراسة الصوتية للكلمة ، لابد أن نفرق ، بادئ ذي بدء ، بين كل من علم الأصوات Phonetics والفونولوجي Phonology .

لقد استعمل دى سوسير <sup>(١)</sup> مصطلح Phonetics للدلالة على ذلك الفرع من علم اللغة الذي يدرس الأصوات اللغوية من الناحية التاريخية واعتبر جزءاً أساسياً من علم اللغة <sup>(٢)</sup> . في حين حدد مجال الفونولوجي بدراسة العملية الميكانيكية للنطق ، ولذلك عدّه علماً مساعداً لعلم اللغة .

أما مدرسة « براج » اللغوية ، فتستعمل مصطلح فونولوجي في عكس ما استعمله فيه دى سوسير <sup>(٣)</sup> إذ ترهب به ذلك الفرع من علم اللغة الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية .

ولذلك يعدّ علماء هذه المدرسة الفونولوجي فرعاً أساسياً من فروع علم اللغة . أما الـ Phonetics فقد أخرجهم بعضهم من دائرة علم اللغة ، واعتبروه علماً خالصاً من علوم الطبيعة يقدم يد المساعدة لعلم اللغة <sup>(٤)</sup> .

(١) د. عميد الحيران ، علم اللغة ، ص ٣٧٢-٣٧٤ . وأنظر أيضاً د. أحمد مختار عمر ، ودراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٤ .

(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ٤٤ .

بينما استعمل علم اللغة الأمريكي والانجليزي مصطلح Phonology لفترة طويلة ، وهو يقصد به دراسة تاريخ الأصوات والتغيرات والتحويلات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة لتطورها ، في حين استعمل مصطلح Phonetics في وصف العلم الذي يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية ، دون الإشارة إلى تطورها التاريخي ، وإنما فقط بالنظر إلى كيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها . وعلى هذا فالفرعان ، أي الفونولوجيا Phonology والفوناتييك Phonetics عندهما يدخلان في صميم علم اللغة .

ومن اللغويين من رفض الفصل بين ما يسمى Phonetics وما يسمى Phonology لأن كلا منهما يعتمد على الآخر في التحليل اللغوي<sup>(١)</sup> . ووضع بعضهم الأثنين تحت مصطلح Phonetics أو مصطلح Phonology<sup>(٢)</sup>

ومن أجل هذا اللبس الذي يحدث بين المصطلحين ، ظهر مصطلح جديد هو Phonemics عند الأمريكيين بمعنى دراسة الأصوات المميزة في اللغة وذلك كبديل لمصطلح Phonology ، ولكن يعيب هذا المصطلح أنه مأخوذ من كلمة Phoneme ، وربما يوهم أن مباحته مقصورة على دراسة الفونيمات فقط ، بينما هو في الواقع أشمل من ذلك .

وقد استعمل « مارتن » Martinet مصطلحا آخر بدلا من Phonemics هو Phonomatics<sup>(٣)</sup> .

أما الآن فمعظم علماء اللغة يخصصون مصطلح Phonology للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة ما<sup>(٤)</sup> . وقريب من هذا المفهوم تعريف « مارتن » Martinet للفونولوجي بأنه دراسة العناصر الصوتية للغة ما ، وتصنيف هذه الأصوات تبعاً لوظيفتها في اللغة<sup>(٥)</sup> .

(١) Crystal, Linguistics p. 281.

(٢) د. كمال بشر ، علم اللغة العام ، الأصوات ص ٤٩ . وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٦ .

(٣) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٦ .

(٤) Hartmann & Stork; Dict., of Lang & Ling. p. 157.

(٥) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي . ص ٤٧ .

ومعنى هذا أننا ، في دراسة البنية الصوتية للكلمة نكون أقرب إلى الفونولوجى منا علم الأصوات Phonetics الخالص ، وليس معنى هذا استبعاد هذا العلم تماما في بيان الملامح الصوتية للكلمة ، وإنما هنا العلم يضع اللبنة الأولى في مثل هذه الدراسة بما يقدمه من أبحاث وتصورات عن وقائع الأحداث الصوتية لأنه يعالج الأصوات اللغوية كوحدات مستقلة لما تخارج وصفات محددة ، كما يبين كيفية النطق بها ، وتأثير الصوت في غير من الأصوات وتأثره بها ، دون الاهتمام بمعنى الصوت ودون النظر فيه على ضوء التوزيع والوظيفة .

وفكرة معنى الصوت وتوزيعه ووظيفته داخلة في صلب الدراسة الصوتية للكلمة ، أكثر من لجوانب الصوتية الخالصة التي نجدتها في علم الأصوات . وكل ذلك يشكل جانبا أساسيا من مباحث الفونولوجى الذى يربى جل اهتمامه إلى العناصر الصوتية التي تؤدي مثلا إلى اختلاف المعنى كالفرق بين نقد ، ونقص ، وصال وصال .

عنى ذلك فهو علم ينظر إلى الأصوات من حيث هي نظام صوتى له معنى ، أو مجموعة متناسقة من الأصوات ترتبط بعلاقات معينة . وعنى ذلك أيضا يمكن القول بأن النظام الصوتى بهذا المفهوم يتألف في كل لغة من عدد محدود من الأصوات ، بحيث تكون مجتمعة كتلا صوتية ترتبط أجزاءها بعلاقات ووشائج معينة تنشأ من تجاوز الأصوات ومواقعها وكونها في هذا الحرف أو ذلك ، أو في هذا المقطع أو ذلك ، ومن ثم فإن مجموعة العلاقات هذه هي التي تشكل البنية الأساسية لما نسميه الكلمة . وتجعل منها تنظيما وترزيعا له إشاراته المتماثلة أحيانا ، والمتخالفة أحيانا أخرى ، والتي تميز أيضا كلمة عن كلمة أخرى في بعض الأحيان . ورغم ذلك فإن تمييز هذه الكلمات قد لا يظهر في الكلام باعتباره تيارا مستمرا ومتصلا من الأصوات .

وطبقا لذلك يمكن تقسيم هذه الكتل الصوتية ، أو بمعنى آخر يمكن تحديد الكلمات عن طريق التمييز بين العناصر الصوتية الآتية ، والتي تكون الملامح الصوتية المميزة للكلمة ، وهذه العناصر الصوتية هي :

Phoneme	١- الفونيم
Syllable	٢- المقطع
Stress	٣- النبر
Intonation	٤- التنغيم
Juncture	٥- الفواصل



وفيما يلي سوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر لكي نتبين مدى صلته بتحديد الكلمة .

### أولاً : الفونيم Phoneme :

يدرس علم الأصوات Phonetics كما أشرنا من قبل — الأصوات اللغوية ، على أساس أنها تمثل وحدات مستقلة ، أى على افتراض نطق الصوت المعين منعزلاً عن غيره من الأصوات ، وذلك بغض النظر عن البنية اللغوية التي يقع فيها مثل هذا الصوت .

فإذا قلنا مثلاً إن الباء صوت شفوي مجهور انفجاري ، فنحن نصف الباء باعتبارها وحدة أو صوتاً منعزلاً غير متصل أو مجاور لغيره من الأصوات .

ومن الواضح أن الكلمات لا تتكوّن من أصوات مفردة أو منعزلة بعضها عن بعض ، وإنما تتكوّن من أصوات تتنوع مواقعها ويختلف حسب البنى التي تتنظمها ، بحيث أن الصوت الواحد قد يختلف من موقع إلى آخر ، أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن ما سميناه « صوت الباء » قد يصير عدة أصوات أو عدة « باعات » تتفق في شيء وتختلف في شيء آخر ومثل ذلك في كل الأصوات .

ولعل مسألة التعدد هذه تظهر بوضوح في حالة صوت كصوت النون مثلاً ، فالنون مصطلح عام يشمل في الواقع مجموعة من النونات كتلك التي تجدها في قولك :

١ — إن تاب .

٢ — إن شاء .

٣ — إن قال (١) .

فكل واحدة منها تختلف عن أختها في موضع النطق ، ولكننا بالرغم من ذلك نطلق عليها اسماً واحداً هو صوت « النون » .

ومعنى هذا أن كلمة صوت لها في الحقيقة معنيان :

١ — معنى تجريدي عام يقصد به النوع لا الأفراد أو الصور الجزئية ، وذلك كنوع النون أو الباء أو الراء أو اللام ... الخ .

---

(١) د. كمال بشر ، علم اللغة ، الأصوات ص ٢٠٢ .

٢- معنى خاص يطلق على الصوت الجزئي ، مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية .  
بذلك كصوت النون المختلفة في تركيب صوتية متنوعة ، حيث تختلف باختلاف  
مواقعها<sup>(١)</sup> .

ولتفسير ذلك بصورة أوضح نقول أن النون صوت واحد بوصفها ليست تاء أو باء مثلا  
أى بوصفها ذات وظيفة لغوية ، إذ هي بهذه الصفة قادرة على تغيير معاني الكلمات أحيانا ،  
نقول مثلا : « ناب و تاب » فنجد أن الفرق في معنى الكلمتين يرجع إلى وجود النون في  
الكلمة الأولى والثاء في الكلمة الثانية . ومن ثم كان كل منهما صوتا واحدا لا عدة أصوات .  
أما أفراد النون ، أو صورها المختلفة ، فلها وظيفة نطقية محضة ، أى أنه يمكن تمييزها في  
النطق والسمع ، ولكن هذه النونات ليست بذات وظيفة لغوية ، وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ  
منها مميزا للكلمات لأنها لا تستطيع أن تغير معاني الكلمات بإحلال إحداها محل الأخرى ،  
وبذلك لسبب بسيط هو أن النون في قولنا « إن تاب » لا يمكن أن تحل محل النون في « إن  
يشاء »<sup>(٢)</sup> .

ومعنى هنا أن أفراد النون وصورها في الأمثلة السابقة لا تصلح لأن تتبادل فيما بينها في  
الموقع أو في البنية ، ومن ثم فهي لا تؤدي إلى أدنى تغير فيها وبالتالي لا تصلح أن تكون ،  
وهي على هذه الصفة مميزا للكلمة ، وإنما هذه الصور المختلفة للنون ترجع كلها في الحقيقة  
إلى أصل واحد أو شيء عام ، ومن ثم يمكن معاملتها باعتبار ذلك ، أى كما لو كانت شيئا  
واحدا ، وتسمى باسم واحد ، هو صوت النون الذى إذا حل محل صوت آخر ، تغير مدلول  
البنية الصوتية أو الكلمة . وهذا الصوت بهذا المعنى الأخير هو ما اتفق على تسميته بالفونيم  
Phoneme<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من الجدل الشديد حول نظرية الفونيم وتصوره<sup>(٤)</sup> ، إلا أن الفونيم في حدود  
التصور الذى أشرنا إليه باعتباره أصغر وحدة صوتية يمكن عن طريقها التفريق بين  
الكلمات ، إذ الكلمة ، كما قال كرامسكى Kramsky في أبسط صورها تتكون من مجموعة  
من الفونيمات التى يتقابل كل منها مع الآخر<sup>(٥)</sup> .

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢ .

O'Connor, Phonetics pp. 66-67.

(٣)

(٤) راجع د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٣٩ وما بعدها .

Crystal, op. cit., pp. 179-183.

وانظر أيضا

Kramsky, op. cit., p. 80.

(٥)

وقد أشار تروبتسكوي "Trubetzkoy" إلى هذا المفهوم للفونيم على أنه التماذج الصوتية التي لها قدرة على تمييز الكلمات وأشكالها أو الأنماط الصوتية المستقلة التي تميز الحدث الكلامي المعين عن غيره من الأصوات الأخرى<sup>(١)</sup>.

أو كما يقول فاشيك Vachek إن كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدي وظيفتين ، إحداهما إيجابية ، والأخرى سلبية ، أما الأولى فحين يساعد على تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه . وأما الثانية فحين يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فالنون في « نام » هي فونيم يشترك مع الفونيمات الأخرى في الكلمة لتحديد مدلولها . وهي الوظيفة الأساسية أو الإيجابية له . أما الوظيفة الثانوية أو السلبية فتتمثل في حفظ الكلمة مختلفة عن قام أو حام أو صام ... الخ .

وتتضح الوظيفة الأساسية أو الإيجابية أكثر إذا ما حذف الفونيم واستبدل به فونيم آخر فبتغير المعنى . مثال ذلك حذف فونيم الصاد من صام واستبداله بفونيم القاف فتصبح الكلمة قام .

الفونيمات إذن كأصوات لها سماتها الخاصة ، قادرة على التمييز بين الكلمات في معظم اللغات بل هي قادرة على التمييز من ناحية ترتيبها أيضا في صلب الكلمة ، ويتضح ذلك في التقابل بين الكلمات : akt , tak : kat في اللغة الإنجليزية ، حيث تتكون هنا ثلاث كلمات مختلفة من نفس الفونيمات ولكن بترتيب مختلف . ويشبه هذا إلى حد كبير فكرة الاشتقاق الأكبر في اللغة العربية ، فتقاليب مادة « ضرب » مثلا ، إذا أخذنا في الحسبان المستعمل منها دون المهمل ، ما هي إلا تغير في ترتيب الفونيمات بحيث يؤدي هذا التغير إلى حدوث كلمات جديدة ، وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل بن أحمد معجمه « العين »<sup>(٣)</sup>.

غير أننا لابد أن نلاحظ أنه إذا كان وضع صوت مكان آخر يؤدي إلى كلمة جديدة ، أي يميز كلمة عن أخرى ، فإن كلا من هذين الصوتين يعتبر فونيمات مختلفا ، وإلا فهما تنوعان لفونيم واحد مثل النون في قولنا « إن شاء » و « إن قال » و « إن تاب » .

ففي اللغة الإنجليزية مثلا يوجد تباير في المعنى بين الكلمتين light ، right وبين

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) مقدمة كتاب العين ، ص ٦٦ .

الكلمتين pair ، bair وبين town ، down ومعنى هنا أن كلا من ال / r / وال L  
يتشبان إلى فونيمين مختلفين . وكذلك الحال بالنسبة لـ / P / ، / b / وال —  
T / ، / d ولكن الإنجليزية لا تفرق فيها ال [ K ] وال [ q ] بين الكلمات ، ولذا فهما لا  
يعتبران فونيمين مختلفين وإنما صوتان لفونيم واحد هو ال / K / .

أما اللغة العربية فهي تفرق بين الكلمات في مثل هذا الصوت فنقول « قال »  
و « كان » من الكيل ، ولذا فهما فونيمان مختلفان في العربية . وكذلك الأمر بالنسبة للحركات أو  
الصوائت ، فهي أيضا فونيمات تصلح للتمييز بين كلمة وأخرى<sup>(١)</sup> .

وقد فطن علماء العربية القدماء إلى خطورة الحركات في التمييز بين الكلمات فجاءت  
العلامات المعروفة وهي الفتحة والكسرة والضمة للدلالة على فونيم الفتحة والكسرة والضمة  
حين تكون قصيرة . أما حين تكون هذه الفونيمات طويلة ، فقد رمزوا لها بالألف والياء والواو  
ونجد ذلك حين تفرق الحركات بين اسم الفاعل واسم المفعول مثلا من غير الثلاثي ، باعتبار  
أن كلا منهما كلمة تختلف عن الأخرى مثل « مُخْرِجٌ » و « مُخْرَجٌ » ، و « مُرْسَلٌ » ،  
و « مُرْسَلٌ » . وقد أورد الثعالبي في كتابه « فقه اللغة » غاذج لهذا التفريق بين الكلمات  
عن طريق الحركات<sup>(٢)</sup> . أما الحركات فنجدها تفرق بين الكلمات في مثل قال —  
قيل — قول ، وغير ذلك .

وفي اللغتين الفرنسية والإنجليزية يوجد الصوتان [ z ] ، [ s ] ولكن على أنهما  
فونيمان مستقلان ، لأنهما يفرقان بين الكلمات . ولكن نفس الصوتين موجودان في اللغة  
الأسبانية ، ولكن على أنهما صوتان متنوعان لفونيم واحد ، لأنهما لا يميزان بين الكلمات .

وقد نجد مثل ذلك في العربية في صوت الصاد في كلمات : « الصقر » و « الزفر »  
و « السفر » فهي أصوات متنوعة لفونيم واحد هو « الصاد » ، لأنها لا تميز بين الكلمات  
الثلاث ، إذ هي جميعا بمعنى الصقر ، الطائر المعروف كما أشار إلى ذلك السيوطي<sup>(٣)</sup> .

على هذه الصورة نجد أن الفونيم ، من حيث هو وحدة لغوية مميزة ، له وظيفة نستطيع بها  
أن نميز بين الكلمات ، وبالتالي نجد عن طريقها جانبا هاما من جوانب الكلمة .

O'Connor, op. cit., p. 199.

(١)

(٢) فقه اللغة ، ص ٣١٠ .

(٣) المزمهر ١٠ / ٢٦٣ .

## ثانيا : المقطع Syllable :

وهو من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحديد معالم الكلمة أيضا. وعلى الرغم من أن الدراسة المقطعية للغات قد أصبحت الآن منهجا مستقرا إلى حد كبير ، إلا أن الخلاف بين علماء اللغة والأصوات قد ثار منذ فترة مبكرة حول ماهية المقطع وأهميته في التحليل اللغوي .  
وصرح بعضهم بأن لا أهمية للمقطع في دراسة الكلام ، كما قال البعض الآخر إن المقطع لا يوجد إلا في الكلام المقطع لا المتصل ، بل أكثر من هذا علم بعض العلماء غريبا على التحليل اللغوي<sup>(١)</sup> .

ولكن الدراسة التجريبية للكلام خففت من غلواء هؤلاء المهاجمين ، بعد أن أثبتت بطريقة عملية أن عضلات الصدر تحدث نبضة منفصلة من الضغط لكل مقطع . وقد نشر رئيس مدرسة تعليم الصم بباريس دراسة تجريبية لحركة الكلام قائمة على التسجيلات الفونوغرافية ، واعترفت هذه الدراسة بالمقطع على أنه أساس من أساس التحليل اللغوي<sup>(٢)</sup> . ولذلك لم يعد أحد الآن ينظر إلى المقطع على أنه ظاهرة صوتية لا حدود لها .

والمقطع في أبسط أشكاله وصوره هو عبارة عن تنابع الفونيمات في لغة ما حيث تتكون البنية المقطعية التي تختلف من لغة إلى لغة أخرى ، ومع ذلك فعلماء الأصوات يختلفون في نظرتهم إلى المقطع ، وبالتالي يختلفون في تعريفه ومفهومه .

غير أنه يمكن القول ، بشكل عام ، أن هناك اتجاهين رئيسيين في تحديد ماهية المقطع وتعريفه : اتجاه صوتي أو فونتيكي ، واتجاه فونولوجي<sup>(٣)</sup> .  
أما الإتجاه الفونتيكي فأهم تعريفاته أن المقطع عبارة عن :

١- تنابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة لإسراع تقع بين حدين أدنيين من الأسماع .

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

O'Connor op. cit., pp. 199-202.

(٣)

وانظر أيضا ، د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٤١ وما بعدها .

٢- قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً مقطوعاً ذا حجم أعظم ، محاطاً بقطاعين أضعف منه من الناحية الصوتية .

٣- أصغر وحدة في تركيب الكلمة .

٤- وحدة من عنصر أو أكثر ، يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة أي قمة اسماع أو

بروز .

وأما الإتجاه الفونولوجي فيعرف المقطع من حيث هو وحدة متميزة في كل لغة ، وهنا لابد أن يشير تعريف المقطع إلى عدد من التتابعات المختلفة بين الصوامت والصوائت بالإضافة إلى عدد من الملاحم الأخرى مثل النبر والتنظيم .

ولهذا فإن التعريف الفونولوجي للمقطع يرتبط غالباً بلغة معينة ، أو مجموعة من اللغات .

غير أن وصف الصوت بأنه مقطعي أو غير مقطعي ، دون وضعه في سياق محدد كالكلمة مثلاً ، يعد ضرباً من اللغو . لأن المقطعية وعدمها ليست صفة ملازمة للصوت وإنما هي صفة تنشأ من مجاورته ومقارنته بالأصوات الأخرى في البنية اللغوية ولذلك تختلف المقاطع باختلاف اللغات . غير أن ذلك لا يمنع من أن تنتمي مجموعة من اللغات في نظامها المقطعي .

فاللغتان ، الانجليزية والفرنسية مثلاً يمكن أن تبدأ الكلمة فيها بصامتين Consonent أو أكثر مثال ذلك كلمة apple و Star ، أما كلمة Street فتبدأ بثلاث صوامت . وفي اللغة الفرنسية نجد كلمة bravo تبدأ بصامتين .

أما في اللغة العربية فلا يمكن أن تبدأ الكلمة بصامتين ، ولذلك إذا دخلت بعض الكلمات من هاتين اللغتين أو من إحداهما أضافت العربية حركة بين الصامت الأول والثاني للتغلب على مشكلة عدم البدء بصامتين .

وقد يكون من السهل في بعض الأحيان ، حتى على الغير المدرب أن يرسم حدود المقطع بمجرد سماع الكلمة ، كما في كلمة كتب التي تتألف من ثلاث مقاطع هي :

ص ح + ص ح + ص ح

إذ المقطع في أبسط أشكاله يتكون من صامت وحركة ص ح وهذه الصورة للمقطع

موجودة في كثير من اللغات ، بالإضافة إلى العربية . فنجد في بعض اللغات اليابانية ، وعدد من اللغات الأمريكية والأفريقية<sup>(١)</sup> .

ولا توجد كلمة في أى لغة تحوى أقل من مقطع واحد . أما أكبر عدد من المقاطع التى تكون كلمة فهى تختلف من لغة إلى لغة أخرى ، ومع ذلك فكلمات كل لغة تتكون في نهاية الأمر من عدد محدود من المقاطع لا تتجاوز .

فالكلمة المشتقة في اللغة العربية ، سواء أكانت اسما أم فعلا ، حين تكون مجردة ، لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع ، ويندر أن تتكون من خمسة مقاطع .

وتحليل أوزان اللغة العربية على أساس مقطعى ، نخرج بالنتائج التالية :

١- هناك خمسة أشكال من المقاطع في اللغة العربية هي :

- ١- ص ح
- ٢- ص ح ص
- ٣- ص ح ح
- ٤- ص ح ح ص
- ٥- ص ح ح ص ص

٢- لا توجد كلمة في اللغة العربية تحوى أكثر من أربعة مقاطع ، إلا ما جاء على وزن يتفاعل مثل « يفاهم » و « يتسائل » ويتفاعل مثل « يترجم » و « يتأرجح » فكل منها في حالة الوصل يحوى على خمسة مقاطع ، تقل إلى أربعة في حالة الوقف

٣- أكثر المقاطع وقوعا هو المقطع من نوع ص ح ص ، يليه المقطع ص ح .

٤- أقل المقاطع وقوعا هو ص ح ص ص ، وهو لا يتحقق إلا في حالة الوقف فقط .

٥- تبدأ جميع المقاطع في اللغة العربية بـ « ص » فقط<sup>(٢)</sup> .

وتميل اللغة العربية ، مثلها في ذلك مثل كثير من اللغات إلى هجر المقطع المفرق في الطول ولذلك علمه الدكتور إبراهيم أنيس المقاطع الثلاثة : ص ح ح ، ص ح ، ص ح ص ، هي

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٥٤ .

(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٦٠-٢٦١ . وانظر أيضا د. محمود فهى حجازى ، مدخل إلى علم اللفظ ، ص ٢٠ .

المقاطع الشائعة في اللغة العربية ، وهي التي تكوّن الكثيرة الغالبة من الكلمات<sup>(١)</sup> وتصنف المقاطع عادة وفق معيارين هما :

١- طبيعة الصوت الأخير في المقطع ، فإذا كان متبعا بحركة ، سمي مقطعا مفتوحا open ، وإذا كان متبعا بصامت ، سمي مقطعا مغلقا closed . وعلى ذلك يكون المقطع الأول والثالث في التصنيف السابق من المقاطع المفتوحة . أما المقاطع الثاني والرابع والخامس فهي من المقاطع المغلقة .

٢- طول المقطع ، وعلى ذلك يكون المقطع الأول من التصنيف السابق أيضا مقطعا قصيرا وكل من المقطعين الثاني والثالث طويلا . أما الرابع والخامس فمفروقين في الطول .

وقد قام بعض علماء اللغة بعمل إحصاءات مختلفة تمت على اللغات الألمانية والانجليزية والصينية ، واللاتينية ، تبين منها أن اللغات تفضل بشكل عام الكلمات القليلة المقاطع ، ففى إحصاء أجرى على مادة ألمانية مكتوبة تتكون من أكثر من عشرة ملايين كلمة ( ٢٠ مليون مقطعا ) تبين أن الكلمات ذات المقطع الواحد وصلت نسبتها إلى حوالي ٥٠٪ ، وذات المقطعين إلى حوالي ٢٩٪ ، وذات المقاطع الثلاثة إلى حوالي ١٣٪ ، والباقي من الكلمات ذات المقاطع الأربعة<sup>(٢)</sup> . ومعنى هذا أن عدد مقاطع الكلمة في أى لغة محدود بأربعة مقاطع ، أو خمسة على الأكثر والنوع الأخير منها نادر الوجود ، كما رأينا من الإحصاء السابق ، وغيره من الإحصاءات<sup>(٣)</sup>

### ثالثا : النبر stress

الكلمة ، كما رأينا ، تتكون من عدد من القوّنيمات المتتابعة ، وهذه القوّنيمات تكون فيما بينها مقاطع الكلمة . ولكننا نلاحظ أن تلك القوّنيمات ، وهاتيك المقاطع تتفاوت فيما بينها من حيث النطق ، قوة وضخما ، ولذلك قام بعض علماء اللغة بتجارب عملية أثبتوا فيها أن الانتقال transition من نطق الصامت إلى الحركة التالية ومن الحركة إلى الصامت التالي تعد من أهم المفاتيح التي يملكها السامع لمعرفة أى أصوات الكلمة التي تنطق ، كما لاحظوا أيضا أن المعنى ليس مرتبطا بأصوات الكلام المنفصلة وحدها ، وإنما مرتبط بالتجمعات الصوتية ككل ، ولذلك أضاف بعضهم إلى القوّنيم phoneme نوعا

(١) الأصوات اللغوية ، ص ١٦٥ .

(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



آخر من الفونيمات أطلقوا عليه اسم الفونيم فوق التركيبي *suprasegmental phoneme* أو الفونيم الثانوي *secondary phoneme* وهو عبارة عن ملامح صوتية لا تدخل أو تشترك في بنية الكلمة ، وإنما تظهر وتلاحظ فقط حين تستعمل الكلمة بصورة معينة ، أو حين تضم كلمة إلى أخرى وتكون مصاحبة للنطق وتمتد عبر أطوال متنوعة . ولما كانت هذه الملامح تنوع معاني الكلمات ، فقد سميت هي أيضا فونيمات ، ومن هذه الملامح النبر *stress* .

ويعرفه أستاذنا المرحوم الدكتور محمود السمران بأنه «درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع»<sup>(١)</sup> ويصفه الدكتور تمام حسام بقوله : « والنبر يحكم التعريف ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»<sup>(٢)</sup> أما الدكتور إبراهيم أنيس فيقول : « النبر ليس إلا شدة في الصوت أو ارتفاعا فيه وتلك الشدة والارتفاع تتوقف على نسبة الهواء المندفع من الرئتين ، ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمته الموسيقية»<sup>(٣)</sup> . وقد عرفه بعض علماء اللغة الغربيين بأنه طاقة زائدة في النطق للمقطع المنبور ، ينتج نطق المقطع أعلى وأطول من المقاطع الأخرى في نفس الكلمة ، أو هو البروز المعطى لمقطع واحد داخل الكلمة»<sup>(٤)</sup> .

وجميع هذه التعريفات تتفق على أن النبر يقتضى طاقة زائدة ، أو جهدا عضليا إضافيا . ولهذا يقول « جونز » : « المقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بمجهود أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة ، فالنبر إذن نشاط ذاتي للمتكلم ، ينتج عنه نوع من البروز *prominence* لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به . أما الأثر السمعي المرتبط بالنبر فهو العلو *loudness*»<sup>(٥)</sup> .

وللنبر ثلاث درجات أو أنواع هي :

- ١ - النبر القوي أو النبر الأولي *primary stress*
- ٢ - النبر المتوسط ، أو الثانوي *secondary stress*
- ٣ - النبر الضعيف *weak stress*»<sup>(٦)</sup>

(١) علم اللغة ، ص ٢٠٦

(٢) اللغة العربية ، مبناها ومعناها ، ص ١٧٠

(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٧٥ - ١٧٦

(٤) د . أحمد مختار وعمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٨٦

وانظر أيضا د . كمال بشر ، علم اللغة ( الأصوات ) ص ٢١٠

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٨

(٦) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، وانظر أيضا د . كمال بشر ، علم اللغة لأصوات ، ص ٢١١

ولكن أكثرها استخداما هو النوع الأول .

وتستخدم بعض اللغات النبر أحيانا في التفريق بين الكلمات ، وحينئذ يعتبر النبر فونيميا . أما اللغات التي لا تستخدم النبر كميز للكلمات فلا يعتبر النبر فيها فونيميا وتسمى اللغات التي تستخدم النبر كفونيم لغات نبرة stress languages والأخرى لغات غير نبرة non - stress languages . وتتميز اللغات غير النبرة بأنها تثبت موضع النبر في مكان معين من الكلمة ، فهو في الفنلندية والنشيكية على المقطع الأول وفي البولندية على المقطع قبل الأخير . ومن اللغات التي تحدد موضع النبر من الكلمة أيضا الفرنسية والمنغارية والسواحلية<sup>(١)</sup> .

أما اللغات التي تستخدم النبر كفونيم فيكون موضع النبر فيها حراً ، وحينئذ يستخدم للتفريق بين الكلمات أو الصيغ عن طريق تغير مكانه . واللغة الإنجليزية مثال جيد للنبر الحر Free stress . فمن إذا نطقنا كلمة import بنبر المقطع الأول كانت اسما وإذا انتقل النبر إلى المقطع الثاني كانت فعلا ، ومثل ذلك يقال عن كلمات subject, permit, present ، وغيرها . وليس دور النبر في اللغة الإنجليزية مقصورا على تغير الصيغ الاسمية والفعلية ، وإنما قد يكون أحيانا العامل الوحيد للتفريق بين كلمتين — فكلمة August (شهر أغسطس ، أو علم على شخص) يوضع على المقطع الأول فيها نبر قوى . أما august (بمعنى مهيب أو جليل) فيوضع نبر قوى على المقطع الثاني<sup>(٢)</sup> .

ويرى بعض الباحثين في اللغة العربية أنه لا علاقة بين النبر ومعاني الكلمات العربية ، ويعتد الدكتور إبراهيم أنيس ذلك من مميزات هذه اللغة قائلا : « ولحسن الحظ لا تختلف معاني الكلمات العربية ولا استعمالها باختلاف موضع النبر فيها »<sup>(٣)</sup> ولعل ذلك يصدق على العربية الفصحى ، إلا أننا نستطيع أن نرى لتغير مواضع النبر في اللغة العربية المعاصرة ما يفرق بين الكلمات ودلالاتها . كالذي يحدث عندما نسمع كلمة « نعم » حين يراد بها الإثبات فإن النبر حينئذ يكون على المقطع الأول ، أما إذا استخدمت ليراد بها الاستفهام ، أو الاستنكار في العامية فإن النبر ينتقل إلى المقطع الثاني ، وبشكل عام فإن العامية تستخدم تغير مواضع النبر في التفريق بين الكلمات ودلالاتها بشكل واسع ، وهو ما يشير إليه علماء اللغة من استخدامات للنبر للدلالة على معان إضافية كالتأكيد ، ويسمى النبر حينئذ emphatic stress أو انفعالي ويسمى حينئذ emotional stress .

وعلى ذلك يمكن القول إن النبر بالنسبة للكلمة يعد من مميزات التي تأتي في مرتبة تالية

(١) د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٧٥ .

للفونيم والمقطع . غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل دور النبر كـمميز صوتي في المساعدة على التعرف على حدود الكلمات .

#### رابعاً : التنغيم Intonation :

وهو مصطلح يدل على إرتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام ، ويسمى أيضاً موسيقى الكلام . وهنا نجد أن هناك نوعين من اختلاف درجة الصوت voice - bitch ، يمكن تمييزها :

١ - نوع يسمى بالنغمة أو « النون » tone ، وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الكلمة ، ولذا تسمى تونات الكلمة word tones .

٢ - نوع يسمى بالتنغيم intonation ، وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة أو العبارة ، أو مجموعة الكلمات<sup>(١)</sup> .

والذي يهمنا هنا هو النوع الأول من التنغيم ، أي ما يسمى بالنغمة في الكلمة المفردة . إذ توجد بعض اللغات التي تستخدم هذا اللون من النغمة إستخداماً تميز به بين الكلمات ، ولذلك تسمى لغات نغمية ، أو « تونية » ، tone languages . ومعنى هذا أن اختلاف درجة الصوت في نطق الكلمة يؤدي إلى تميز كلمة من أخرى . وهذا النوع من اللغات متناثر في الصين وبعض أجزاء أفريقيا وحبوب شرق آسيا وبعض اللغات الهندية الأمريكية<sup>(٢)</sup> . مثال ذلك الكلمة Zuku في لغة Mixteco التي تنطق بنغمتين مستويتين متوسطتين فتعني « جبل » وبنغمة مستوية متوسطة ، بإضافة إلى نغمة منخفضة فتعني « فرشاه » ، وفي بعض اللهجات الصينية تكون كلمة « ta » أربع كلمات مختلفة ، تعني للنغمة التي تنطق بها<sup>(٣)</sup> .

وإلى مثل ذلك أيضاً يشير الدكتور إبراهيم أنيس فيقول ، إن كلمة ( فان ) في اللغة الصينية تؤدي ستة معانٍ لا علاقة بينها ، هي ( نوم ، بحرق ، شجاع ، « اجب » نفسه مسحوق ) وليس هناك من فرق سوى النغمة في كل حالة<sup>(٤)</sup> .

وهي بعض الباحثين في اللغة العربية أن التنغيم لم يدرس الدراسة الجديدة به في هذه

(١) د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩١

وانظر أيضاً

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) الأصوات اللغوية ص ٢١١ .

اللغة<sup>(١)</sup> . وقد حاول الدكتور تمام حسان أن يدرس التنغيم في العامية حتى يصل إلى أسس يستطيع بها أن يدرس الفصحى فقال إن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس ، وبالتالي تخضع دراستنا له في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في اللهجات العامية . ثم يمضي قائلاً إنه في دراسته للمهجة عدن استطاع عن طريق الملاحظة التي أبدتها تجارب المعمل أن يصل إلى أسس التنغيم غني هذه المهجة ، وبالتالي حاول الإفادة منها في تطبيقها على اللغة الفصحى ، فوجد أن الفروق طفيفة بحيث يمكن ، مع قليل من التعديلات أن يمثل التنغيم في الفصحى<sup>(٢)</sup> .

والنظام التنغيمي الذي توصل إليه من خلال دراسته للمهجة عدن يقوم على أساسين :

- ١ — صعود أو هبوط النغمة على آخر مقطع وقع عليه النبر .
- ٢ — علو الصوت وانخفاضه وتوسطه .

ومن ثم صنف النظام التنغيمي في الفصحى إلى ستة أشكال هي :

- ١ — النغمة الهابطة الواسعة .
- ٢ — النغمة الهابطة المتوسطة .
- ٣ — النغمة الهابطة الضيقة .
- ٤ — النغمة الصاعدة الواسعة .
- ٥ — النغمة الصاعدة المتوسطة .
- ٦ — النغمة الصاعدة الضيقة<sup>(٣)</sup> .

كما أضاف نغمة أخرى أطلق عليها « النغمة المسطحة » ، وهي نغمة لا صاعدة ولا هابطة ، ويرى أنها تكون عند الوقف قبل تمام المعنى ، وقد استشهد على ذلك بالوقف عند الفواصل الثلاث الأولى في قوله تعالى : « فإذا يرق البصر ، وخسف القمر ، وجمع الشمس والقمر ، يقول الإنسان يومئذ أين المفر »<sup>(٤)</sup> .

فالوقف عند « البصر » و « القمر » و « القمر » الثانية يكون بنغمة مسطحة ، لأن المعنى لم يتم أما الوقوف عند « القمر » فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف عند تمام المعنى . وهذه النغمة المسطحة لا تدخل عنده سواء أكان عادياً أم مؤكداً<sup>(٥)</sup> .

(١) المرجع السابق ص ١٧٧ ، وانظر أيضاً د . تمام حسان ، اللغة العربية ميناها ومعناها ص ٢٢٨ .

(٢) اللغة العربية ، ميناها ومعناها ، ص ٢٨٨ — ٢٢٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٤) سورة القيامة : آية ٨ .

(٥) اللغة العربية ميناها ومعناها ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

غير أن الأشكال النغمية التي توصل إليها الدكتور تمام حسان في دراسته هذه ، هي تقريبا نفس الأشكال التي ذكرها علماء اللغة الغربيين ، والتي تستعمل عادة ، سواء أكانت اللغة من اللغات النغمية أم لا<sup>(١)</sup> .

ومهما يكن من أمر فإن الفصل بين النغمة والتنغيم ، فيما يتصل بالكلمة والكلام ، قد يبدو صعبا في بعض الأحيان ، وخاصة فيما يتصل ببعض الكلمات المفردة التي تستعمل كجمل مثل « نعم » في الإيجاب والنفي ، و « بلى » في الإيجاب ، وغيرها . وبشكل عام فإن كل لغة لها بالنسبة لبعض الكلمات نماذج من النغم مميزة لها إلى حد كبير ، بحيث يمكن للشخص أن يتعرف من خلال سماعه لهذا النغمات ، على اللغة المتكلمة أمامه ، حتى إذا لم يميز فعلا كلمة واحدة من كلماتها .

أما إذا كان على معرفة بهذه اللغة ، فمن السهل عليه حينئذ أن يميز الكلمات بشكل دقيق .

#### خامسا : المفصل *Juncture* :

وهو عبارة عن سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع آخر<sup>(٢)</sup> .

وهناك بعض اللغات التي لا تميز بين الكلمات إلا عن طريق موضع المفصل ، ولذلك عدّه علماء اللغة في مثل هذه اللغات فونيمات . وقد حصر دينين *Dineen* فونيمات اللغة الانجليزية في خمسة وأربعين فونيمات ، ذكر من بينها فونيم المفصل<sup>(٣)</sup> .

وقد يكون الانتقال من كلمة إلى أخرى ، أو من مقطع إلى آخر حادا فيسمى المفصل حينئذ مفتوحا *Open Juncture* ، ويرمز له في الكتابة بعلامة ( + ) .

وقد يكون الانتقال خفيفا فيسمى المفصل ضيقا *Close Juncture* ، ويرمز له في الكتابة بعلامة ( - ) وقد يستغنى عن مثل هذه الرموز أحيانا بترك فراغ بين الكلمتين أو المقطعين<sup>(٤)</sup> .

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٣ .

(٢) *Hartmann Sterk, op.cit. p. 121.*

(٣) وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٦ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) انظر الفصل الخامس من هذا الباب .

ومن أمثلة استخدام المفصل في اللغة الإنجليزية للتفريق بين الكلمات نجد الشائبات الآتية على سبيل المثال :

nitrate	مع	night rate
a name	مع	an aim
a notion	مع	an ocean
( <sup>١</sup> )a tcase	مع	at case

أما في اللغة العربية فقد أدى الخلط أحيانا في موضع المفصل إلى بعض التغيرات اللغوية التي ظهرت في العامية مثل الفعل ( جاب ) في نحو قولنا « جاب الأكل » التي كانت أصلا ( جاء + بالأكل ) ثم تحولت إلى ( جاب + الأكل ) ، وهكذا نجد أن المفصل بهذه الصورة يعد من العلامات البارزة في رسم حدود الكلمة المنطوقة ، إن لم يكن من أهمها جميعاً .

الكلمات إذن من الناحية الصوتية ، كما رأينا ، يمكن تحديدها عن طريق واحد أو أكثر من الملامح الصوتية السابقة ، أعني عن طريق الفونيم أو المقطع أو النبر أو التنغيم أو الفواصل ، أو بهما جميعاً . غير أن بعض هذه الملامح قد يكون حاسماً أحيانا مثل عدد الفونيمات أو المقاطع ، أو المفصل ، وبعضها لا يمكن الاعتماد عليه وحده مثل النبر والتنغيم . ولكن كلها ، بلا شك ، تشترك بصورة أو بأخرى في المساعدة على التعرف على الكلمة من الناحية الصوتية ، وتحديد كيانها وسط تيار الكلام ، خاصة إذا كنا على معرفة باللغة المتكلمة . ومع ذلك فإن علماء اللغة يستطيعون التعرف على الكلمات وفق هذه الملامح ، كلها أو بعضها في اللغات التي قد لا يعرفونها وذلك عن طريق الدراسة التحليلية للكلام واستخدام أجهزة خاصة في المختبرات الصوتية ، بحيث يصلون في ذلك إلى نتائج أقرب إلى الدقة والكمال .

ولكن ، هل الجانب الصوتي بهذه المعايير التي أشرنا إليها في هذا الفصل تكفي وحدها في التعرف على الكلمات ، أم أن هناك جوانب أخرى تتصل ببنية الكلمة وتساعد في التعرف عليها .

الواقع أن صيغة الكلمة ووظيفتها تسهم أيضا إلى حد كبير في استكمال جانب هام من جوانب الكلمة كما تميز ملامحها هاما من ملامحها الرئيسية . وفي الفصل الثالث من هذا الباب سنتناول الصيغة والوظيفة للكلمة باعتبارهما جزءاً من بنيتها يساعد في رسم حدودها وأبعادها .

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٦ .



## الفصل الثالث الصيغة والوظيفة

المصطلح الأساسي الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها هو المورفيم *Morpheme* حيث يحاول الباحث تقسيم الكلمة إلى عناصرها المكونة لها . ثم تصنف هذه العناصر ، والمرحلة الأولى في هذا التقسيم تكون ، كما رأينا في الفصل السابق ، على المستوى الصوتي والفونولوجي . حيث يتعرف الباحث على الفونيمات المكونة للكلمة ، ويستهدى ببعض الملاحح الصوتية الأخرى ، كلها أو بعضها ، في التعرف على حدودها .

أما المرحلة الثانية ، وهي التي نحن بصددنا الآن ، فيسمى فيها للتعرف على المباني الصرفية ومعانيها الوظيفية ، وهو ما يسميه علماء اللغة المحدثون باسم *Morphology* المورفولوجي .

والواقع أن هناك تعريفات كثيرة للمورفيم في الممارس اللغوية الحديثة<sup>(١)</sup> . غير أنها تتفق جميعاً في النظر إلى المورفيم على أساس أنه أصغر وحدة لغوية تدل معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية .

وقد وصل علماء اللغة إلى هذا التحديد للمورفيم من خلال بحثهم في مفهوم الكلمة ومحاولة وضع تعريف عام لها<sup>(٢)</sup> . لأنهم نظروا إلى الكلمة في صور مختلفة ، كلها تصلح لأن تندرج تحت هذا المصطلح . فقد نظروا مثلاً إلى مجموعة من الكلمات مثل :

رجل — رجال .

معلم — معلمات .

ريم — عماد الدين — سر من رأى .

كتب — كاتب — مكتوب — كتاب — استكتب — .... الخ .

يعلمون — يعلموننى — أسعلموننى .

ثم تساءلوا هل من الممكن أن تندرج كل هذه الصور تحت مصطلح الكلمة ؟ وهل هي من نوع واحد أو مستوى واحد ؟ وكانوا من خلال هذه الأسئلة يبحثون عن أصغر وحدة لغوية ذات معنى . ولم يكن مفهوم الكلمة كما هو شائع بين عامة الناس ، أو كما المنبر إلينا من الدراسات اللغوية التقليدية ، يوصلهم إلى ما يتفون .

Hartmann & Stark op. cit. p. 145.

(١) انظر

وانظر أيضاً د . محمود العريان ، علم اللغة ، ص ٢٢٧ ، وما بعدها .

Kramsky. op. cit. pp. 13-14.

(٢)



فكلمة « رجال » مثلاً ، كلمة مفردة ، ولكنها تفهد في الحقيقة معنيين هما :

١ - الدلالة على رجل ، أو معنى الرجولة .

٢ - الدلالة على الجمع الذي حدث من إضافة الفونيم / ا / إلى كلمة رجل ، مع إبدال فونيم آخر ، هو حركة الراء في أول الكلمة من الفتح إلى الكسر .

أما كلمة مثل ( معلمون ) ففيها ، بالإضافة إلى الدلالة على العلم والتعليم ، وهي دلالة ثابتة لا تتغير ، عدة دلالات أخرى ، دلت عليها إضافات وتغيرات في جمل الكلمة<sup>(١)</sup> .  
ففيها ما يشير إلى الزمن الحاضر أو المستقبل . وفيها ما يدل على أن الفاعل غائب ، وفيها ما يدل على الجمع . أما بقية الكلمات الأخرى في المجموعة السابقة ، فبعضها يصلح لأن يكون كلمات مستقلة مفردة ، وبعضها جهل تامة في اللغة العربية .

ومثل هذا نجد في اللغة الإنجليزية لو نظرنا إلى مجموعة من الكلمات مثل :

1 - read, reads, reading.

2 - sing, sings, singing.

فسنلاحظ أن هناك علاقة بين الكلمات الثلاث الأولى ، تتمثل في وجود الجذر ( read ) ومثال ذلك بين الكلمات الثلاث الثانية ، وتتمثل في وجود الجذر ( sing ) . ثم نجد بعد ذلك أن الكلمتين reads و sings تتبنيان بنهاية صوتية واحدة للدلالة على وظيفة نحوية وبالمثل نجد الكلمتين reading و singing تتبنيان بنهاية واحدة للدلالة على وظيفة نحوية أخرى . ومعنى هذا أن اللغة الإنجليزية تعرف هذه العناصر الصغيرة باعتبارها حاملة للوظائف النحوية والصرفية ، أو دالة عليها<sup>(٢)</sup> .

إن أموراً كهذه ، وإن اختلف التعبير عنها ، من حيث الصوت والبنية ، في اللغات المختلفة ، قد دفعت علماء اللغة إلى طرح المفهوم التقليدي للكلمة جانباً لعدم دقته في الدلالة على وظيفتها الصرفية أو النحوية . ومن ثم حللوا البحث عن أصغر الوحدات اللغوية الدالة على ذلك . وتكون صالحة لتحليل جميع اللغات . وعلى الرغم من اختلافهم الشديد حول ذلك ، إلا أنهم وصلوا إلى المورفيم كأصغر وحدة صرفية دالة على وظيفة الكلمة .

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الباب .

(٢) د . محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٦ .

Crystal, op. cit., pp. 104-105.

وانظر أيضاً :

وقد قسموا هذه المورفيمات إلى نوعين :-

### النوع الأول :

وأطلقوا عليه اسم « المورفيم الحر » Free Morpheme أى الذى يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة فى اللغة . مثال ذلك فى اللغة العربية : رجل - ريم - قام - كبير ... الخ .

### النوع الثانى :

وأطلقوا عليه اسم المورفيم المقيد Bound Morpheme أى الذى لا يمكن استخدامه منفرداً ، بل يجب أن يتصل بمورفيم آخر ، سواء من المورفيمات الحرة أم المقيدة . ومن أمثلة هذا النوع فى اللغة العربية نجد :

أ - الألف والتاء ، للدلالة على معنى جمع الإناث ، كما فى كلمة ( مسلمات ) .

ب - الواو والنون ، للدلالة على معنى الجمع والتذكير ، كما فى كلمة ( مسلمون ) .

ج - التاء المهروطة للدلالة على معنى التأنيث ، كما فى كلمة ( مسلمة ) .

د - الألف والنون للدلالة على معنى التثنية ، كما فى كلمة ( مسلمان ) .

وغير ذلك من هذا النوع كثير فى اللغة العربية<sup>(١)</sup> .

أما فى اللغة الإنجليزية فنجد أمثلة لهذين النوعين من المورفيمات فى جملة مثل :

The + taller + boys + in + the + railway + station + didnot + eat + lunch.

فإذا حللناها وفقاً لتوزيع المورفيمات بأنواعها ، الحرة والمقيدة ، فستصبح على النحو التالى :

The + tall + er + boy + s + in + the + rail + way + station + did + not + eat + lunch.<sup>(٢)</sup>

حيث نجد المورفيمات :

تمثل المورفيمات الحرة ، بينما تمثل : s, er, the المورفيمات المقيدة :

كما قسموا أيضاً المورفيمات المقيدة إلى نوعين أساسيين :

(١) راجع د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) Crystal, op. cit., p. 209.

## ١ - النوع الأول :

ويدخل في الاشتقاق ، وتسمى المورفيجات الاشتقاقية . Derivational Morphemes ونجد مثلاً لهذا النوع من المورفيجات ، فيما يطرء على الفعل المجرد في اللغة العربية من إضافات وتغييرات ، لكي نحصل على ما نسميه بالأفعال المزينة مثل : « تقاتل » من « قتل » ، و « انفجر » من « فجر » ، و « علم » من « علم » . وكذلك لكي نحصل على المشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول ، وغيرهما من المشتقات ككتاب ومكتوب من « كتب » ، وقاتل ومقتول من « قتل » ، وغير ذلك مما يميز الكلمة بوظائف ودلالات صرفية ونحوية ، كما سنرى فيما بعد . كذلك يعطينا هذا النوع سواء عن طريق السوابق Prefixes أم اللواحق Suffixes أم النواحل Infixes عندها من الكلمات المشتقة .

## ٢ - النوع الثاني :

وهو ما يطرأ على الأفعال والصفات والأسماء كأنواع للكلمات ، لها موقع ووظيفة إعرابية . مثل الإعراب بالحركات والحروف ، وتسمى هذا النوع من المورفيجات المقيدة ، المورفيجات الإعرابية . Inflecting Morphemes . وتمثلها في اللغة العربية حركات الأعراب من رفع ونصب وجر وحزم . أي أنها متصلة بوظيفة الكلمة النحوية اتصالاً وثيقاً .

وثمة تصنيف آخر للمورفيجات قد يكون أقرب إلى طبيعة الصيغ والأوزان في اللغة العربية ، كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي<sup>(١)</sup> . وهو تقسيم المورفيجات إلى وحدات صرفية تنابية ، ووحدات صرفية غير تنابية .

١ - الوحدات الصرفية التتابعية : Sequential Morphemes وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها الصوتية من الصوامت Consonnants والحركات Vowels دون فاصل يفصل بين هذه المكونات ، وهذا النوع من الوحدات التتابعية ، أو المورفيجات نجد في الضمائر العربية مثل : هو - هي - أنا - نحن ... الخ كما نجد أيضاً في المورفيجات المقيدة التي أشرنا إليها من قبل .

٢ - الوحدات الصرفية غير التتابعية Non-Sequential Morpheme وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها من الصوامت والحركات على نحو غير متصل أي أن الفونيمات المكونة لها تقطعها فونيمات أخرى لمورفيجات أخرى . مثال ذلك كلمة

(١) مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٩ .

( كاتب ) فهي تتكون من وحدتين غير متاهتين ؛ الأولى تتكون من الجذر ( ك ت ب ) وهي وحدة صرفية غير تابعة ؛ لأن الفونيمات المكونة لهذا الجذر لا تشكل وحدها عادة تابعاً متصلاً في أى كلمة عربية .

أما الوحدة الثانية في هذه الكلمة فتتكون من : فتحة طويلة + كسرة . وهي أيضاً وحدة صرفية ( مورفيم ) غير تابعة ، لأن فونيماتها لا تكون تابعاً متصلاً ومستقلاً في أية كلمة عربية ، ولذلك تعبر الفونيمات الأصول أو الجذور وحدات صرفية غير تابعة ، وكذلك الصيغ والأوزان .

ولمجد مثلاً واضحاً للمورفيمات التابعة في اللغة التركية في مثل : evdedir وتعني ( هو في المنزل ) حيث نستطيع التعرف على الوحدات التابعة الآتية : ev بمعنى منزل de وهي اللاصقة المكانية dir وهي اللاصقة الخاصة بالوجود<sup>(١)</sup> .

وقد ترتب على هذا الفهم لطبعم المورفيم ودوره في بيان الوظيفة الصرفية والنحوية للكلمة ، أن اختلف مفهوم أقسام الكلمة . Parts of speech عند علماء اللغة المحدثين عن مفهومها عند القدماء ، وبالتالي اختلفت نظريتهم لوظيفة الكلمة من الناحية النحوية والصرفية ، إذ أصبحت كلمة وظيفة Function عند علماء اللغة لا تنصرف فقط إلى الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب ، وإنما تتجاوز ذلك إلى ما يسمى عندهم بالتحليل الوظيفي Functional analysis للكلام ، وهو يتناول كافة مستويات اللغة ، حيث ينظرون إلى العلاقات التركيبية Structural relations من الفونيمات إلى الجمل . وقد وضعوا لذلك خطوات أساسية في التحليل تبين مدى ارتباط العناصر اللغوية بعضها ببعض ، وفي الوقت عينه تحدد وظيفة كل عنصر على نحو يمكن إدراكه مستقلاً فالفونيمات تتحول إلى مقاطع ، والمقاطع إلى مورفيمات ، والمورفيمات إلى جمل ، وذلك على النحو التالي

فونيمات ← مقاطع ← مورفيمات ← جمل<sup>(١)</sup> .

وتظهر وظيفة الكلمات في اللغة ، تبعاً لذلك ، عن طريقتين :

١ - بيان الوظائف أو العناصر الصرفية ( المورفيمات ) للكلمة .

٢ - بيان الوظائف النحوية ، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية ، كما في اللغة العربية .

(١) المرجع السابق ص ٥٧ .

Hartmann & Stark, op. cit., p. 9.

(٢)

غير أن بيان الوظيفة النحوية للكلمة قد يتم عن طريق الموقعه ، كما في اللغة العربية أحياناً مثل « ضرب عيسى موسى »<sup>(١)</sup> وفي بعض لغات العائلة الهندية الأوروبية أكثر الأحيان ، والمثال التقليدي الذي توردته كتب اللغة الفرنسية ويدل على ذلك هو Pierre Frapp Paul (بير يضرب بول) فلو نقلنا Paul (بول) مكان Pierre (بير) لأصبح (بول) هو المضروب و (بير) هو المضروب ، لأن كل كلمة من كلمات هذه الجمل لا يحدد وظيفتها في الجملة ، أي عنصر صوتي ، فيما عدا كلمة Frappe التي تتميز بنفمة خاصة في مقابل الصيغ الأخرى مثل Frappons و Frappe ... الخ<sup>(٢)</sup> .

كما يتم ذلك أيضاً في بعض هذه اللغات عن طريق بيان وظائف حركات الأعراب ، كما في اللغة اللاتينية وهي تشبه العربية في هذه الناحية ، مثال ذلك في اللاتينية : Petrus caodit Paulum (بطرس يضرب بول) . ففي كلمة Petrus لاحقة هي us وهذه اللاحقة مورفيم يدل على أن الاسم في حالة الرفع . وفي كلمة Paulum لاحقة هي um تدل على أن الاسم في حالة النصب ولذلك يجوز وضع Paulum مكان Petrus مع بقاء المعنى كما هو . والذي يبين على فهم المعنى في هذه الحالة أن كل اسم به لاحقة تحدد حالته الإعرابية<sup>(٣)</sup> .

ومع ذلك فإن أقسام الكلام من اسم وفعل وصفة وأداة ، وغير ذلك ، يمكن أن تؤدي بنفسها وظيفة تكوين العلاقات النحوية باعتبارها كلمات ذات صيغ لكل منها وظيفة . ومعنى هذا أن الوظيفة اللغوية للكلمة هي المحصلة من استخدام الكلمات في جمل ، سواء على المستوى التحليلي ، أم على المستوى التركيبي<sup>(٤)</sup> .

وبناء على هذه الفكرة يمكن تقسيم وظائف الكلمات ، والتمييز بينها من خلال قسمين رئيسيين هذه الوظائف في اللغة العربية ، هما :

١ — الوظائف الصرفية للكلمة .

٢ — الوظائف النحوية للكلمة .

أولاً : الوظائف الصرفية للكلمة :

وهي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة فاسم الفاعل مثلاً هو اسم مشتق على

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٠ .

(٢) د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٢٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٥ .

(٤) د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٣ .

وزن فاعل من الثلاثي ، وهو يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعلة أيضاً ، ولذا فهو  
بشتمل على أمرين معاً هما :

- ١ - المعنى المجرد الحادث من مورفيم الجذر .
- ٢ - فاعل هذا الحادث من مورفيم الصيغة .

مثال ذلك كلمة كاتب ، حيث تدل على معنى الكتابة ، والذات التي فعلت الكتابة .  
ومن ثم يترتب على ذلك أن كل كلمة تأتي على وزن اسم الفاعل تجرى مجرى الفعل في  
العمل النحوي<sup>(١)</sup> . وكل ذلك مستفاد من الصيغة أو الوزن ، أو بصارة أخرى من الوظيفة  
الصرفية لاسم الفاعل التي تميز كل كلمة جاءت على هذا الوزن في اللغة العربية عن غيرها  
من الكلمات التي على وزن اسم المفعول مثلاً ومثل ذلك نجد في الكلمات التي تصنف  
كأسماء ، إذ أن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية  
هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الاسم  
بأنه ما دل على مسمى ، وليس الزمن جزءاً منه<sup>(٢)</sup> . مع العلم بأن الدلالة على الحدث  
المجرد أو عنده أو نوعه ، هي المعاني الصرفية لما ينتج أيضاً تحت مفهوم الاسم ، وهي  
الوظائف الصرفية لكلمات مثل المصدر واسم المصنوع ، واسم المرة ، واسم الهيئة .

وهنا يجب أن نفرق بين وقوع الحدث في زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ وأوزان  
الأفعال ، أي وظيفتها الصرفية المركبة من الحدث والزمن ، وبين مكان الحدث أو زمانه أو  
آلته ، وهو ما تدل عليه الوظائف الصرفية لكلمات مثل أسماء المكان أو الزمان أو الآلة .  
وهي تنتج لذلك تحت مفهوم الاسم .

أما المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام ، فهو الدلالة على الحدث والزمان معاً ، ودلالة  
الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من دلالة صيغة أو وزن  
الفعل . وهما وظيفتا الفعل الصرفية .

وأما المعنى الصرفي للصفات فهو الدلالة على موصوف بالحدث ، وبالتالي فإن  
الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات . وإذا كان الزمن في الأفعال هو أحد  
وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفي ، ومن ثم فهو جزء من دلالة الصيغة والوزن ،  
فإن الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية وهو لذلك زمن نحوي يستفاد من  
السياق ، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق ، وليس جزءاً من وظيفة  
الصيغة ، كما هو الحال مع الأفعال .

(١) شرح ابن حنبل ، ٢٢/١

(٢) ابن عيوش ، شرح المنفصل : ٢٢/١ .

وانظر أيضاً د . فاضل مصطفي ، أعلام الكلام العربي ص ٢٠٣ .

أما الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، فقد تكون مورفيمات حرة أو مورفيمات مقيدة ، لأنها لا تخضع لصيغ أو أوزان صرفية معينة ، ومع ذلك فهي تدل على وظائف صرفية عامة فضمائر التكلم والخطاب تدل على عموم الحضور وضمائر الغائب تدل على عموم الغياب وهي الدلالة الوظيفية للضمائر بشكل عام . ومثل ذلك في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وهي من هذه الناحية لها وظيفة في الكلام أكثر منها في المعجم ، أي أن معناها وظيفي لا معجمي ، ولذلك نجد المعاجم العربية تحدد معناها عن طريق ذكر دلالتها الوظيفية<sup>(١)</sup> .

ومثل الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة نجد أيضاً أن الكلمات التي تدل على الظروف لا تخضع لصيغ ظرفية معينة ، إلا أنها تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية . فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الكلمات التي تدل على الظروف أو معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة .

وأما الأدوات جميعاً فهي لا تدخل أيضاً في علاقات اشتقاقية مثل الأسماء أو الأفعال ، إذ ليست لها صيغ معينة ، وإنما هي مورفيمات لا تظهر وظيفتها الأساسية إلا من خلال التركيب . بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة ، وهذا هو معناها الوظيفي فالمعاني التي تؤديها حروف الجر والمطف وواو المعية وأدوات القسم والاستثناء ، والأدوات التي تدل على معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمني ، وغير ذلك ليست لها معان معجمية ، وإنما تؤدي جميعاً معناها الوظيفي ، باعتبارها مورفيمات من خلال التركيب . وهذا هو الشأن أيضاً في كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع كلها مورفيمات مستقلة ، قد يكون لبعضها معنى معجمي ، ولكنها تؤدي معنى نحويًا<sup>(٢)</sup> .

تلك هي الوظائف الصرفية العامة للأسماء والأفعال والصفات والأدوات ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى أن الكلمات التي تدل على أسماء أو صفات أو أفعال ، تدل بالإضافة إلى هذه الوظائف الصرفية العامة ، على وظائف صرفية فرعية أخرى . فكما ذكرنا أن المعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن فحين نقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر فسجد مثلاً أن الفعل ضرب بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب لأنه عبارة عن الفعل والضمير ( ضرب + هو ) أي أنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته الأساسية وهي الدلالة على الحدث والزمن ، ومثل ذلك أيضاً في الفعل المضارع بمفرده حيث يدل المورفيم ( ي ) وهو سابقه على أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب ، ومثل ذلك في ( التاء ) في

(١) انظر ، علي سبيل المثال ، لسان العرب ، ٢٠ / ١١١ .

(٢) د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٢٤٠ .

وانظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

تضرب ، و ( الهمزة ) في أضرب ، و ( النون ) في نضرب ووظيفة الإسناد هذه ، غير الوظيفة الأساسية للفعل المضارع ، وهو ما يشير إليه النحاة باستار الضمير ، بمعنى أن :

يضرب	←	يضرب + هو
تضرب	←	تضرب + هي
نضرب	←	نضرب + نحن
أضرب	←	أضرب + أنا
اضرب	←	اضرب + أنت

وكل ذلك يتم بواسطة المورفيم الذي يتكون السابقة ، كما أشرنا<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يمكن القول إن الأفعال جميعاً تؤدي وظيفة الإسناد ، بجانب وظيفتها الأساسية في الدلالة على الحدث والزمن ، وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وبحسب الأفراد أو التثنية أو الجمع ، وكذلك بحسب التذكير أو التأنيث ، وذلك بواسطة المورفيمات ، أو الصيغ والأوزان الصرفية المختلفة التي يمكن أن تستخدم في التفريق بين هذه الكلمات .

على أن الأفعال بشكل عام لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه ، بل تتعدى وظائفها إلى أكثر من ذلك عندما تتصل بها مورفيمات هي ما يسمى بالزوائد ، بمعنى أو الوظائف الصرفية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجردة مورفيمات الزيادة ، فالتعددية والمطاوعة والمشاركة والتحويل والضرورة ، وغير ذلك ، كلها في الحقيقة مورفيمات تؤدي وظائف صرفية معينة ، يؤديها الفعل عند اتصاله بهذه المورفيمات المناسبة لكل وظيفة من هذه الوظائف ولها قال علماء العربية القدماء إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى<sup>(٢)</sup> .

وكذلك في الكلمات التي تدل على الأسمية فإن المعنى الصرفي لها هو الدلالة على المسمى ، كما أشرنا من قبل ، أما حين تنصرف الأسماء تصرفات مختلفة بحسب اختلاف الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتكثير ، وذلك بواسطة المورفيمات الخاصة بذلك مثال ذلك « ضاربة » من « ضارب » حيث نجد في الأولى مورفيمين يحدد أن نوع الكلمة وهو أنها اسم مؤنث ، وهذان المورفيمان هما فتحة الباء والمقطع « نُنْ » وهو لاحقة ، وهما بدلان هنا على العدد المفرد ، ويقابلي هنا « ضاربان »

(١) د . محمود السمران ، علم اللغة ص ٢٣٨ .

(٢) د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٨٢ وما بعدها .  
وانظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٢ وما بعدها .



و « ضاربتان » بزيادة المقطعين الأخيرين ( ان ) و ( تان ) مع فتح الباء للدلالة على التثنية المذكورة ، فالمؤنثة كما يقابل هذا « ضاربون » و « ضاربات » أو « ضوارب » بزيادة « ون » وضم الباء في الأول و بزيادة ( ات ) وفتح الباء في الثانية ، أو بإدخال المقطع ( وَا ) وفتح الضاد وكسر الراء في ( ضوارب ) وكلها أنواع من المورفيمات تأتي إما كسابقة أو لاحقة أو مقحمة<sup>(١)</sup> .

وكل ذلك على وظائف فرعية أخرى للأسماء بجانب وظائفها العامة وهي تؤدي هذه الوظائف الفرعية في حالة التصاقها بهذه الزوائد أو صيغ التصريف المختلفة .

وتشارك الصفات مع الأسماء والأفعال أيضاً في أن لها وظائف فرعية بجانب وظائفها العامة ، وهي الدلالة على موصوف بالحدث ، أما حين تنصرف الصفات حسب الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتكثير ، بواسطة حروف الزيادة لكل حالة أيضاً ، فحينئذ تكون دالة على وظائف فرعية بجانب وظائفها الأساسية .

وإذا كانت الصفات تؤدي مثل هذه الوظائف العامة والفرعية ، فإن صيغها مثل صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، والصفة المشبهة تؤدي إلى جانب ذلك أيضاً وظائف أخرى تتضح من دلالة اسم الفاعل مثلاً على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجديد . ومثل ذلك صيغ المبالغة والتكثير وأفضل التفضيل يدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل اللزوم والثبات<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نرى أن تحديد الوظيفة الصرفية للكلمة ، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم صفة أم غير ذلك ، يعتبر الخطوة الأولى والضرورية في استكمال حدود الكلمة ومعرفتها ، بل هي خطوة أيضاً في سبيل شرح معناها في المعجم لأنه لا يمكن أن يربط إنسان ما بين كلمة ومعناها في المعجم إلا إذا عرف صيغتها الصرفية التي تحدد معناها الوظيفي ، فقد تأتي مثلاً كلمة على صيغة صرفية محايدة مثل :

- ( فاعل ) ، بصيغة الفاعل والأمر من فاعل مثل ( قاتل ) .
- ( فَعَل ) ، للصفة المشبهة والمصدر مثل ( عَدَل ) و ( حَرَب ) .
- ( فِعِيل ) ، لصيغة المبالغة ولعنى المفعول مثل ( قَتِيل ) و ( جَرِيح ) .
- ( أَفْعَل ) ، للفعل الماضي وللصفة المشبهة وأفضل التفضيل مثل : ( أخرج ) و ( أكرم ) و ( أخرج ) .

(١) د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٢٣٩ .

(٢) د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٩ .

فإنزال الكلمة على هذا النحو السابق في المعجم قد يكون مدعاة للبس في معناها .  
 وحينئذ لا بد للمعجمي أن يعطيها من الشرح والتحليل ما يوضح معناها الصرفي ، وبالتالي  
 وظيفتها . فيقول مثلاً ( الأكرم ) الفاضل في الكرم ، فنعلم من هذا أن المقصود صفة  
 التفضيل وليس الفعل الماضي ، وذلك عن طريق إضافة مورفيم الألف واللام كأداة للتعرف  
 أو بقول ( أخرج الشيء ) فنعرف أن المقصود الفعل الماضي وليس الصفة المشبهة ولا اسم  
 التفضيل أما كلمة مثل ( مختار ) التي تأتي كاسم فاعل أو اسم مفعول فلا بد للمعجم أيضاً  
 من أن يحدد وظيفتها الصرفية قبل أن يشرح معناها المعجمي فيقول مثلاً ( المختار ) بمعنى  
 الفاعل ، الذي يختار لنفسه ، وبمعنى المفعول ، من يقع عليه الاختيار فقوله ، بمعنى  
 الفاعل ، وبمعنى المفعول هو تحديد لوظيفة صرفية لكلمة محايدة .

أما في كلمة مثل ( عدل ) فيقول العدل بمعنى الصفة ، العادل ، وبمعنى المصدر  
 الإقساط في الحكم<sup>(١)</sup> .

وكل هذا يدل على أن الكلمة لا تحدد ماهيتها وحقيقتها ، ما لم نحدد المعنى الوظيفي  
 لها .

#### ثانياً : الوظائف النحوية للكلمة :

وهي تتصل بترتيب الكلمات في الجمل ، أو ما أسماه عبد القاهر الجرجاني  
 ( ت ٤٧٦ هـ ) النظم ، يقول : « ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها  
 ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث ، اسم وفعل وحرف ، وللتعليق  
 فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعليق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ،  
 وتعلق حرف بهما<sup>(٢)</sup> . ثم يمضي بعد ذلك مبينا طرق تعلق الاسم بالاسم ، ثم تعلق  
 الاسم بالفعل ، ثم تعلق الحرف بهما ، إلى أن يقول ، « فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق  
 الكلم بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء  
 كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئاً من ذلك لا يعدو أن  
 يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه<sup>(٣)</sup> .

والنظم بهذا المعنى الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني له علاقة وثيقة بالمورفولوجيا عند  
 علماء اللغة المحدثين . ولعله كان يعني بالتعليق ما يقصده هؤلاء العلماء بالعلاقات

(١) د . نلم حسان ، اللغة العربية معناها ومعناها ، ص ٣٢٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ( ز ) .

(٣) المصدر السابق ص ( ي ) .

التركيبية structural relations<sup>(١)</sup> أما ما يقصده بمعاني النحو فهو ما يشيرون إليه تحت اسم الوظائف النحوية للكلمة في الجملة .

وإذا كنا قد عرّفنا من قبل الوظيفة بأنها المعنى المتحصل من استخدام الكلمات على المستوى التحليلي أو التركيبي ، فإن المقصود بالوظائف النحوية للكلمات هنا هو المعاني النحوية التي تحددها الكلمات في الجملة . تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً أو استفهاماً أو رجاء ... الخ أو ما يتعلق بالأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة والتي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة ، وبناء على ذلك يمكن أن تنقسم هذه المعاني النحوية بالنسبة للغة العربية أيضاً إلى قسمين :

١ - الوظائف النحوية العامة .

٢ - الوظائف النحوية الخاصة .

أولاً : الوظائف النحوية العامة :

وهي المعاني النحوية العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام ، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد ، وفي دلالتها على الشرط ، وكل ذلك يتم باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب ، باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة في قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام النبر والتنظيم والفواصل . بينما هناك بعض الجمل كجملة الاستفهام والشرط والنفي ، لا يدرك معناها الوظيفي إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى ، باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر حيث يتم ذلك عن طريق الصيغة . يقول الدكتور تمام حسان ، « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة « قام زيد - زيد قام - قم » وكذلك بعض جمل الإفصاح<sup>(٢)</sup> . فأننا سنجد كل جملة في اللغة العربية على الإطلاق يتكفل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة<sup>(٣)</sup> .

(١) Hartmann & Stork, op. cit., p. 91.

وانظر أيضاً معنى التعليق عند د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) يقصد بالجمل التي تتصلب التنظيم والنبر والفواصل في الدلالة على وظائف نحوية .

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٢٣ .  
انظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢١٠ .

ومعنى ذلك أن الوظائف النحوية العامة في الأغلب الأعمم تتم بواسطة الأداة بأشلتها المختلفة . مثل : لم ، عم ، متى ، أين ، لعل ، إن ، ليت ، لو ... الخ<sup>(١)</sup> .

غير أن أقسام الكلام من جهة أخرى يمكن أن تؤدي وظيفة تكوين العلاقات النحوية . وهذه الوظيفة يعبر عنها بالأدوات أحياناً وبدونها أحياناً أخرى . فالتعبير عن الاستثناء مثلاً يكون عن طريق أداة الاستثناء ، والمعية بواو المعية ، والتوكيد بأداة التوكيد وهكذا بينما يتم التعبير عن علاقة الإسناد بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر . فالاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه أى يقبل الإسناد بطرفه ، وبشاركه في ذلك الصفات والضمائر ، لأنها تنوب عن الاسم الظاهر .

أما الأفعال فلا تقبل الإسناد إلا من طرف واحد ، إذ لا تقع إلا مسنداً ، كما يعبر عن معاني التبعية مثل المطف والتوكيد والبدل بما يصلح لها من أقسام الكلام ، وكل ذلك يتم بلا أدوات ، ومع ذلك يبقى للأداة أهمية ظاهرة في بيان الوظائف النحوية العامة في الجملة . ومن هنا تأتي أهمية توضيح وبيان الوظائف النحوية للأدوات باعتبارها مورفيمات حرة ، أو كلمات في المعجم ، وذلك عن طريق معرفة وظيفة كل مورفيم منها أو بمعنى آخر ما تدل عليه كل كلمة في التركيب من معاني النحو .

#### ثانياً : الوظائف النحوية الخاصة :

وهي معاني الأبواب النحوية . وتوضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة ، وبين الباب النحوي إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب ويمثل ذلك في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال وهكذا .

أما على المستوى التطبيقي في استخدام الوظائف النحوية الخاصة ، أو معاني الأبواب النحوية في التفريق بين الكلمات ، فيمكن أن نقول مثلاً ، إن كلمات التي تمثل الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلام ، هي التي تصلح أن تكون فاعلاً . وعلى ذلك يمكن القول إن الفاعل باب نحوي ، أما الفاعلية فهي وظيفته النحوية الخاصة في الكلام . وأما بقية أقسام الكلمات ، كالأفعال والظروف والأدوات . فلا تصلح لأن تؤدي وظيفة الفاعلية . وهو تمييز نحوي يفرق بين أقسام الكلمات وأنواعها .

ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلاً ، فإن كلا منها يؤدي ، بجانب وظيفته الصرفية ، وظيفة نحوية خاصة . فاسم الفاعل مثلاً يؤدي وظيفتين :

(١) المرجع السابق ص ١٢٥ .

إحدهما صرفية عامة ، وهي الدلالة على المسمى ، أو وظيفة التسمية ، كما أشرنا من قبل . والثانية ، وظيفة نحوية خاصة هي الفاعلية .

ومثل ذلك أيضاً الصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل إليها ، تؤدي وظيفتين أيضاً إحدهما صرفية عامة ، وهي الاتصاف بالحدث ، والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية .

وكذلك الضمائر التي تقع موقع الفاعل ، فالاضمار وظيفتها الصرفية العامة ، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة<sup>(١)</sup> .

وهكذا إذا تتبعنا بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل كلمة مفردة تقع في باب من أبواب النحو ، تقوم في نفس الوقت بوظيفة هذا الباب . ومن هنا نستطيع أيضاً أن نستخدم الوظيفة النحوية في التفرقة بين الكلمات في المعجم وبيان وظائفها النحوية ، في اللغة العربية .

غير أن ذلك قد يختلف من لغة إلى أخرى ، فلكل لغة نمطها الخاص في بناء الكلمات ووسائل تصنيفها ، بمعنى أن الصيغ الصرفية تختلف من لغة إلى أخرى ، أو على الأقل ، من عائلة لغوية إلى أخرى . وبالتالي تختلف بنية وصيغة الكلمة ، مما يترتب عليه اختلاف وظيفتها .

ويمكننا أن نوضح ذلك بمثال من لغة تختلف عن اللغات السامية واللغات الأوروبية ، التي قد نعرف عنها الكثير .

فاللغة السواحيلية ، رغم كون اسمها مشتقا من كلمة عربية ، ورغم كثرة عدد الكلمات الدخيلة فيها من اللغة العربية ، إلا أنها تنتمي إلى مجموعة اللغات التي تختلف خصائصها عن خصائص اللغات السامية واللغات الأوروبية في جوانب كثيرة<sup>(٢)</sup> . فنجدها تصنف الأسماء وفق السوابق prefixes ، ففيها مثلاً المجموعة التي تبدأ في حالة الأفراد في بالصوت m. ، وفي الجمع بالمقطع wa ووجود هذه الـ m في أول الاسم المنسرج في هذه المجموعة دليل على كونه مفرداً أما وجود المقطع wa فدليل على كونه جمعاً .

وعلى هذا فكلمة mtoto تعني طفلاً . وكلمة watoto تعني أطفالاً . وهنا نلاحظ أن الأصل toto هو مجرد صيغة ذهنية مفترضة ليس لها وجود متحقق في هذه اللغة .

(١) د . فاضل مصطفى ، أجزاء الكلام العربي ، ص ٢١٢ .  
(٢) د . محمود حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٤٨ .

أما الصيغ الحقيقية الموجود منها كلمات فتظهر من خلال هذا الأصل ، لكن مصحوبة دائماً بالسابقة الدالة على الصيغة النهائية للكلمة .

وهناك مجموعة أخرى من الأسماء في هذه اللغة أيضاً تبدأ فيها الأسماء المفردة بالمقطع *ki* وفي الجمع بالمقطع *vi* ومعنى هذا أن وجود المقطع *ki* في أول الكلمة يدل على أنها جمع وعلى هذا نجد أن كلمة *ki-tu* كلمة مفردة ، ومعناها في اللغة العربية « شيء » . أما كلمة *vi-tu* فهي جمع ، أي بمعنى « أشياء »<sup>(١)</sup> .

وهكذا نجد أن السواحلية تتوصل هنا بالسوابق باعتبارها أداة للتعبير بين الصيغ ، وبالتالي بين الكلمات .

وكما تختلف الصيغ ، من مجموعة لغوية إلى أخرى ، أو من لغة إلى أخرى ، فإن وظيفة الكلمة في التركيب تختلف هي أيضاً تبعاً لذلك . ففي العربية والآرامية مثلاً نجد ثلاث حالات لإعراب الكلمة تبعاً لموقعها في التركيب ، بينما هناك لغات تفرق بين أربع حالات إعرابية مثل اللغة الألمانية ، وقد أطلق علماء اللغة على هذه الحالات أسماء مختلفة هي : *Nomtnativ* ويقابل في اللغة العربية الرفع *Akkusativ* ويقابل النصب *Dativ* ويقابل الجر *Genetiv* وهو الإضافة<sup>(٢)</sup>

ومع ذلك فلا نستطيع القول بأن النصب في الألمانية يقابل دائماً النصب في العربية ، ومثل ذلك في بقية الحالات . ولذلك يمكن أن نسي الإعراب هنا حالات الكلمة ، وهي :

الحالة الأولى ، والحالة الثانية ، والحالة الثالثة ، والحالة الرابعة ، إذا شئنا الدقة .

وهناك لغات أخرى تعرف حالات أكثر اختلافاً وتنوعاً ، فاللغة التركية مثلاً تعرف حالة المكانية *Lokativ* وتعبر بها عما نعب عنه في العربية بالجار والمجرور فمثلاً *evde* معناها منزل ، بينما *evde* تعني في المنزل<sup>(٣)</sup> .

وهكذا نجد أن اللغات تختلف فيما بينها في طرق صياغة الكلمة ، وبالتالي تختلف وظيفة الكلمة . وصفوة القول أن الكلمة تتحدد وظيفتها وبالتالي يسهل التعرف عليها ، في لغة من اللغات بناء على أمرين :

(١) المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الأول : صيغة الكلمة ونوعها ، كأن تكون اسماً أو فعلاً أو صفة أو أداة .  
الثاني : موقع الكلمة في الجملة .

أي عبارة أخرى أن الصيغة الصرفية للكلمة ، ووظيفتها النحوية والصرفية يتضافران  
جميعاً في النهاية لكي نتحقق من وجود الكلمة ومعرفة حدودها بدقة .

## الفصل الرابع الجذر والاشتقاق

قد يلقي الباحث الذي يدرس لغة غير لغته الأم مشقة في تحديد الكلمات في هذه اللغة ، ومن ثم يعتمد إلى بعض الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك ، كأن يبدأ بتحليل أصوات هذه اللغة وتحديد مقاطعها ، وقد يستهدى بمواضع النبر والتنغيم والفواصل ، غير أن العودة إلى الجذر الأصلي ( root ) للكلمة قد يساعد إلى حد كبير في الكشف عن معناها ، ومعرفة الجذر تتصل اتصالاً وثيقاً بالاشتقاق وطرقه في اللغة . وهو بشكل عام الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة ، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات في جنر واحد ثابت لا يتغير . وهو ما يعبر عنه المعجميون باسم الاشتراك في المادة *basic form* حيث يجعلون حروف هذا الجذر مدخلا *Entry form* ، إلى شرح معاني ودلالات الكلمات التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت ، هو في الحقيقة بشكل البنية الأساسية للكلمة .

وتختلف اللغات فيما بينها في طريقة صوغ الكلمات من هذا الجذر ، ولكن معظمها تشترك في شيء واحد وهو ثبات هذا الجذر في معظم الكلمات المشتقة ، بحيث يمكن الاعتماد عليه في تحديد العناصر اللغوية الطارئة على الكلمة ، وبالتالي التثبت من بنيتها الأساسية .

ففي بعض اللغات يقوم الاشتقاق على نظام السوابق *Prefixes* واللواحق *Suffixes* ، والدواخل *Infixes* ، كما في معظم لغات العائلة الهندية الأوروبية<sup>(١)</sup> . أما في اللغات السامية ، واللغة العربية بوجه خاص ، فإن الاشتقاق في هذه اللغات يقوم على تغير حركات الجذر الأصلي وتبديلها . ويتكون الجذر فيها ، في الأغلب الأعم ، من ثلاثة حروف صامتة *Consonnant* ، غير أن هذا الأصل الثلاثي غير ثابت ، بل هو عرضة للتغير ، ويتم تغييره بتغيير حركات *vowels* ، حروفه . فإذا تغيرت تكونت كلمات ذات دلالات مختلفة ، مع تغير هذه الحركات . فكل تغير في حركات الأصل ، يعقبه تغير في الدلالة كذلك . فـجذر مثل ( ك + ت + ب ) مكون من حروف ثلاثة صامتة ، من الممكن أن نشق منها فعلاً ماضياً مثل « كَتَبَ » عن طريق تغيير حركات هذا الجذر ، وهو فعل يختلف الدلالة والصفة عن كلمة « كُتِبَ » التي هي فعل مبنى للمجهول .

Zgusta, op. cit., p. 127.

Sfurtevant, Linguistics change, p. 33.

(١)

انظر أيضاً :



وهما معاً يختلفان عن كلمة « كتاب » وهي اسم . وقد حدث هذا الاختلاف من تغير الحركات .

ومن الممكن اشتقاق كلمات جديدة في بعض اللغات السامية ، ومنها العربية ذات صيغ ومعان جديدة بإضافة زوائد تتألف من حرف أو أكثر ، فنشتق مثلاً من وزن « فعل » كلمات على أوزان « أفعل » و « نفع » و « تفعّل » و « تفاعل » و « افتعل » و « انفعّل » و « استنفعّل » ... الخ . كما يصلح هنا الوزن بدوره لأن نشق منه مختلف الصيغ الفعلية مثل اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التخصيل ، وأسماء الزمان والمكان كما يمكن أن نشق المصادر ، مثل المصدر العادي ، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي .

وهذه الزوائد تتألف من حرف أو أكثر ، تضاف إلى الجذر الثابت ، فتغير الدلالة والصيغة ومع ذلك فالكلمات المشتقة ، مهما تغيرت صيغها ودلالاتها ، نتيجة لتغير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه ، فإنها في جميع الأحوال لا تتخلى عن الحروف الثلاثة الصامتة ، بل تبقى دائماً في صلب كل كلمة ، مهما كانت صيغتها أو دلالتها ، وعلى نفس ترتيب الجذر الأصلي<sup>(١)</sup> .

فجذر مثل ( س ل م ) وهو مؤلف من ثلاثة حروف صامتة ، يمكن أن نشق منه كلمات جديدة ، سواء بتغيير الحركات ، أو إضافة زوائد ، غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً . فكلمات مثل :

« سلم » ، « تسلم » ، « سالم » ، « سلمان » ، « سلسي » ، « سلامة »  
و « سليم » ... الخ . كلها كلمات تعود إلى الجذر ( س ل م ) ولا يمكن الاستغناء عن حرف من حروفه ، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تبقى على هذا الترتيب أي السين فاللام فالميم .

والعربية في ذلك تسير على نهج مطرد في توليد وخلق الكلمات الجديدة ، وهو ما يعرف عند علماء العربية باسم الاشتقاق . وقد عرفوه بقولهم « هو أخذ صيغته من أخرى ، مع اتفاقها معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة<sup>(٢)</sup> . ونلاحظ أن في جميع الكلمات المشتقة معنى مشتركاً ، هو عادة المدلول الأصلي للجذر ، والذي تعود إليه كل المشتقات .

(١) السيوطي ، الزهر ، ١ / ٣٤٧ .

(٢) السيوطي ، الزهر ، ١ / ٣٤٦ .

وهذه الوسيلة في خلق الألفاظ وتجديد الدلالات ونحوها نجدها في أنواع من الاشتقاق ذكرها القدماء والمحدثون من علماء العربية ، وهي الاشتقاق الأصغر ، أو الاشتقاق العام ، وهو أكثر أنواع الاشتقاق دوراناً في اللغة العربية ، ويحتج به لدى أكثر علماء اللغة القدماء<sup>(١)</sup> ثم الاشتقاق الكبير والأكبر<sup>(٢)</sup> .

وهذان النوعان يقومان أساساً على قلب الحروف وإبدالها ، وهما متداخلان إلى حد كبير .

ولا بد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسية ، تتوافر في المشتقات وهي :

- ١ - الاشتراك في عدد الحروف ، وهو في الكلمات العربية ، ثلاثة حروف غالباً .
- ٢ - أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمات المشتقة .
- ٣ - أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة .

ومما من شك في أن هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض ، تجعل من اللغة جسماً حياً تتوالد أجزأه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة ، تغني عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنزلة ، لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها .

ومن ناحية أخرى كان لوجود الاشتقاق في العربية ، على هذه الصورة ، شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها . وسبباً لمعرفة الأصل من الدخيل ، لأن الكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالباً في معزل عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة ، حيث لا نجد لها أصلاً ، لا من ناحية البنية ، ولا من ناحية الدلالة ، يمكن أن يلحقه بها ، إلا ما تصف اللغويون فيه . فكلمات مثل ، « الصراط » و « الفردوس » وغيرها من الألفاظ المعربة<sup>(٣)</sup> لا نجد لها في اللغة العربية أصلاً إذ لا توجد مادة « ص ر ط » أو مادة « ف ر د م » .

(١) المصدر السابق ، ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) اختلف المحدثون من علماء العربية في أنواع الاشتقاق ، ومدلول كل نوع ، فهد الله أمين ، في كتابه الاشتقاق يجعل أنواعه أربعة : صغير ، وكبير ، وكبار ، وبالتخفيف أو أكبر ، وكبار ، بالتشديد . ويعنى بالصغير الاشتقاق الصرفي أو الاشتقاق العام وبالكبير الإبدال مثل ، يعثر ويعثر ، وبالأكبر انقلاب مثل تقاليد مادة ( ج ب ر ) مثلاً ، وبالكبار النحت مثل بسمل وحمل . أما الدكتور على عبد الواحد وآي في كتابه « فقه اللغة » فيجعل أنواعه ثلاثة ، العام والكبير والأكبر والعام وهو الصرفي ، والكبير هو القلب ، والأكبر هو الإبدال . والدكتور صبحي الصالح في كتابه « دراسات في فقه اللغة » يجعله أربعة أنواع ، الأصغر ، وهو الصرفي ، والكبير ، وهو القلب ، والأكبر ، وهو الإبدال ، والكبار ، وهو النحت . انظر د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، هامش ص ٢٥٧ والمعتمد هو الاشتقاق العام لا غير .

(٣) حلسي خليل ، المولد ، ص ١٢٧ - ١٦٤ .

لأن وجود سلسلة من المشتقات تنبئ عن أصالة الكلمة في العربية . وبذلك يكون عدم وجود سلسلة المشتقات دليلاً على غربة مثل هذه الكلمات عن العربية . غير أن بعض الكلمات الدخيلة أو المعربة قد يشتق منها أحياناً بعض الكلمات ، ولكن على طريقة العربية في الاشتقاق ، مثل : دون ، تدوين ، وهما مشتقتان من كلمة الديوان الفارسية الأصل<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فإن قلة عدد المشتقات ، كما أشرنا ، في هذه المواد ، يعلن عدم أصالتها في العربية . وفي ذلك يقول السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) : « إن منفعة الاشتقاق لصاحبه ، أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها ، أنس بها ، وزال استيحاشه منها ، وهذا تثبيت للغة »<sup>(٢)</sup> .

وهي ملاحظة دقيقة تبين مدى التفات علماء العربية القدماء لأهمية الاشتقاق ودوره في التفرقة بين مجاميع الكلمات في اللغة الأصيل ، منها والدخيل . ومن ثم يُعدُّ الاشتقاق بهذه الصورة هو الطريقة الأساسية التي لا تزال حية ومستمرة حتى اليوم في خلق كلمات جديدة في العربية ، منذ العصور التي اكتملت فيها تلك الوسيلة للغة العربية وهو المراد حين تطلق كلمة الاشتقاق تميزاً له عن أنواع أخرى ، مثل الاشتقاق الأكبر وغيره .

غير أننا لا نستطيع الحديث عن الاشتقاق في العربية ، وخاصة الاشتقاق العام أو الصرفي ، دون التعرض لملاقته بالصيغ والأوزان لأن الاشتقاق لا يتم دون قوالب تصاغ فيها الجنور . فالكلمة العربية في الحقيقة ، إذا ما حللناها من ناحية البنية ، تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

١ - الجذر . أو المادة الأصلية Basic Form ، وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة ، وترمز في نفس الوقت للدلالة الأصلية للمادة

٢ - الصيغة Form أو الوزن ، وهو القالب الذي تصب فيه الكلمة ، والذي يعطى الدلالة الوظيفية لها<sup>(٣)</sup> .

٣ - من وجود هذين العنصرين السابقين نصل إلى العنصر الأخير وهو دلالة الكلمة .

فإذا كان الاشتقاق هو الآلة ، والجذر هو المادة الخام التي تشكل منها هذه الآلة الكلمات ، فإن الصيغ الأوزان هي القوالب التي تصب فيها هذه المادة . وهذه الصيغ والأوزان منها ما هو معروف مشهور مثل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،

(١) الجواليقي ، المعرب ، ص ٥ ، ١٥٤ .

(٢) الاقتراح ، ص ٤٤ .

(٣) راجع الفصل الثالث من هذا الباب .

وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان ، والآلة ، وأوزان الأفعال ، وتصاريحها المختلفة ، وأنواع الجموع القياسية السالم منها وغير السالم . وقد جمع السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) في المزهري الكثير منها ، كما أورد معاني بعض هذه الصيغ<sup>(١)</sup> ، ومنها ما هو نادر الاستعمال كالصيغ التي جاء على وزنها كلمة واحدة ، أو بضع كلمات ، وهو ما أسماه اللغويون القدماء نواذر الأبنية وقد خصص لها السيوطي أيضاً في المزهري فصلاً مستقلاً<sup>(٢)</sup> .

وكل هذا يدل على أن علماء العربية القدماء قد أدركوا تماماً تلك العلاقة المتبادلة بين الجذور اللغوية والصيغ والأوزان . غير أن بعضهم قد التفت إلى حقيقة هامة وهي وجود بعض الكلمات التي لا يعرف لها أصل اشتقاق ، ولذلك نجد جمهور كبيرة من علماء العربية ممن يعتقد برأيهم مثل الخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ ) وسيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) وأبي عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ هـ ) وغيرهم يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق ، بينما أدعت طائفة أخرى أن الكلم كله أصل ، وغالت طائفة ثالثة فادعت أن الكلم كله مشتق<sup>(٣)</sup> ولكن علاقة الجذر بالصيغ والأوزان تنفي رأى الطائفتين الأخريتين لأن الصيغ والأوزان في نهاية الأمر ذات عدد محدود .

وهذه العلاقة بين الجذر والصيغ والأوزان أيضاً ، تؤدي من وجهة النظر المعجمية ، إلى رفض الخلاف الذي نشب بين علماء العربية أيضاً حول أصل المشتقات هل هو المصدر أم الفعل<sup>(٤)</sup> لأننا اعتبرنا الجذر هو أصل المشتقات .

وحيث نتحدث عن الأصول الثلاثية ، أو الجذر ، أصلاً للمشتقات ، فمعنى هذا أن تكون معظم الكلمات العربية ، فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات ، وبعض الكلمات التي لا تعرف لها أصلاً ، مشتقة ، وينبع ذلك أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة إلى متصرفة وجامدة . أما الأولى فهي التي تتضح الصلات بينها بواسطة ثبات الجذر على صيغ وأوزان مختلفة ، كالأفعال والصفات ، وأما الثانية فهي التي لا تجد فيها ذلك ، مثل : رجل ، فرس ، وماء ، وهواء .

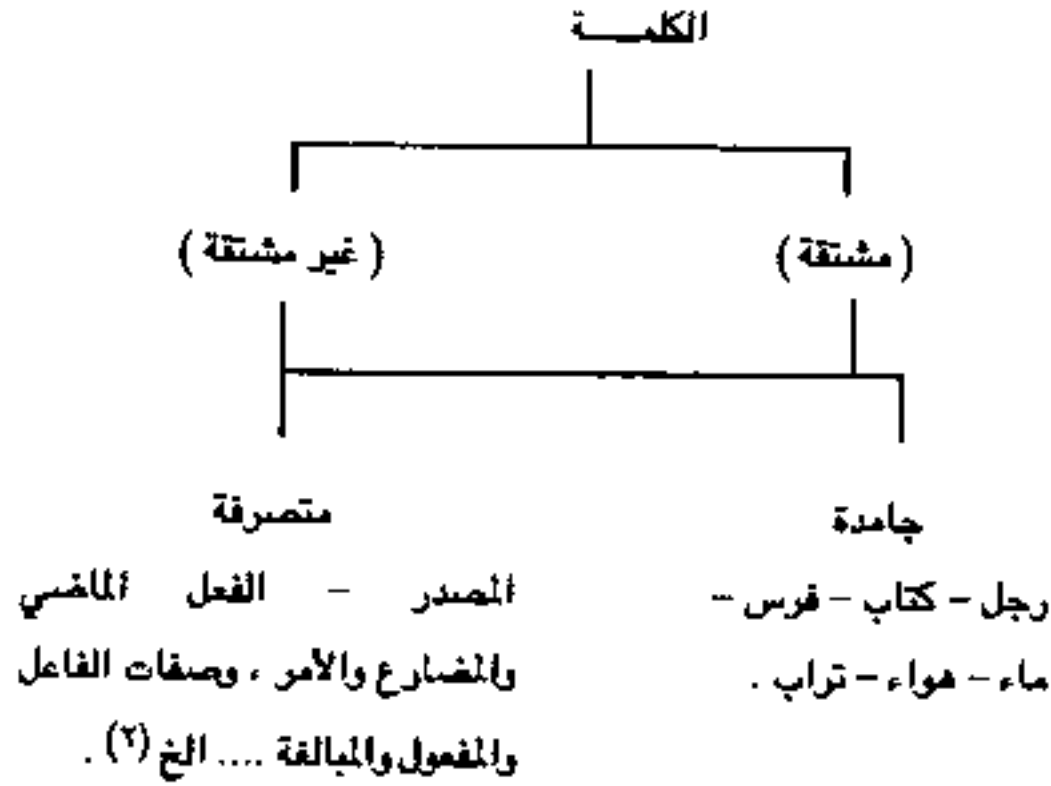
وبناء على ذلك لا بد أن نعتبر المصدر مشتقاً لأن صيغته هي إحدى الصيغ التي تنقلب عليها أصول المادة أو الجذر . وكذلك يتعين أن يكون الفعل الماضي مشتقاً متصرفاً . ومن ثم تصبح الصورة العامة للكلمات المشتقة والصلة بينها على النحو التالي :

(١) المزهري ، ٤/ ٢٠ وما بعدها ، ٢/ ٢٦ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ٤٢/ ٢ .

(٣) المزهري ١/ ٤٣٨ .

(٤) راجع الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ٢/ ٢٩ - ٢٧ ، لمعرفة مذهب الكوفيين والبصريين في مسألة أصل المشتقات .



وهو ما ذهب إليه التحليل وغيره من العلماء حين قالوا إن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ويترتب على ذلك أن يكون الترتيب الجذري أساساً صالحاً ، حيث تشكل الكلمات مجموعة مترابطة ، فمثلاً نجد كلمات مثل : كتب ، تكتب ، استكتب ، مكتوب ، كتابة ، كاتب ، كتاب ، مكتبة ، كتيبة ... الخ تندرج تحت الجذر ( ك ت ب ) وهو الترتيب الوحيد الذي يمكن بواسطته توضيح الصلات الاشتقاقية لكل جذر ، ومن ثم ترتيب المشتقات بشكل يبين علاقات بعضها ببعض .

أما علماء اللغة المحدثون فيفرقون في مسألة الاشتقاق بين مصطلحين :

الأول هو : Derivation ، والثاني هو : Etymology . أما المصطلح الأول فيمكن أن ترجمه بالاشتقاق ، وهو يدل عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات . وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذر ثابت . مثال ذلك :

King	→	Kingdom
Man	→	Manhood
Write	→	rewrite

(١) د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ، ص ١٧٠ .

وفي مثل هذه الحالات لا تبقى الكلمة على حالها من حيث الإسمية أو الفعلية ولكن هذه الإضافات قد تحول الفعل إلى صفة ، مثال ذلك :

Slow → Slowly  
read → reader

أو الفعل إلى اسم ، مثال ذلك<sup>(١)</sup>

وفي مثل هذه الحالات من السهل أن نتعرف على أصل الكلمة وما أضيف إليها بسهولة .

أما المصطلح الثاني « إيتيمولوجيا » Etymology ، فيستعمل في علم اللغة التاريخي Historical Linguistics ، ويبحث في الأصول المشتقة منها الكلمات داخل عائلة لغوية معينة . وفي مثل هذه الحالات يفرق علماء المعاجم بين نوعين من الدلالات ، النوع الأول ناتج عن تغير في الصيغة الصرفية وحدها ، أي الجانب الوظيفي من الكلمة أما النوع الثاني فهو التغير في المعنى المعجمي الناتج عن الاشتقاق Derivation .

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة الحاسمة بين هذين النوعين ، إلا أن علماء المعاجم ينظرون إلى ذلك بأهمية خاصة ، لأنهم غالباً ما لا يهتمون بالنوع الأول من التغيرات الناتجة عن الجانب الوظيفي ، طالما أنه لا يؤدي إلى تغير في المعنى المعجمي ، فهو الذي يلتفت إليه علماء المعاجم أكثر من غيره ، لأنه يحتاج إلى شرح ومدخل خاص به في المعجم<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن التفرقة بين هذين النوعين ، خاصة فيما يتصل باللغة العربية ، غير حاسمة أيضاً لأننا قد نجد للصيغ أكثر من معنى أحياناً ، فاسم المفعول قد يأتي على وزن صيغة المبالغة ، مثل « سلب » بمعنى مسلوب . وقد يستخدم المصدر للدلالة على اسم الفاعل مثل « عدل » بمعنى عادل ، « زور » بمعنى زائر . وكل ذلك يدل على أن هذا الجانب المجرد من الصيغ والأوزان لا يصلح أن يكون فرقاً حاسماً بين الاشتقاق Derivation وبين الجانب الوظيفي أو التغير الصرفي للكلمة . يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين الاشتقاق وبين الصيغ ، غالباً ما تكون بصورة منظمة regular في معظم اللغات ، مثال ذلك :

في اللغة الألمانية :

Kind	طفل	Kindlein	طفل صغير
haus	منزل	hauslein	منزل صغير
buch	كتاب	büchlein	كتاب

Hartmann |Stork, op. cit., p. 62.

(١)

Zgusta, op. cit., pp. 127-128.

(٢)

## ولى الإنجليزية :

mad	مجنون	madly	بمجنون
silent	صامت	silently	بصمت
swift	سريع	swiftly	(١) بسرعة

ومن الواضح أن حالات مثل هذه حالات منتظمة ، سواء من ناحية دلالة الصيغة ، أم من ناحية الدلالة المعجمية . وكثير من المعاجم لا يحتاج إلى تخصيص مدخل خاص لكل تلك الكلمات وإنما يكفي بذكر رمز صغير يجعل القارئ يتعرف على هذا النوع من الكلمات التي يجرى اشتقاقها على هذا النحو<sup>(٢)</sup>.

وبشكل عام إذا تطابقت كلمتان في الصيغة واختلفتا في الدلالة ، مثل المشترك اللفظي homonyms<sup>(٣)</sup> فعل المعجمي أن يهتم بهما ، سواء جعل لكل منهما مدخلاً مستقلاً ، أم لا . أما صيغ الكلمات الشاذة والكلمات التي لها أكثر من صيغة ، فيجب أن تخصص لكل كلمة مدخل منفصلة ، مع الإحالة إلى المدخل الأصلية ، طبقاً لجنورها ، حتى يستطيع أولئك الذين يبحثون عن مثل هذه الكلمات العثور عليها .

وهكذا نجد أن علماء المعاجم يتخذون من الجذر والاشتقاق أصلين ثابتين في تحديد بنية الكلمة ، سواء في داخل المعجم أم الدراسات التمهيدية التي تسبق إعداد المعاجم . وكل ذلك يؤكد لنا بطريق مباشر أهمية الجذر وعلاقته بالاشتقاق في تحديد الكلمة .

Zgata, op. cit., p. 128.

Ibid., p. 128.

(١)

(٢)

(٣) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث .

## الفصل الخامس

### النطق والكتابة

الأصل في اللغة أن تكون منطوقة لا مكتوبة ، دائرة على الألسنة لا مسجلة في بطون الكتب وقد ظلت اللغات دهوراً طويلاً لا تعرف الكتابة ولا تفكر فيها حتى إن بعض اللغات القديمة نشأت وترعرعت ثم اندثرت قبل اختراع الكتابة ، فضاعت تماماً ومن تلك اللغات ، اللغة السامية الأم التي انجبت لنا ، من بين ما انجبت من لغات كثيرة ، اللغة العربية . ومع ذلك فقد أحس بنو الإنسان في كل العصور بأهمية اللغة المكتوبة ، فأرجعوا أصل الكتابة إلى الوحي الإلهي ، كما كان أولئك الذين بدأوا باستعمال الكتابة يستعملونها في عمليات شبه سحرية . فالكتابة في أصلها كانت طريقة من طرق السحر<sup>(١)</sup> . والحق أن الإنسان لم يتوصل إلى وسيلة كانت أبعد أثراً في حياته وفي تطوره الحضاري من الكتابة ، لأن الكلام المنطوق يذهب منه الكثير ، ولا يعلق بالذهن منه إلا القليل وقد ضاع من التراث العربي شعر ونثر وأدب كثير بسبب ندرة الكاتبين عند العرب قبل الإسلام .

والكتابة في أبسط تعريف لها عبارة عن رموز مرئية للأصوات اللغوية المسموعة بينما الكلام المنطوق هو موجات صوتية مسموعة متعارف عليها بين أبناء مجتمع لغوي واحد ، أو بين عدد من المجتمعات ذات الأصل الواحد واللغة المشتركة ، والكتابة التي نتحدث عنها هنا هي الكتابة الأبجدية التي ترتبط فيها الوحدة الصوتية بوحدة خطية على اعتبار أنها لتعبر الرمزي لها<sup>(٢)</sup> . ذلك لأن الكتابة كما نعلم قد مرت بعدة مراحل خلال تطورها الطويل ، منذ أن كانت الصورة تعبر عن الكلام عند قدماء المصريين وغيرهم . ولكن هذه الكتابة التصويرية تطورت وأصبحت تعتمد على المقاطع بدلاً من التصوير . ومن أشهر الكتابات المقطعية القديمة ما يعرف بالخط المسامري<sup>(٣)</sup> . ثم ظهرت بعد ذلك الكتابة الأبجدية عند الفينيقيين ، ثم السريان والنيبط فالعرب ، وأخيراً الأوربيين<sup>(٤)</sup> .

(١) إفتيس ، اللغة ، ص ١٠٣ .

(٢) Hartmann *op. cit.*, p. 288 .

(٣) د . حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم ، ص ٢٨ — ٣٠ .

(٤) د . حسن ظاظا : اللسان والإنسان : ص ١٣٨ — ١٤١ .



ومنذ أن أصبحت الدراسة اللغوية دراسة علمية موضوعية قائمة على دراسة اللغة المنطوقة spoken Language وجد علماء اللغة أن هناك فرقاً بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة Written Language بل لقد فطن بعض علماء العربية القدماء إلى هذه الفروق ونهوا عنها ، ومن هؤلاء ابن قتيبة ( ت ٢٧٦ هـ ) الذي عقد فصلاً في كتابه « أدب الكاتب » تحت اسم « تقويم اليد » وفيه بلغت النظر إلى طريقة الكتابة العربية الصحيحة<sup>(١)</sup> . ومنه نشعر إلى أي مدى كان الكتاب في عصر ابن قتيبة يخطبون في كتابة العربية للاختلاف الواضح بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة . وليست العربية بدعاً في ذلك ، إذ لا يوجد شعب لا يشكو من هذه المشكلة ، إن قليلاً وإن كثيراً . وما تعانیه اللغتان الفرنسية والإنجليزية من جراء ذلك قد يفوق ما في غيرهما ، حتى أن بعض علماء اللغة عندهم يعدون طريقة الكتابة كارثة وطنية<sup>(٢)</sup> .

ومعنى هذا أن الكتابة في أية لغة لا تعكس طريقة النطق أو صور النظام الصوتي لهذه اللغة بشكل دقيق ، فهي وسيلة عاجزة عن تصوير كافة الخصائص الصوتية للغة لأنها تسقط من حسابها عوامل ومميزات كثيرة تحتفظ بها اللغة المنطوقة مثل عامل السرعة والزمن والبعد الجغرافي واختلاف النطق حسب الأفراد واللهجات وكل ذلك يؤدي إلى طائفة من الاختلافات في أحوال النطق للصوت الواحد ، بالإضافة إلى أن إنتاج الصوت اللغوي عمل فردي يختلف من فرد إلى فرد ، ومن ثم ، عندما يتحول الصوت اللغوي إلى حرف مكتوب Letter يصبح رمزاً ويسقط من حسابه كل هذه الاختلافات وقد ترتب على ذلك أن أصبح عالم اللغة الذي يتصدى للدراسة اللغوية وخاصة على المستوى الصوتي ، ويريد أن يسجل كل ما يسمعه من أصوات ، يشعر بهذه الفروق شعوراً قوياً . ولعلك لجأ علماء اللغة المحدثون ، بالإضافة إلى استعمال الأجهزة الحديثة في تسجيل الكلام ، إلى إبتكار نظام جديد للكتابة الصوتية ، يخصص لكل صوت ينطق به رمزاً كتابياً خاصاً يسجل به عالم اللغة الكلام كما ينطقه أصحابه وهو ما يعرف عندهم باسم الألف باء الصوتية Phonetical alphabet<sup>(٣)</sup> .

(١) أدب الكاتب : ص ١٨٢ وما بعدها .

(٢) تدریس : اللغة : ص ٤٠٥ .

(٣) راجع د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٥٢ — ٧٣ حيث يسط القول في نشأة هذه الأبجدية وتطورها ، وانظر أيضاً د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ١٢١ وما بعدها .

كما انبثق من بين فروع علم اللغة فرع جديد يعرف بعلم الجرافولوجيا Graphology أو علم الجرافيمات Graphemics ، هو علم يتناول كافة القواعد المستخدمة في التعبير الخطي للكلام<sup>(١)</sup> . ويربط هذا العلم بين الوحدة الصوتية « الفونيم » « Phoneme » بين الوحدة الخطية الجرافيم « Grapheme » للغات<sup>(٢)</sup> . حيث يتضح لنا بجلاء ، من تطبيق منهج هذا العلم . الإختلاف بين الصوت وطرق التعبير عنه بالكتابة<sup>(٣)</sup> وهو ما حاول علماء اللغة تداركه عندما وضعوا الألف باء الصوتية ، حيث نجد أن المبدأ العام في هذه الألف باء هو تخصص رمز كتابي واحد لا غير لكل فونيم ، والسبب في ذلك أن الأبجديات المعروفة في كل اللغات تقريباً لا تقى بتسجيل الأصوات الكلامية حق الوفاء . كما لا تسجل كل خصائص النطق من تفخيم وترقيق وإظهار وإخفاء وجهر ومس وممز وهكذا .

فمثلاً إذا نظرنا إلى اللغة العربية — وربما هي في هذه الناحية أسعد حظاً من كثير من الكتابات — وجدناها تستعمل حرفاً واحداً هو الواو / و / للدلالة على الفونيم الأول في كلمة مثل « وجد » وهو يندرج تحت الصوامت Consonants كما تستخدم نفس الحرف للدلالة على فونيم مختلف كل الإختلاف ، وهو الحركة الطويلة [Long vowel] في كلمة مثل ( بقول ) . ومثل ذلك حرف الهاء / هـ / يمثل الفونيم الأول في كلمة مثل ( يسمع ) ويمثل الفونيم الأخير ، وهو حركة طويلة في كلمة مثل ( القاضي ) .

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أنها أبعد من أن تعبر عن الصوت بالكتابة بصورة تعطي للقارئ فكرة دقيقة عن طبيعة الأصوات أو ترتيبها . فنجد مثلاً أن بعض الوحدات الصوتية في هذه اللغة مثل صوت الشين يعبر عنه خطياً بأربع عشرة وحدة خطية هي :  
وذلك في كلمات مثل :

Fischer, cache, machine, ship, mission, tension, luscious, notion vicious,  
laure, fuchsia, nausca, ocean, issue.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر د . فاطمة محبوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ١٠٧ وما بعدها ، وانظر أيضاً Hartmann & stork. op. cit. p. 100 .

(٢) الجرافيم هي الحروف Letters التي ترمز إلى الصوامت والصوات . انظر المرجع السابق ص ٣٢ ، ١٠٧ ، ١١٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال ما أوردته الدكتورة فاطمة محبوب في المرجع السابق عند حديثها عن صوت الهاء في اللغة العربية ، ص ١٢٠ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

وهو ما يشكل صعوبة ضخمة للمبتدئين في دراسة اللغة الإنجليزية .

فإذا ما نظرنا إلى الخط العربي ، كما نكتبه اليوم ، محاولين معرفة الفرق بين نطق الكلمة وطريقة كتابتها ، وجدنا عدداً كبيراً من الأمثلة على ذلك . لأن الخط العربي يقوم أساساً على كتابة الكلمة المفردة<sup>(١)</sup> . ومعنى هذا أننا عندما نكتب كلمة ( ابن ) نكتب بالألف كما لو كانت هذه الكلمة مستقلة قائمة برأسها في النطق ، ويصدق هذا في حالة وقوع هذه الكلمة في أول الكلام .

أما إذا سبقت بحركة فلا يمرر هذه الألف من الناحية الصوتية ، لأن نطقنا هذه الكلمة مثلاً مسبوقة بحرف الفاء « فابن » يلغى تماماً وجود هذه الألف ، إذ تنطق الفاء ثم فتحة ، ثم الباء ، ثم النون . ويترتب على ذلك أن ما بين الفاء والباء ليس ألفاً ، وإنما هي فتحة قصيرة short vowel لاغير .

وقد أدرك علماء العربية القدماء هذه الظاهرة فأطلقوا على الألف التي لا تظهر في سياق الكلام ألف الوصل<sup>(٢)</sup> ، تميزاً لها عن ألف القطع ، وهي في الحقيقة الهزة المنطوقة الثابتة التي تظل دائماً في الكلمة العربية ، طالما كان الإنسان ينطق بالعربية الفصحى ، ولذا فهناك فرق واضح بين نطقنا لعبارة مثل ( قال أحمد ) لعبارة مثل ( قال اخرج ) .

ففي العبارة الأولى نلاحظ أننا ننطق بكلمة ( قال ) التي تنهى بحركة قصيرة هي الفتحة ، ثم تنطق بعد ذلك بكلمة ( أحمد ) ، حيث يظهر صوت الهزة واضحاً ، باعتبارها أول أصوات هذه الكلمة . وعلى العكس من ذلك قولنا ( قال اخرج ) فالنطق الفصيح لهذه العبارة يجعلنا ننطق بعد اللام والفتحة التالية لها صوت الحاء مباشرة ، أي دون أن ننطق بالألف ، ومعنى هذا أن الألف هنا هي ألف الوصل وقد سقطت في النطق ، ومع ذلك فهي تظهر في الكتابة .

ومثل ذلك أيضاً نجد في أداة التعريف ( ال ) حيث نلاحظ أن اللام تظهر في النطق أحياناً ، وتختفي أحياناً أخرى . فنحن نقول كلمات مثل : ( الجامعة ) ، ( الإعلام ) ( الكتاب ) فننطق لام التعريف واضحة ، وتظهر في الكتابة أيضاً . بينما نقول ( الشمس ) فلا ننطق إلا بالشين مشددة ، ومع ذلك ، تظهر اللام في الكتابة أيضاً ولكن نطق هذه اللام أو إسقاط نطقها يخضع لضوابط ، أشار إليها علماء العربية<sup>(٣)</sup> . إذ على

(١) د . تمام حسنان ، اللغة بين المعيارين والوصفية ، ص ١٣٢ وما بعدها . وانظر أيضاً د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٢) ابن تيمية ، أدب الكاتب ، ص ١٨٤ - ١٨٧ .

(٣) راجع ابن تيمية ، أدب الكاتب ، ص ١٨٥ .

الرغم من ظهورها المطرد في الكتابة إلا أنها لا تظهر في النطق إلا مع الكلمات التي تبدأ  
بـ :

الهمزة ، الباء ، الحاء ، الجيم ، العين ، الغين ، الفاء ، القاف ، الكاف ، الميم ، الناء ،  
الواو ، الياء . وتدغم فيما بعدها إذا كانت الكلمة مبدوءة بـ :  
الثاء ، الضاء ، الدال ، الذال ، الزاي ، السين ، الشين ، الصاد ، الضاء ،  
الطاء ، الظاء ، اللام ، النون . وهو بعض ما يدرس تحت ظاهرة الإدغام في اللغة  
العربية<sup>(١)</sup> .

بل إن مصطلح التشديد في ظاهرة الإدغام يدل على الفرق الواضح بين النطق  
والكتابة ، فنحن نضع علامة التشديد فوق الحرف المراد تشديده تعبيراً عن أن الصوت  
النتيجة مشدداً ، كما في قولنا الشمس ، والرجل ، والسيارة . ومعنى هذا أن الصوت  
الموضوع عليه مثل هذه العلامة يستغرق حوالى ضعف الزمن الذي يستغرقه نفس الصوت  
دون تشديد . وكأن الصوت المشدد يعبر عن صوتين متتاليين من نفس النوع<sup>(٢)</sup> . أي  
صامت طويل ومع ذلك فإن الكتابة العربية ، وبخاصة طريقة الكتابة الآن ، بهمل ، في  
كثير ممن الواضع ، وضع هذه الشدة رغم ظهورها في النطق .

كما أدى اعتماد الكتابة العربية على التشكيل إلى سوء فهم قديم في تحديد طبيعة  
الأصوات المتحركة vowels في اللغة العربية<sup>(٣)</sup> . لأن الكتابة العربية لا ترمز إلى الحركات  
القصيرة short vowels في الكلمة ، وإنما توضع رموزها في الخط فوق الحرف أو تحته ،  
فتوهم القدماء بذلك أنها تابعة للحرف الصامت Consonant ، وليست رمزاً لصوت  
مستقل تمام الاستقلال ، لا يقل شأنه عن رمز الحرف للأصوات الصامتة . ويبدو ذلك  
واضحاً في وصف ابن جنى ( ت ٣٩٢ ج ١ ) لعلاقة الحرف بالحركة ، يقول : « إن  
الحرف كاهل للحركة ، وهي كالعرض فيه ، فهي لذلك محتاجة إليه »<sup>(٤)</sup> . كما يقول :  
« لما كان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود  
الحرف ، صارت كأنها قد حلتته ، وصار هو كأنه قد تضمنها »<sup>(٥)</sup> .

كما وقعوا في خطأ حين عنوا الحركات الطويلة Long vowels وهي الألف في مثل  
« قام » والواو في مثل « يدعو » والياء في مثل « القاضي » أصواتاً صامتة ، ولذلك

(١) ابن عمش ، شرح المفضل ، ١٠ / ١٤١ - ١٤١ .

(٢) ٥ . محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٣٤ .

(٣) راجع ٥ . رمضان عبد التواب ، أصول في لغة العربية ، ٣٥٣ .

(٤) سر صناعة الإعراب ، ص ٣٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٧ .

وضموا قبل الألف علامة الفتحة ، كما وضموها قبل الواو علامة الضمة ، وقبل الياء علامة الكسرة في حين أن الألف والواو والياء في مثل هذه المواضع علامات لأصوات الفتحة الطويلة ، والضمة الطويلة ، والكسرة الطويلة . والسبب في هذا الخطأ أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز داخل بنية الكلمة ، بعكس الحركات القصيرة التي تتحقق بواسطة رموز توضع فوق الحرف . وهذا العيب في الخط العربي يرجع إلى أصوله التي أخذ منها<sup>(١)</sup> .

أما في اللغة الإنجليزية مثلاً ، فعل الرغم من أن كل الحركات تظهر في صلب الكلمة إلا أن التعبير الخطي عنها يتخذ أشكالاً متعددة . فالحركة المركبة / iy / ، في هذه اللغة ، وهي تقابل الكسرة الطويلة في اللغة العربية يُمَرَّ عنها بأحد عشر رمزاً ، ومن هذه الرموز ما يتكون من حرفين . مثال ذلك :

/ iy / : e , ee , eu , ei , eo , ey , i , ie , ae , ay , oe

وذلك في كلمات مثل :

. be, free, see: receive, people, key, machine, belief, quay.

وهو ما يعبر عنه في العربية بـرمز واحد هو الياء ، كما في كلمة : كبير ، قيمة .

ورغم ذلك كله فإن تمييز الكلمات عن طريق اللغة المكتوبة لا يعتمد على طريقة لكتابة فقط ، وإنما يعتمد أساساً على وحدة . خطية مختلفة هي المسافة space بين الكلمة والكلمة . ويعتبر بعض علماء اللغة ، هذه المسافة ذات دلالة فونيمية ، إذ أنها التعبير الخطي للانتقال transition أو المفصل Juncture<sup>(٢)</sup> . مثال ذلك وجود المسافة الخطية بين « ذا » و « هبة » في قول الشاعر :

إذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة

حيث نجد أن « ذا » « هبة » في الشطر الأول تحتوي على نفس الفونيمات التي تتكون منها كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني غير أن هذين المنطوقين يختلفان في المعنى . إذ أن معنى ذاهبة في الشطر الأول « صاحب هبة » ، أو عطية « لأنه يتركب من كلمتين لا كلمة واحدة ، أي من « ذا » التي تعني صاحب ، و « هبة » بمعنى عطية .

(١) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٥٤ .

وانظر أيضاً د . تمام حسان ، اللغة بين الوصلية والمعيارية ، ص ١٣٦ وما بعدها .

(٢) د . فاطمة محبوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ١٣٣ .

(٣) Hartmann & stork. op. cit. p. 121, 241

أما كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني فهي اسم فاعل مؤنث من الفعل ذهب . والذي أحدث الاختلاف ، أو بمعنى أدق ، الجناس هنا . هو وجود فونيم الانتقال ، أو المفصل ، أي وجود سكتة بين كلمة « ذا » ، وكلمة « هبة » بإعتبار أنهما كلمتان ، وعدم وجود هذه السكتة في كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني ، إذا أنها كلمة واحدة . والترجمة الواضحة لذلك في الكتابة هي المسافة بين « ذا » و « هبة » في الشطر الأول ، التي منها نعين-أنهما كلمتان لا كلمة واحدة<sup>(١)</sup> .

ومثل ذلك نجد في قول الصغدي :

يامن إذا أتاه أهل المسودة أو لم  
أنا محبك حقاً إن كنت في القوم أولم

حيث نجد أن المسافة الخطية بين « أو » و « لم » في نهاية البيت الأول جعلت المعنى يتغير عنه في كلمة « أولم » في نهاية البيت الثاني . إذ لا توجد هذه المسافة التي تتبعنا بمجرد النظر أن « أولم » في البيت الأول عبارة عن كلمتين ، أما في البيت الثاني فهي كلمة واحدة<sup>(٢)</sup> .

ومثل ذلك نجد في عبارة مثل ( فلك أمورهم يعرفونها ) حيث تميز المسافة الخطية ، وتفصل بين الكلمات . فهناك مسافة تفصل بين كلمة « أمور » وبين الضمير بالمتفصل « هم » فإذا وقع خطأ مطبعي مثلاً ، وكتب « أمورهم » و كأنها كلمة واحدة ، دون وجود هذه المسافة الخطية ، فسيترب على ذلك تغير الحالة الإعرابية للضمير ، فبعد أن كان مبتدأ أصبح مضافاً إليه وهو ما يعادل في اللغة الإنجليزية ، تغير الضمير they إلى ضمير آخر هو their كما أن كلمة أمور تصبح معرفة بعد أن كانت نكرة تنهى بعلامة التنوين<sup>(٣)</sup> .

وهكذا نجد أنه من السهل تحديد معالم الكلمة في الكتابة عن طريق هذه المسافات . ومع ذلك فقد واجه المعجميون مشكلة الاختلاف بين نطق الكلمة ذاتها وطريقة كتابتها ، ولذلك تقدم أغلب المعاجم بعض المعلومات الصوتية التي تقتصر غالباً على بيان طريقة نطق الكلمات ، بل لقد بلغ الإهتمام بطريقة النطق أن صنعت بعض المعاجم التي تنفرد ببيان النطق وحده ، دون التطرق إلى الدلالة .

(١) د . فاطمة محبوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢٠ .

ومن أشهر المعاجم الأمريكية المتخصصة في النطق معجم كنيون ونوت Kenyon and Knott، A pronouncing Dictionary of American English<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا النوع من المعاجم لم يعد مفيداً الآن نظراً لأن المعاجم عامة أخذت تسجل طريقة النطق عن طريق استخدام قائمة من الرموز الصوتية توضع في صدر المعجم لمساعدة القارئ على النطق الصحيح . فمثلاً تردف كلمة Knee بالرموز على النحو التالي :  
Knee [ ni : ] .

والرموز بين المعقوفين هي إعادة لهجاء الكلمة بالطريقة الصوتية ، والنقطتين الرأسيين يدلان على أن الحركة هنا طويلة long vowel<sup>(٢)</sup> .

ويتفق علماء المعاجم المعاصرون على مبدأين أساسيين يجب تطبيقهما في هجاء الكلمة ، وهما :

١ - يجب تمثيل كل صوت متميز برمز .

٢ - عدم تمثيل أى صوت بأكثر من طريقة واحدة .

أى بعبارة أخرى ينبغي أن يتوفر في التهجئة الصوتية عنصر البساطة والدقة ، بالإضافة إلى عنصر الكمال الواجب توافره في أى نظام كان .

وهناك نوعان من التهجئة اختلف حولهما علماء المعاجم وهما :

١ - التهجئة الفونيمية phonemic transcription ، أى الكتابة الصوتية الواسعة ، أو العريضة .

٢ - التهجئة الألفونية Aliphonic transcription ، أى الكتابة الصوتية الضيقة<sup>(٣)</sup> .

(١) د . علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٩ . وانظر أيضاً د . دلود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ١٦١ وما بعدها ، حيث يعرض لمجموعة أخرى من المعاجم المتخصصة في نطق اللغة الإنجليزية .

(٣) سبق أن عرفنا الفونيم في هذا البحث ، انظر الفصل الثامن من هذا الباب ، أما الألفون Aliphone فهو من مكونات الفونيم ، أو كما عرفه بعضهم ، هو كل مظهر مادي يختلف للفونيم الذي يشتمل على مجموعة من الألفونات المتنوعة ، أو الفونيمات الصوتية التي يتوقف استعمال كل منها أساساً على موقعه في الكلمة ، وعلى الأصوات الجاورة له . انظر د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٥٥ .

ففي التهجئة الفونيمية يضعون رموزاً للأصوات التي تتقابل في اللغة ، بصرف النظر عن متغيراتها التي لا تشكل متقابلات .

أما في التهجئة الألفونية فيحنون بجميع متغيرات الأصوات ، أو معظمها . وعلى ذلك فإن التهجئة الفونيمية تقتصر على الفروق المميزة التي تميز دلالة الكلمة عن غيرها ، كما هو الحال في الصوتين الأولين من كلمتي / pin / ، / bin / الضيقة . كما تسجل أيضاً الفروق غير المميزة مثل الـ [ pi ] التي تلفظ بـ [ p ] ، كما في كلمة pin والـ [ p ] التي تلفظ بلا نفس كما في كلمة spin والـ [ p ] كما في كلمة nopkin في اللغة الإنجليزية . أما في العربية فمثل هذه الكتابة الألفونية الضيقة من شأنها أن تميز بين صوتي [ ت ] و [ ط ] حيث تكون الأولى مرققة ، والثانية مطبقة<sup>(١)</sup>

وكما قلت فهناك خلاص واسع بين علماء المعاجم حول أي الطريقتين في الكتابة أولى وأدق من الأخرى غير أن معظم اللغويين ، ومهمهم بعض المعجميين يرجحون الآن مزيجاً من الاتجاهين لتحقيق الدقة والبساطة معاً

أما الطريقة التي درجت عليها المعاجم العربية القديمة للوصول إلى إيضاح طريقة النطق باختلافها عن الكتابة ، فهي وصف حركات الكلمة ومدّها واعجام الحروف أو إهملها . فنقول مثلاً في مادة ( ع م ق ) « العمق بالفتح والضم ، وبضمتين قمر البحر ، ونحوها عمق ككرم ، وهر عميقة وطار عمق بضمتين »<sup>(٢)</sup> .

وفي مادة ( ت ب ع ) تحدّد تبعه كفرح تبعاً مثنى خلفه .... والتبع بحركة التابع يكون واحداً وجمعاً وتجمع على اتباع والتبع بضمتين مشددة الباء الطل<sup>(٣)</sup> .

وبهذه الطريقة يعتمد أصحاب المعاجم العربية القديمة على وصف الحركات أو ذكر كلمة مشهوره تكون بمثابة الوزن الصرفي للكلمة المراد شرح دلالتها ، وهو شعور منهم بقصور الكتابة عن تصوير أصوات الكلمة .

ولا يخلف ما صنعه أصحاب المعاجم العربية الحديثة عما صنعه القدماء ، غير أنهم يوضحون أحياناً الطريقة المتبعة في النطق والكتابة في مقدمة المعجم ، كما فعل صاحب « أقرب الموارد »<sup>(٤)</sup> . أما صاحب « المنجد » فقد اعتمد على بعض الرموز الخاصة بالنطق

(١) د . علي القاسم . علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ٧٢ .

(٢) القاموس المحيط مادة ( ع م ق ) .

(٣) المصدر السابق مادة ( ت ب ع ) .

(٤) الشرتوني ، مقدمة أقرب الموارد ١ / ٨ .



وذكرها في مقدمة معجمه كما قدم تلخيصاً وانياً لقواعد الصرف القياسية دون ذكر ما يصاغ عليها قائلاً : « لا بد لطالب اللغة العربية من أن يكون متضلماً في قواعد الصرف وأحكامه كي يكون على أمن من الخطأ في استعمال ما جرت العادة إعماله من المقيسات فما كان منها كاسم المرة والنوع ومصادر ما فوق الثلاثي لم نذكرها إلا استعناساً وكثيراً ما اغفلناها لعلم المطالع بطريقة اخذها<sup>(١)</sup> . واكتفى المعجم الوسيط بضبط الكلمات بالرموز التي وضعها الخليل بن أحمد منذ أكثر من ألف عام<sup>(٢)</sup> .

الكلمة إذن من حيث المبنى ليست تعريفاً يوضح بحيث ينطبق على كل اللغات وإنما هي وحدة لغوية تبدأ من الصوت مروراً بالصيغة الوظيفية ثم الجندر والاشتقاق وأخيراً النطق والكتابة وبذلك دون تعريف جامع مانع ونستطيع أن نتصور ملاح هذه الوحدة اللغوية وحدودها دون التعريف الذي قد يصدق على لغة أو عدة لغات ولكنه بالتأكيد لن يصدق عليها جميعاً .

ولكن هل الكلمة بنية فقط أم أن هناك شيئاً آخر حتى تكتمل أماننا صورة الكلمة ؟ إن كل العناصر والجوانب التي بينها حتى الآن لا تكفي لكي تكون صورة الكلمة واضحة أماناً وإنما بقي عنصر واحد هو المحصلة الأخيرة لكل العناصر معاً وهو معنى الكلمة أو دلالتها وهو الشق الذي يكتمل به المبنى لكي نقول أن هذه كلمة وهذه مجرد أصوات لا معنى لها . وهو ما سنخصص له الباب الثاني من هذا البحث .

---

(١) لويس معلوف ، مقدمة المنجد ، ص ١ .

(٢) مقدمة المعجم الوسيط ط . الثانية ١ / ١٦ .

## الباب الثاني

### دلالة الكلمة



## الفصل الأول

### رمزية الكلمة

الكلمة ليست مجرد أصوات تنطلق في فراغ ، وإنما هي رموز *symboles* لأشياء أو أفكار في العالم الخارج عن اللغة حيث يتفق كل مجتمع على أن أصواتاً معينة تمثل أشياء محدودة ، سواء أكانت هذه الأشياء أحداثاً *actions* أم أفكاراً *ideas* .

هذه العلاقة الرمزية بين الكلمات والأشياء والأفكار ، تشترك في الحقيقة مع طائفة أخرى من النظم يصدق عليها ما يصدق على الكلمات من حيث كونها علامات اصطلاحية يستعان بها في توصيل دلالات اصطلاحية أيضاً . وسواء اتسعت دائرة هذا الاصطلاح أم ضاقت ، وأما كانت المادة التي يتكون منها أي نظام من هذه النظم ، وأما كانت الحاسة التي يتجه إليها أو يخاطبها أي نظام منها ، فقد تكون سمعية ، إن خاطبت الأذن ، وقد تكون بصرية ، إن خاطبت العين أو لمسية ، إن خاطبت اليد ، أو شمية ، إن خاطبت الأنف ، أو مذاقية ، إن خاطبت اللسان ، هذه الأنظمة المختلفة تشترك مع الكلمات في طبيعة الأصل الذي يقوم عليه كل منها ، باعتبارها علامات ورموز ، ومن ثم فهي جديرة بأن تدرس معها ، لذلك فإن دراسة الجوانب الرمزية من الكلمة هو في الواقع جزء من علم أوسع وأشمل . هو السيمولوجيا *semology* أو السيميوتيك *semiotics* (١)

وهو ما أدركه الجاحظ ( ب - ٢٥٥ هـ ) فجمعه تحت مصطلح « البيان » إذا البيان كما يقول . « اسم جامع لكل شيء ، كشف لك عن قناع المعنى » ، أو هو « الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي » (٢) ومن ثم فكل دلالة على المعنى بأي نظام ، فهي عنده بيان ، لأنه الغاية هي الإفهام وجميع أصناف الدلالات على المعاني ، من لفظ وغير لفظ ، كما حددها ، تقع بخمسة أشياء هي :

- ١ — الدلالة باللفظ ، وهي ما تتميز الإنسان على سائر الحيوان .
- ٢ — الدلالة بالإشارة باليد وبالرأس وبالعين وبالحنجب والمنكب .

(١) Lyons, semantics, vol. 1, PP 95-96 . وانظر أيضاً Hartmann & stork. op cit. P 205 . وانظر أيضاً  
أيضاً د . محمود السران ، علم اللغة ، ص ٦٧ - ٦٨ ، د . غلام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٠٤ .  
(٢) البيان والبيان ، ١ / ٩٨ - ٩٩ ، ط السنوي .

- ٣ — الدلالة بالخط ، ولذلك قالوا ، القلم أحد اللسانين .  
 ٤ — الدلالة بالعقد ، وهو الحساب ، دون اللفظ والخط .  
 ٥ — دلالة النصب ، وهي الحال الناطقة بغير اللفظ ، والمشيرة بغير الهد . وذلك ظاهر في خلق السموات والأرضي<sup>(١)</sup> .

ويدلو أن الجاحظ كان يدرك تماماً العلاقة بين الكلمة والرمز ، ولكنه أحجم عن الضم والشرح ، يقول : « والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكرر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط . فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة وحلية موصوفة ، على اختلاف في طبقاتها ودلالاتها وفي الإشارة بالطرف والحاجب ، وغير ذلك من الجوارح مرفق كبر ، ومعونة حاضرة ، في أمور من الناس من يحض ويحضونها من الجلوس وغير الجلوس ولولا أن تصور هذه الكلمة يدخل في باب صناعة الكلام لفسرها لكم . ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت ، وهذا أيضاً باب تتقدم فيه الإشارة الصوت »

ومعنى هذا أن الجاحظ كان يدرك قيمة الإشارة ، سواء بالخرجة ، أم كرمز في الدلالة . وكل هذا يدل أيضاً على أن للرمز عراقة وقدماً في الفكر الإنساني ، وتاريخاً طويلاً ، قد يلوح منه شيء في الإشارة والرموز التي اتخذها العرب قبل الإسلام ، وحفلت بها كتب الأخبار والأدب . فلم يحل الأمر عندهم ، أو عند غيرهم من الشعوب القديمة ، من تمثيل المعاني بصور مشحونة ، ونجسيد الأفكار في المحوسبات بل لقد ذهب بعض العلماء إلى أن الإنسانية قد ظلت صدمته لا تكفه لا بالإشارة . « أن لتعبيرات للمعوية التي نقيت على شكل صور ، يشار - في كثير - من كتابات قديمية يسبب لا يحد من عصور تفاهم بالإشارة فالكتابه نمرعوية نصديه ، لكتابه شومرية التصويرية في العراق القديم والهيروغليفيه عينية في سببا نصعري . وعمودا يعتمد على رسمه لإثبات التي كان يتفاهم بها الناس قديماً<sup>(٢)</sup> »

كما يدل كلام الجاحظ أيضاً على ما عول عليه بعض الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من رمز للحقائق ، سواء عن طريق الكلمات أم غيرها من النظم الرمزية وصنيع أبي حامد الغزالي ( ت ٥٠٥ هـ ) في « مشكاة الأنوار » يلقي الضوء ساطعاً على استعمال الرمز في هذه الناحية ففي الفصل الثاني من هذا الكتاب ، يشرح ألقاظ : المشكاة ، المصباح ،

(١) المصدر السابق ، ١ / ٩٩ - ١٠٤

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٣) د . حسن ظاظا ، اللسان والإنسان ، ص ٢٢ .

الزجاجة ، الشجرة ، الزيت ، النار ، باعتبارها رموزاً تشير إلى معانٍ مستترة وراءها ،  
 ويهدف لهذا الشرح بمبحثين في طبيعة الرموز ، أو ، « سر التمثيل » ، كما أسماه ، ومنهاج  
 استعماله . والثاني في درجات الأرواح البشرية ومراتبها . ويتسبى إلى أن هذه الكلمات  
 السبع ما هي إلا رموز لهذه الأرواح البشرية<sup>(١)</sup> . ولأمر يتصل بذلك أيضاً سمي ابن سينا  
 ( ت ٤٢٩ هـ ) كتابة بالإشارات ، بل تدل هذه التسمية في ذاتها على إدراك لطبيعة  
 العلاقة الرمزية بين الكلمات ، أو ما يدل عليه الرمز القليل للمعنى الكثير .

ولكن ، كيف تدل الرموز المختلفة على معانيها ، أو بعبارة أخرى ، ما العلاقة بين  
 الرموز وبين معناها . الواقع أن هناك ثلاثة أنواع من هذه العلاقات بين الرموز وما تدل  
 عليه وهي<sup>(٢)</sup>

١ - النوع الأول - ويمثل : « العلاقة الطبيعية » ، مثال ذلك ، أن تمس بتقلص في  
 معدتك فتعلم أنك جائع . جاء ذلك عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز ، وهو  
 لإحساس بتقلص المعدة ، وبين معناه . وهو الجوع . وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية ،  
 لأن لمنطق والعرف كليهما لا يدخلان في التفرقة في المعنى بين تقلص يدل على الجوع  
 وآخر يدل على المغص مثلاً . وتكس الإحساس الطبيعي هو الذي يفرق بينهما . هذه  
 العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لا توجد في اللغة إلا عند الكلام عن دعوى استدعاء  
 بعض الكلمات لبعض الأصوات . كالفحيح والحفيف والخزير والقضم والخضم ،  
 . هو ما يسميه علماء اللغة ، الكلمات ذات حرس المعبر أو حكاية الصوت  
 « echo words » ، « onomatopoeic words »<sup>(٣)</sup>

٢ - النوع الثاني ، « سيمي » ، « علاقة منطقيه » ، رمز وما يدل عليه كأن تنظر إلى  
 سماء ممتلئة سحابة ، كأنه تلوح وتتوقع لظهور قوس قزح . كان بيضاء صافية كان لها معنى  
 آخر . والربط بين سواد السحاب ، معناه هنا هو ربط منطقي علمي يخضع للاستقراء  
 العقلي الذي يتخذ من الرمز وإرتباطه بعلاقة منطقية أساساً له .

٣ - النوع الثالث من أنواع العلاقة بين الرمز والمعنى هو العلاقة العرفية أو  
 الإصطلاحية وهذا النوع من العلاقة يتصل باللغة أكثر من النوعين السابقين فالعلاقة بين  
 الكلمة وما تدل عليه هي علاقة غير طبيعية ولا منطقية ، وإنما هي علاقة إصطلاحية

(١) الغزالي ، مشكاة الأنوار ، ص ٦٥ وما بعدها . وانظر أيضاً مقدمة محقق الكتاب ، ص ٢٠ .

(٢) انظر د . تمام حسبان ، اللغة بين العبرية والوصفية ص ١٠٧ - ١٠٩ .

(٣) راجع Hartmann & stork op cit. p. 198 .

عرفية ، أو كما يقول علماء اللغة المحدثون *arbitrariness* (1) أى هى علاقة تختلف باختلاف اللغات ، إذ لو كانت العلاقة بين الكلمة وما تدل عليه طبيعة أو منطقية لتوحدت الدلالات فى كل لغات البشر . ولكن اختلاف الاصطلاح والعرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعلنا نقول « باب » فى العربية ، أما فى الإنجليزية فيقولون لنفس الشيء *door* ، وفى الفرنسية *porte* ... وهكذا .

وقد شغلت هذه العلاقة بين الكلمات وما تدل عليه ، باعتبارها رموزاً المفكرين واللغويين فى كل زمان ومكان ، واتخذت لنفسها أحياناً صورة القضايا الدينية وأحياناً أخرى صورة المجادلات الفلسفية أو الأدبية أو اللغوية . وكان مدار البحث فيها عن طبيعة هذه العلاقة التى تربط بين الكلمة وما تدل عليه ولأن هذه العلاقة فى طبيعتها هى علاقة رمزية ، فقد اختلف الآراء وتعددت من فلاسفة اليونان تقدماء إلى العرب من جوير وغير لغويين ، إلى الفلاسفة واللغويين فى العصر الحديث . ليس هو جميعاً يتسائلون عن تلك المجموعات الصوتية التى ينطق بها المرء وتعبير عما يدور فى حده . وتحقق له عرضاً دنيوياً نافعاً ، بل تصلة بينى جنسه صلة وثيقة . بحيث تجعل مهم مجتمعاً إنسانياً متعاوناً ومضاهماً ، كما تميزهم عن سائر المخلوقات الأخرى وتسائلوا جميعاً عن طبيعة تلك العلاقة التى تربط بين الكلمة وما تدل عليه

فأما عند اليونان فقد سيطر اتجاهان أحدهما ، ينادى بالعلاقة الطبيعية بين الكلمات وما تدل عليه ويظهر هذا الاتجاه فيما يرويه أفلاطون فى محاورته عن استناده سقراط الذى يبدو أنه كان يميل إلى هذا الرأى . وأما الاتجاه الثانى فكان أصحابه يرون أن الصلة بين اللفظ والدلالة ما هى إلا علاقة اصطلاحية عرفية اتفق عليها الناس . وقال هيد الاتجاه أرسطو الذى استند إلى دلالة الكلمة فى تقسيم أجزاء الكلام باعتبار أنها ليست مجرد أصوات منطوقة ، وإنما المعنى جزءاً لا يتجزأ منها ، ومن ثم فالاسم والفعل هما معنى فى نفسيهما عنده . أما الحرف فليس له معنى فى نفسه . والفرق بين الاسم والفعل يرجع أيضاً إلى الدلالة ، فالاسم له دلالة المستقلة عن الزمن ، فى حين ترتبط دلالة الفعل بالزمن (2) .

(1) Hartmann & stock op. cit. p. 17

(2) د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 63 ، وانظر أيضاً . Robbins, A short history of Ling. pp.

وقد ظل تقسيم أرسطو لأجزاء الكلام مؤثراً في الحضارة الأوربية ، بل وفي النحاة العرب ردهم طويلاً من الزمن . وهو تقسيم يقوم ، كما رأينا ، على العلاقة بين الكلمة ومعناها . غير أن فكرة أفلاطون عن العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها قد وجدت أصداً قوية عند فلاسفة الإسلام والمسيحية في القرون الوسطى . ومن ينظر في مفهوم قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها »<sup>(١)</sup> . يجد فيه خلافاً حول تعليم الأسماء وتعليم المسميات ، وخصوصاً بعد ذلك الخلاف إلى القول بتوقيفية اللغة وإلى أن الله تعالى علم آدم أسماء الأجناس التي خلقها . وكان زعيم هذا الاتجاه في العربية ابن فارس ( ت ٣٩٥ هـ )<sup>(٢)</sup> ويقول فخر بن الفقيه توما الإكروني إنه كان يزعم أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء<sup>(٣)</sup> . كما كان الاهتمام بالعلاقة بين الكلمة ومعناها في إطار الحضارة الإسلامية كبيراً شغلت به عدة بعثات علمية لأسباب متنوعة لكنها تنتهي جميعاً إلى البحث في طبيعة الدلالة وعلاقتها بالكلمة

فاهم اللغويون بالقضية في إطار تحديدهم لدلالة الألفاظ . والبلاغيون شغلوا بقضية الحقيقة والمجاز . والأصوليون كتبوا أبحاثاً مستفيضة في مقدمات كتب علم أصول الفقه ، في إطار تعريفهم على الدلالة كوسيلة لفهم النص الديني واستخراج الأحكام<sup>(٤)</sup> . أما الفلاسفة والمتكلمون فقد اطلعوا على آراء أفلاطون وأرسطو وغيرهم من فلاسفة اليونان .

وقد كرس جلال الدين السيوطي في كتابه المزهري فصلاً كاملاً ، جمع فيه الأقوال التي تردت بين علماء المسلمين حول هذه القضية . وحدثنا عن مذهب عباد بن سليمان ، من المعتزلة ، في قضية اللفظ والمعنى قائلاً إنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة ، للواضع على أن يصح الكلمات وأنه إذا لم تكن هناك علاقة ضرورية وطبيعية بين اللفظ والمدلول هي التي حملت الواضع على أن يضع هذا الاسم لهذا المسمى ، فكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى ، المعين ترجيحاً بغير مرجح<sup>(٥)</sup> .

وحلول غير ابن عباد إقامة الدليل على ذلك بما تصوره تجربة عملية ، حيث يحدثنا السيوطي أيضاً أن بعضاً ممن كان يرى رأي ابن عباد كان يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها . فسئل ما سمي « أذغاخ » وهو بالفارسية الحجر ، فقال أجده فيه ييساً شديداً وأراه الحجر!!<sup>(٦)</sup> . إلا أن بعض العلماء المسلمين رأوا أيضاً أن العلاقة بين الكلمة

(١) سورة البقرة ، آية ٣١ .

(٢) الصاحبي ، ص ٦ - ٩ .

(٣) فخر بن الفقيه ، اللغة ، ص ٢٢٥ .

(٤) د . السيد خليل ، دراسات في القرآن . ص ٤٦ - ٥٤ .

(٥) السيوطي ، المزهري ، ٤٧/١ .

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة .



وما تدل عليه إنما هي علاقة اصطلاحية ، وأن الناس تواطأوا على الربط بين الكلمة وما تدل عليه . ودليلهم على ذلك أنه لو كان بين اللفظ وما يدل عليه علاقة ذاتية لا عتدى كل إنسان إلى كل لغة ، ولما صح وضع الكلمة للضدين . كالقرء للحيض والطهر ، والجون للأسود والأبيض ولما كان للشيء الواحد معان متعددة ، ولا للكلمة الواحدة معان كثيرة<sup>(١)</sup> .

وبين هؤلاء وأولئك من الفلاسفة والمتكلمين نجد طائفة من علماء العربية يذهبون إلى أن بين الكلمة ومعناها مناسبة طبيعية أيضاً ويستمدون شواهدهم على ذلك من كلمات كثيرة تشير إلى المناسبة الطبيعية بين الكلمة وما تدل عليه . وأول من أشار إلى هذه المناسبة الخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه . يقول ابن جنى : وأعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته قال الخليل ، كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالةً ومداً فقالوا صر وتوهموا في صوت البازي تقطعاً ، فقالوا صرصر وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النقران والغليان والغثيان ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال<sup>(٢)</sup> . وتحمس ابن جنى لهذا المذهب فقال : ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة ، على سميت ما حدها ونهاج ما مثلاه ، وذلك أنك تجد لمصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصمصعة والجرجرة والقرقرة ووجدت أيضاً في الفعل ، في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى<sup>(٣)</sup> .

وقد ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جنى طائفة من الباحثين في فقه اللغة العربية وأسرف بعضهم في هذا إسرافاً زائداً أخرجهم عن دائرة البحث العلمي المنبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المنبني على الأوهام<sup>(٤)</sup> .

أما في العصر الحديث فنجد أن أكثر المذاهب الفلسفية المعاصرة تتوسل بمناهج الرمزية في البحث للكشف عن الدلالات في الأعمال الفنية والأدبية . بحيث استحالت في بعض منها إلى فروع من علم الدلالة semantics . ولن ندخل هنا في تفاصيل هذه المذاهب وتمددتها وكثرتها من الوضعية الإنجليزية والأمريكية إلى التحليل النفسي عند فرويد ، والنفسية التحليلية عند يونج ، إلى فلسفة الصورة الرمزية عند كاسيرر ، إلى النفسية

(١) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٢) ابن جنى ، الخصائص ، ١٥٢/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ١٥٣/٢ .

(٤) راجع العلالى ، مذهب المقدمة اللغوية ، ص ٦٣ - ٦٤ .

الوجودية عند مارلو بونتي وغيرهم<sup>(١)</sup> . وإنما يهنا هنا الجانب اللغوي وحده ، أو العلاقة الرمزية التي تربط بين الكلمة والمعنى ، كما تمثلها علماء اللغة المحدثون ، حيث نجد أن فكرة الرمز وعلاقته بالمعنى قد ارتبطت في تاريخ علم اللغة بالعالمين ريتشاردر وأوجدن Richards and Ogde اللذان درسا هذه العلاقة في كتابهما معنى المعنى The meaning of meaning الذي ظهر لأول مرة عام ١٩٢٣ . وفيه حاولا وضع نظرية للعلامات والرموز . كما قدما عدداً من التعريفات للدلالة .

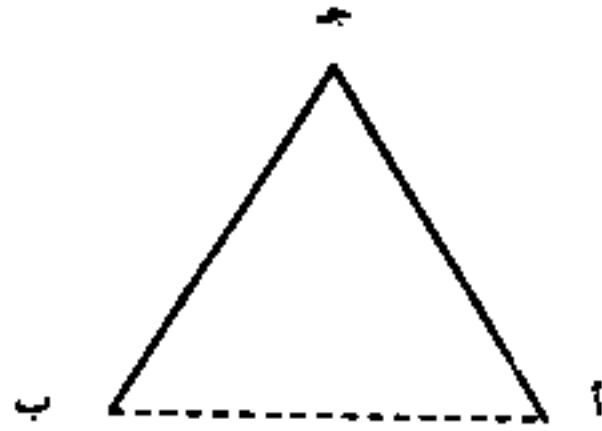
والمعروف أن التحليل الذي أجراه هذان العالمان يعتمد أساساً على تلك القاعدة التي أطلقها عليها مثلث المعنى semantic triangle ففي رأيهما أن هناك ثلاث جوانب رئيسية تنظمها أية علاقة رمزية ، وهذه الجوانب هي :

١ - الرمز نفسه ، وهو بالنسبة لنا هنا عبارة عن الكلمة المنطوقة المكونة من الأصوات ، مثل كلمة كتاب .

٢ - المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع هذه الكلمة ، وهي تقابل الفكرة أو الشعور عندهما

٣ - الشيء نفسه ، أو الموضوع ، وهو الكتاب هنا ، وقد يطلق عليه المقصود أحياناً . وتبين العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة وتوضح أبعادها من الشكل التالي :

( الفكرة أو الشعور )



( الرمز أو الكلمة )<sup>(٢)</sup>

( الشيء أو الموضوع )

(١) د . لطفي عبد البديع ، التركيب اللغوي للأدب ، ص ١٤٥ .

(٢) Lyons, op. cit. vol. 1 pp. 95-96 ، وانظر أيضاً Hartmann & stork op. cit. p. 201 ، ود . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ( القسم الثاني ) ص ١٥٨ وما بعدها .

والمهم في هذا الشكل هو أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين الرمز وبين ما يدل عليه .  
أو من الناحية اللغوية بين الكلمات والأشياء . حيث ترمز الخطوط المتقطعة إلى هذه  
العلاقة المفترضة بين الكلمة وما ترمز إليه ، هي العلاقة التي شغلت اللغويين قديماً ، كما  
رأينا ، وحديثاً ، كما سنرى .

فإذا انتقلنا إلى العالم اللغوي دي سوسير De Saussure باعتباره من مؤسسي علم اللغة  
الحديث ، وجدناه يفرق بين ما يسميه « القيمة اللغوية » للكلمة ، وبين ما يسميه  
« المقصود » من الكلمة . ويكفي لدراسة القيمة اللغوية في رأيه أن ندرس عنصرين هما :

١ - الفكرة التي تدعو صورة سمعية أو أصواتاً معينة

٢ - الصورة السمعية التي تدعو الفكرة<sup>(١)</sup>

ويرى أن دلالة الكلمة ما هي إلا علاقة متبادلة أو ارتباط متبادل بين الكلمة ، وهي  
الصورة السمعية ، وبين الفكرة ، وبالتالي تصبح الكلمة عبارة عن « علامة لغوية » بحيث  
أننا عندما نفرق تفريقاً أساسياً بين فكرتين ، فنحن نستعمل لذلك علامتين لغويتين  
مختلفتين . فالتفكير دون كلمات أو علامات يصبح عائماً غائماً . ويرى دي سوسير أن  
« العلامة اللغوية » لا تخلق وحدة بين اسم وسمي ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية .  
و « المقصود » يقابل الرمز ، أو العلامة وهي من ناحية أخرى تقابل سائر العلامات  
الموجودة في اللغة . وتتوقف قيمة كل رمز أو علامة على وجود سائر الرموز . وضرب  
دي سوسير لذلك مثلاً بقطعة من ذات الخمسة فرنكات هذه القطعة يمكن استبدالها  
بكمية معينة من أشياء مختلفة كالخبز مثلاً كما نستطيع أن نقارنها أيضاً بقيمته بمائة من  
نفس العملة كقطعة ذات فرنك واحد مثلاً أو قطعة من عملة أخرى كالدولار  
مثلاً<sup>(٢)</sup>

وعندما نتحدث بلومفيلد Bloomfield عن العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه قال إن  
معنى الكلمة ينفي أن يعرف عن طريق أحداث عملية فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة بها .  
فمعنى « الجوع » مثلاً في نقول « أنا جائع » يعرف عن طريق التقلصات العضلية  
المصاحبة لهذا الشعور وما يحدث في المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش  
وغیره من النواحي الفسيولوجية بل يرى أن الأفكار والتصورات كذلك ينفي أن يعاد

(١) د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٣٣٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

وصفها بكلمات فيزيقية وحتى الحب والكراهة وما إليهما ينبغي وصفهما بمثل هذه الطريق . كما قال إتنا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة « ملح » إلا عن طريق عناصره الكيميائية المكونة له<sup>(١)</sup> .

والمثال الذي أورده بلومفيلد ليدل على تصوره لطبيعة العلاقة بين الرمز والكلمة ، مثال معروف مشهور عن جاك وجبل والفاحة<sup>(٢)</sup> .

وقد تأثر بلومفيلد في تصوره للعلاقة بين الكلمة ومدلولها بالمذهب السلوكي المادي ، ومعنى هذا أن دلالة الكلمة عنده هي جزء من السلوك الإنساني أو هي ظاهرة إنسانية يصدق عليها ما يصدق على الظواهر الإنسانية الأخرى ، وخاصة الظواهر المادية ، أي بعبارة أوضح أن العلاقة بين الكلمة ومدلولها عنده هي علاقة مادية ميكانيكية لا منطقية ولا طبيعية .

أما فيرت Farth فقد ابتكر لنفسه نهجاً في الدرس اللغوي ، يمتاز بالبعد عن الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها . وكان يرى أن اللغة في ذاتها تستطيع أن ترشدنا إلى المنهج السليم في دراستها ، وذلك بالإعتماد على خصائصها الذاتية ، كما تبدو في الصورة التي هي عليها فعلاً ، ودون الاستماناة بأية وسائل أو مناهج أخرى<sup>(٣)</sup> .

ومع ذلك فقد استقى فيرت فكرة سياق الحال Context of situation من عالم الأنثروبولوجيا البولندي « مالمينو فسكي » ، ولكنه طور هذا المصطلح إلى مفهوم خاص يتفق مع تصوره عن اللغة<sup>(٤)</sup> .

ومن ثم فهو يرى أن الكلمة ليست بذات معنى مستقل قائم بذاته ، وأن وجودها ومعناها شيئاً نسبياً ، يمكن ملاحظة كل منهما في سياق غيرها من الكلمات والمعاني ، أو عن طريق التقابل بينهما . وعلى ذلك فإن ما تدل عليه الكلمة ينحصر في وظيفتها التي لا تعرف إلا بمعرفة وظائف غيرها من الكلمات ، وتأثيرها في إطار الظروف والملاهيئات التي تستعمل فيها ، كالإشارات والحركات الجسمية أو الضحك أو الغمز أو غير ذلك

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

(٢) د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٣٧٣ - ٣٤١ ، وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٢ - ١٧٥ .

(٣) د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٩ وما بعدها ، حيث يوضح الدكتور كمال بشر فكرة المقام ، أو سياق الحال ، عند فيرت وعند مالمينو فسكي .

وهذه الظروف والملابسات ، هي التي تساعدنا على الوصول إلى تحديد تلك العلاقة بين الكلمات وما تدل عليه ، بل هي التي تحدد أيضاً وظيفة الكلمة ودلالاتها<sup>(١)</sup>.

وهذه النظرة في الواقع ، ترتبط كما قلنا ، برأى فيرث في اللغة ووظيفتها ، التي ينظر إليها على أنها جزء من العملية الاجتماعية ، وأنها عمل من الأعمال ، بل هي طريقة من طرق العمل والتعبير في الحياة ، فهي ليست أساساً وسيلة للتعبير عن الأفكار ، وإنما هي سلوك وعمل<sup>(٢)</sup> . ولذلك كان ينظر إلى النطق بالكلمة على أنه عمل لا يقل أهمية عن أعمال الإنسان الأخرى التي يكتمل معناها في ظروف السياق أو المقام<sup>(٣)</sup>.

أما علماء اللغة المعاصرون فقد نظروا إلى دلالة الكلمة من خلال التركيب ، ولم يبحثوا في طبيعة العلاقة الرمزية بين الكلمة ودلالاتها من الناحية النظرية . كما فعل علماء اللغة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وإنما سلموا بالعلاقة الإصطلاحية بين الكلمات والدلالات . غير أنهم توصلوا إلى منهج خاص في تحليل الكلمات لأنهم رأوا أن مثل هذا التحليل قد يؤدي إلى فهم أعمق وأكثر دقة لطبيعة التراكيب اللغوية ، وخاصة أن هناك بعض الجمل التي تخضع في ظاهرها لقواعد النحو والصرف والأصوات ، أو بمعنى آخر هي جمل صحيحة من الناحية النحوية والصرفية والصوتية ، ومع ذلك فهي جمل بلا معنى . ويضربون المثل في هذا المقام بجملة صارت من أشهر الجمل في البحث اللغوي المعاصر وهي :

الأفكار الخضراء العديمة اللون تنام بعنف<sup>(٤)</sup> *The colourless green ideas sleep furiously* وهي جملة صحيحة كما نرى من الناحية النحوية والصرفية ، ومع ذلك فهي بلا معنى ، مع أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالتها الواضحة وهي في حالة الأفراد ، ولكنها أصبحت بلا معنى عندما ركبت على هذا النحو ، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود توافق بين معاني الكلمات المكونة لها . وهذا يؤدي إلى أن هناك توافقاً بين بعض الكلمات ، وتنافراً أو عدم توافق بين البعض الآخر . وأن معنى الجملة هو جزء لا يتجزأ

(١) د . محمود السمران علم اللغة ، ص ٣٣٧ — ٣٤١ ، وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٥ .

(٢) د . محمود السمران ، اللغة والمجتمع ، ص ١٧ وما بعدها .

(٣) انظر الفصل الخامس من هذا الباب .

(٤) انظر *Lyons, op. cit. vol. II p. 326* ، وانظر أيضاً ، د . ناييف محرماً ، أضواء على الدراسات اللغوية ، ص ٣٢٤ .

من هذا التوافق الذي يؤدي عدم وجوده إلى غموض المعنى ، حتى ولو كانت الجملة صحيحة من الناحية النحوية والصرفية والصوتية وقد دفع هذا التساؤل علماء اللغة المعاصرين إلى محاولة تحليل معاني الكلمات للوصول إلى العناصر المكونة للمعنى Components of meaning والتي يتألف منها المعنى الكامل للكلمة ، وحاولوا أن يجاروا في تحليلهم أكبر عدد من الكلمات التي تنتمي إلى جزء محدد من أجزاء الكلام مثل الفعل أو الاسم أو الصفة أو غيرها . أو ذلك لعلمهم يهتدون إلى النظام الدلالي الذي يحكم كلمات اللغة .

فمثلاً يقولون إن كلمة « رجل » يتألف معناها من العناصر الدلالية التالية :

اسم + محسوس + معلود + حي + بشري + ذكر + بالغ .

وبمقارنة هذه الكلمة بكلمة أخرى قريبة منها مثل كلمة « امرأة » نجد أن العناصر الدلالية التي تكون معناها هي :

اسم + محسوس + معلود + حي + بشري + أنثى + بالغ .

فهى إذن تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالي واحد هو « الجنس » بينما تشترك الكلمتان في جميع العناصر الدلالية الأخرى .

فإذا ما أخذنا كلمة ثالثة مثل كلمة « أسد » وجدناها تتألف من العناصر الدلالية التالية :

اسم + محسوس + معلود + حي + غير بشري + ذكر + بالغ .

وهى بهذا تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالي واحد مميز لها وهو « غير بشري » بينما تختلف عن كلمة امرأة بعنصرين دلاليين هما « الجنس » و « غير بشري » .

أما كلمة « حلم » مثلاً فهى تتألف من العناصر الدلالية التالية :

اسم + معنوي + معلود + غير حي + غير بشري + مذكر .

ومعنى هذا أنها تختلف عن الكلمات الثلاث السابقة في بعض العناصر ، وتتفق في البعض الآخر . وقد استعمل هؤلاء اللغويون العلامات الرياضية ( + ) ، ( - ) لتسجيل عملية المقارنة والإختصار في الكلام<sup>(١)</sup> .

(١) Leech, Semantics, pp. 102 ، وانظر أيضاً ، د . نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية ،

وقد أثارت هذه النظرية اهتماماً واسعاً لدى علماء اللغة منذ ظهورها ، ولكنها اصطدمت بعقبات كثيرة أهمها أن أية لغة لا تتكون من مفردات كلها من الأسماء أو الصفات ، بل هناك أجزاء أخرى من الكلام لها أهميتها مثل الحروف والضمائر والأسماء الموصولة وغيرها ، ليس من السهل تحليل عناصرها الدلالية بهذه الطريقة ، ومع ذلك ، فقد استفادت الكلمة المفردة من هذا المنهج في التحليل الذي ما زال متبعاً في دراسات علم الدلالة للوصول إلى العناصر الدلالية المكونة للكلمات .

صفوة القول إذن أن فكرة العلاقة الرمزية بين الكلمة ومدلولها هي ما اسفر عليه الفكر اللغوي ، غير أنهم سلموا جميعاً بالفكرة الاصطناعية بين الكلمة والرمز ، أو بعبارة أخرى ، بين الكلمة ومدلولها<sup>(1)</sup> . ومعنى هذا أن الجانب الرمزي من الكلمة جانب أساسي باعتباره قادراً على أن يترك دلالات أخرى غير تلك التي يشير إليها ، على أساس أن الرمز بالنسبة للكلمة ما هو إلا نوع من الإشارات العقلية التي يمكن نطقها ، وتعمل كما يعمل أي رمز آخر ، ذلك أن الرموز اللغوية أو الكلمات هي في الواقع أجزاء من تجارب أوسع ، وهي في نفس الوقت تحوي ذات الأشياء التي يشير إليها الرمز .

غير أن الكلمات بهذا الاعتبار تختلف دلالاتها وتتغير وتتطور عبر الزمن والاستعمال ، ولذلك نجد علماء اللغة يفرقون بين الدلالة المعجمية للكلمة ودلالاتها الاجتماعية . وعلى الرغم من أن جميع الدلالات . سواء في المعجم ، أم مستعملة في الحياة أو النصوص ، كانت في الأصل اجتماعية ، إلا أن علماء المعجم يحرصون المعنى المعجمي باهتمام أكبر ، باعتبار أنه المعنى الذي يحدده ، المعجم للكلمة . فما هو هذا المعنى المعجمي ، وكيف يدرسه هذا ما سنتناوله بالدراسة في الفصل التالي من هذا الباب .

(1) Zgusta, op. cit. pp. 28-29 .

## الفصل الثاني

### المعنى المعجمي

تتصل دراسة المعنى المعجمي Lexical meaning بثلاثة فروع اثبتت من علم اللغة الحديث Linguistics ، وهي :

- . Semantics ١ - علم الدلالة
- . Vocabulary ٢ - علم المفردات
- . Lexicology ٣ - علم المعاجم

أما علم الدلالة Semantics فيعرفه علماء اللغة بأنه العلم الذي يدرس المعنى ، سواء على مستوى الكلمة المفردة أم التركيب . وتنتهي هذه الدراسة غالباً بوضع نظريات في دراسة المعنى تختلف عادة عن مدرسة لغوية إلى أخرى<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك فإن بعض علماء المعاجم يعرفون علم الدلالة بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي<sup>(٢)</sup> . ومعنى هنا أن علماء المعاجم ينظرون إلى علم الدلالة على أنه يختص بدراسة الألفاظ المفردة دون القضايا أو النظريات المختلفة التي قد يتناولها علماء اللغة عند دراستهم لعلم الدلالة . وبدل على ذلك ما يشعر به علماء المعاجم من وجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى ، والتي ظهرت حديثاً ، والتطبيقات المعجمية التي ما زالت حتى الآن تعتمد على تقاليد قديمة العهد<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر في اختلاف المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة حول نظريات المعنى ودراسة علم الدلالة فيما كتبه كل من :

Lyons, John. Semantics vol I and II Cambridge univ. Press; London, 1977.

Leech, Geoffrey, Semantics Pelican books London, 1964.

وباللغة العربية انظر ما كتبه د : محمود النمران ، علم اللغة ، ص ٢٨٣ - ٣٤١ . ود . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٥١ - ١٨٤ .

Zgusta, op. cit. p 23.

Zgusta op. cit. p.. 19

(٢)

(٣)



وذلك على الرغم من إدراكهم لأهمية الاطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية وجهاتها المختلفة . إلا أنهم في نفس الوقت يترددون كثيراً في الاعتماد على الأسس غير المؤكدة ، كما يقول زجوستا Zgusta ، للدراسات الحديثة التي تدور حول طبيعة المعنى ، لأنه يرى أن هذه الدراسات أوسع بكثير من الحدود التي يعمل فيها المعجميون Lexicographers<sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك فإن علماء المعاجم يضيقون من دائرة علم الدلالة ويجعلونه مقصوراً على دراسة المفردات وحدها دون النظريات الأخرى المتصلة بالمعنى ، حتى أصبح هذا العلم عندهم يعني دراسة المعنى المعجمي وحده .

وأما علم المفردات vocabulary ، فهو علم يعترف ضمناً بالوجود المستقل والتميز للكلمة إلا أن هذا المصطلح قد استقر في علم اللغة للدلالة على عدد من الموضوعات ، كلها تحصل بالمفردات وطرق دراستها . فهو يدل على :

١ — حصيلة المفردات التي يتصرف فيها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر .

٢ — مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة .

٣ — عدد الكلمات المستعجلة في لغة معينة .

٤ — مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية أو فنية محددة

٥ — إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة في عدة لغات مختلفة طبقاً لاحتياجات المتكلمين بها وأنواع المعاجم المستعملة في كل لغة<sup>(٢)</sup> وغالباً ما يستعمل هذا العلم الإحصاء اللغوي كوسيلة من وسائله .

ونظراً لأن الكلمات تختلف فيما بينها أثناء الاستعمال من حيث النشاط والركود ، فإن هذا العلم يستعمل مصطلحين للدلالة على ذلك هما :

١ — المفردات النشطة . Active vocabulary

٢ — المفردات الخاملة . Passive vocabulary

Ibid, p. 24

(١)

Hertmann and stork, op. cit. 251.

(٢)

وذلك لكي يميز بين المفردات التي يستعملها المتكلم عادة ، وتلك التي يستطيع إدراك دلالاتها ولكنه لا يستعملها . كما يدخل أيضا في دائرة هذا العلم جمع مفردات اللغة وتصنيفها وتنظيمها سواء في معاجم لغوية عامة أم متخصصة<sup>(١)</sup> . وأكبر الظن أن علماء العربية القدماء كانوا يستعملون مصطلح علم اللغة أو متن اللغة ، في الدلالة على شيء قريب من المفهوم الأخير لهذا العلم . ومن ثم كانوا يفرقون بين اللغوي والنحوي بناء على هذا . يقول السيوطي « والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية ، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية<sup>(٢)</sup> وهو يعنى بالأشياء الجزئية هنا دراسة المفردات » .

وقد قامت عدة محاولات أخرى في نطاق علم المفردات vocabulary لعمل مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة ، أو تعبر عن نشاط إنساني ثابت لا يتغير بتغير اللغات مثل المفردات الدالة على خلق الإنسان The body parts أو التي تدل على الأعداد أو الألوان لأن مثل هذه المفردات عادة ما تكون ثابتة ومستقرة خلال التطور التاريخي لأي لغة . ومن ثم فهي تصلح للاحصاء المعجمي أو دراسة الدلالة المقارنة ، كما تساعد على استنباط قوانين دلالية عامة تخضع لها دلالات الألفاظ في كل اللغات فيما يطلق عليه الآن ، في علم الدلالة المعاصر universal Semantics<sup>(٣)</sup>

يضاف إلى ذلك كله أن دراسة معاني المفردات ، أو بمعنى أدق ، المعنى المعجمي للمفردات يدخل أيضا في دائرة هذا العلم<sup>(٤)</sup> . وهكذا نجد أن علم المفردات Vocabulary يتفرد بموضوعات يختص بها من ناحية ، لكنه يضم من ناحية أخرى دراسات دلالية وثيقة الصلة بعلم الدلالة Semantics .

وأما علم المعاجم Lexicology فهو فرع من فروع علم اللغة يقوم بدراسة وتحليل مفردات أي لغة بالإضافة إلى دراسة معناها ، أو دلالتها المعجمية بوجه خاص ، وتصنيف هذه الألفاظ استنادا لعمل المعجم<sup>(٥)</sup> وهنا لا بد أن نفرق بين هذا العلم وبين الفرع

Ibid

(١)

(٢) الزهر ٤٣/١ .

Leech, op cit. p. 232.

(٣)

وانظر أيضا الفصل الرابع من هذا الباب .

Hartmann and stork, op . cit. p. 251.

(٤)

Ibid p. 129.

(٥)

التطبيقي له ، وهو Lexicography ، أى علم المعاجم التطبيقي . والذي يختص بدراسة صناعة المعجم والأسس التي يقوم عليها ، وأنواع المعاجم . أى أن علم المعاجم Lexicology هو علم نظري يدرس المعنى المعجمي وما يتصل به من قضايا دلالية . أما علم صناعة المعاجم Lexicography فهو علم تطبيقي عملي ، يختص بصناعة المعجم<sup>(١)</sup> .

ويرى الدكتور تمام حسان أن « علم البيان » في البلاغة العربية يصلح أساسا نظريا لبناء علم خاص بدراسة المعاجم العربية نظريا وعمليا .

أما نظريا فهو يرى أن العلم يمكن أن يشرح لنا كيفية وضع الكلمات باعتبارها رموزا للمعاني ، فيتناول الاشتقاق والارتجال والتعريب والنحت ، والتوليد ، وغير ذلك من الطرق التي تتعامل معها فقه اللغة ، والتي يمكن للكلمة العربية أن تُبنى على أساسها . كما يشرح هنا العلم القيمة العرفية لدلالة الكلمة مينا الفرق بين العرف الخاص والعرف العام وأثره في دلالة الكلمة ، كما يشرح لنا طبيعة المعنى المعجمي وتعدد احتماله ، والفرق بينه وبين المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي ، ويشرح لنا أيضا المقصود بالكلمة ، مع محاولة تحديدها على أسس شكلية فيقول لنا متى تبدأ الكلمة العربية ومتى تنتهي وما الذي يُعدُّ جزءا من الكلمة ، ويشرح لنا الدلالات الاستعمالية للكلمة ما بين الحقيقة والتمجاز ، في المعجم ويتناول أيضا مباحث نظرية بيانية أخرى لا غنى للمعجم عنها<sup>(٢)</sup> .

وأما عمليا فيرى الدكتور تمام حسان أن مهمة هذا العلم أن يشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم ، ذاكرا الغاية الأساسية من تأليف المعجم ، وما الذي يتوقعه المرء حين يتناول المعجم في يده للكشف عن الكلمة ، ومن هنا يتطرق إلى الصلة بين المعجم وعلم الأصوات ، ثم الصلة بينه وبين نظام الإملاء وما يشتمل عليه هذا النظام من إشارات صوتية وصرفية ، وكذلك يتبين لنا الصلة بين المعجم وبين علم الصرف ثم يذكر بعد ذلك أمثلة لطريقة لشرح الكلمة ، وقيمة الاستشهاد في تحديد المعنى . كما يشير إلى تطوير البنية وتطور الدلالة بالنسبة لبعض الكلمات إلى غير ذلك مما يتناوله من الأمور العملية<sup>(٣)</sup> .

Ibid. p. 129.

Zgusta, op. cit. p. III, p 345.

(١)

وانظر أيضا

(٢) اللغة العربية ، معناها ومعناها ، ص ، ١٣٩ .

(٣) اللغة العربية مباحث ومعناها ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

وما من شك في أن تصور الدكتور تمام حسان لهذا العلم هو تصور دقيق وواضح ، إلا أن علم البيان في حدود مفهومه في البلاغة العربية ، لا يصلح أساسا إلا لجزء يسير من هذا العلم . وذلك بما فيه من تحديد لجوانب الكلمة العربية وفي حديثه عن المهاز والحقيقة<sup>(١)</sup> . أى يستطيع المساعدة فيما يتصل بالتطور الدلالي . أما بقية النواحي الأخرى فلا نجد لها أثرا في علم البيان وحده وإنما هي مبهوثة في الدراسات اللغوية التي قام بها العرب ، سواء في الأصوات أم النحو أم الصرف أم المعاجم أم فقه اللغة . ولا شك أنها تحتاج إلى جهد علمي يجمعها وينسق بينها لكي تنتهي إلى علم معاجم عربي .

صقوة القول إذن فيما يتصل بالمصطلحات الثلاث السابقة ، أعنى ، علم الدلالة semantics وعلم المفردات vocabulary وعلم المعاجم Lexicology أن بينها جميعا صلات وثيقة تتضافر جميعها وتجمع للدراسة المعجمي lexical meaning للكلمة . ويتجه الفكر اللغوي الحديث والمعاصر فيما يتصل بتحليل دلالة الكلمة إلى ما يشبه تحليل العناصر الطبيعية إلى مكوناتها الأولى لأن الكلمة ، كما تبين لنا في خلال هذا البحث هي وحدة لغوية مركبة بنى تفتتها أولا إلى عناصر متناهية في الصغر minimal distinctive features . ثم إعادة تركيب هذه العناصر<sup>(٢)</sup> .

ولذلك نراهم أيضا يفرقون بين الدلالة المعجمية للكلمة ، والدلالة الاجتماعية لها ، باعتبار أن الدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم ، أما الدلالة الاجتماعية ، فهي دلالة الكلمة في الاستعمال . وقد يطلقون على المعنى المعجمي المعنى اللغوي وهو كل ما يمكن أن تدل به الأصوات اللغوية والتركيب اللغوي على المعنى<sup>(٣)</sup> . أما المعنى الاجتماعي فهو المعنى الذي يفهمه الفرد في المجتمع من ألفاظ لغته مع على هذا الفهم بقية أفراد المجتمع ، ويتعلمه الأطفال إلى أن يكبروا فيفهموا لغة مجتمعهم<sup>(٤)</sup> .

غير أنهم فيما يتصل بالمعنى بشكل عام يفرقون بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة للكلمة . وهما :

١ - المعنى النحوي ، أو الدلالة النحوية grammatical meaning .

(١) راجع د . بلوى طبانة ، علم البيان ، ص ٩ - ١٨ .

Leech, op. p. 98.

(٢)

(٣) د . محمد أحمد أبو الفرج ، المعاجم اللغوية ، ص ١٢ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨ .

## ٢ - المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية lexical meaning<sup>(١)</sup> .

أما المعنى النحوي فهو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة ، وهو ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزا للأشياء والأحداث والأفكار ، كما يتمثلها المتحدث باللغة . فمثلا كلمات مثل « كرة ، ولد ، ضرب » لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا من المعاجم . ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي ، حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة . حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها ، كأن نقول مثلا : ( ضرب الولد الكرة ) أو ( الولد ضرب الكرة ) وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات . وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن للكلمات معاني وظيفية وهي حالة الأفراد ، كما رأينا ذلك من قبل<sup>(٢)</sup> .

وقد أوضح اللغوي الأمريكي فريز Fries أن المعنى النحوي يتناول ثلاثة أمور .

١ - دلالة الأدوات مثل حروف الجر والمطف وغيرها .

٢ - دلالة الوظائف النحوية مثل الفاعلية والمفعولية .

٣ - دلالة الجملة مثل الدلالة في جملة الشرط والقسم والحال وغيرها<sup>(٣)</sup> .

وبتطبيق هذا في العمل المعجمي نجده يتضمن بالضرورة أمرين :

١ - أن المعجم لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمي وحده ، أي على شرح دلالة الأسماء والأفعال والصفات فقط ، بل عليه أن يسجل أيضا دلالة الأدوات .

٢ - بيان الوظائف النحوية للكلمات ، فالأفعال ، منها المتعدي والملازم ، والمتعدي إلى مفعول واحد أو أكثر ، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول ، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط ، ومنها ما يكون للمؤنث فقط ، ومنها ما يصلح للثنتين معا . وكل هذه الوظائف لها مكانها ودلالاتها في المعجم داخل كل مادة ، ومع أكثر من كلمة .

أما دلالة الجملة ، مثل دلالة الجملة على الاستفهام أو الشرط أو القسم أو الحال ، عادة ما يتفق ذلك مع دلالة الاداء المستخدمة ، مثل جملة الصلة ، وجملة الشرط والاستفهام

Hartmann & Stark op. cit, p. 13B,

(١)

(٢) راجع الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب .

(٣) د . محمود فهمي حجازي ، المعجمات الحديثة ، ص ٦٢ .

وغيرها<sup>(١)</sup> . غير أن الجمل بشكل عام قليلة الصلة بالصل المعجمي ، أو من الأفضل وضعها في معاجم خاصة .

وصدد هنا يفرق عدد كبير من علماء اللغة مثل هاليدى Halliday الأمريكي ومارتين Martine الفرنسي بين الوحدات النحوية grammatical units والوحدات المعجمية Lexical units أي الوحدات التي تبحث من الناحية النحوية والتي يشرح معناها المعجمي<sup>(٢)</sup> ويتم التمييز بين المجموعتين على أساس أن الوحدات النحوية ، عبارة عن مجموعة مغلقة closed set أي أنها لا تزيد بزيادة النصوص أو المادة اللغوية التي يقوم الباحث بدراستها أو جمعها . ومثال هذه المجموعة المغلقة في العربية ، أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والأدوات النحوية .

ويقابل ذلك المجموعة المفتوحة open set أي المجموعة القابلة للزيادة مثل مفردات اللغة التي تنمو وتطور ، ولذلك فهي غير محدودة ، وقابلة دائمة للزيادة أو النقصان . أي أن المجموعة المفتوحة هذه ليست ثابتة ، بعكس المجموعة المغلقة التي أهم ميزاتها الثبات وعدم الزيادة .

ويرى هؤلاء الباحثون أن دراسة المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالة النحوية ، في حين أن أساس البحث في المجموعة المفتوحة هو بيان المعنى المعجمي<sup>(٣)</sup> ومعنى هنا أن دراسة المعنى المعجمي تشكل قطاعا عريضا وأساسيا من علم المعاجم lexicology بالمقارنة بالمعنى النحوي ، ولذلك يعتبر علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم . يقول زجوستا Zgusta : إن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢) Hartmann & stork op. cit. p 99, p 129

(٣) Hartmann & stork, op. cit. p. 39; p 158

وانظر أيضا ، د . محمود فهمي حجازي ، المعجمات الحديثة ، ص ٦٣ .

(٤) Zgusta, op. cit. p. 21

وكما أشرت من قبل فإن الفكر اللغوي الآن ينظر إلى دلالة الكلمة على أنها شيء مركب من الممكن تحليله إلى عناصره الأولى . ويمثل تلك النظرة ينظرون أيضا إلى دلالة الكلمة ، حيث يفرقون بين الدلالة الصوتية لبعض الكلمات فيما أشرنا إليه قبلا ، مثل الكلمات التي تعبر بجرسها عن مدلولها . كما يتحدثون أيضا عن الدلالة الصرفية أو الوظيفية للكلمة ، كما أشرنا أيضا من قبل ، وكذلك بالنسبة للدلالة النحوية . ويمثل هذا المنهج التحليلي أيضا ينظرون إلى المعنى المعجمي للكلمة . ومن ثم يرى علماء اللغة المحدثون والمعاصرون ، وفي مقدمتهم علماء المعاجم أن المعنى المعجمي lexical meaning يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي Denotation أو Designation

٢ - ما تتضمنه الكلمة من دلالات أو ما تستدعيه في الذهن من معان

Connotation

٣ - درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني Rang of application<sup>(١)</sup>

وقبل أن نتناول كل عنصر من هذه العناصر لابد أن نفرق أولا بين مجموعتين من الكلمات وهما :

١ - المجموعة الأولى ، وتمثل في الكلمات التي بينها وبين دلالتها المعجمية علاقة طبيعية وهي الكلمات تسمى onomatopoeic words أو echo-words فيما أشرنا إليه قليلا مثل ، الحفيف والخريف والصليل ، والحضم والقضم ... الخ وهي تمثل مجموعة ضئيلة في كل لغة .

٢ - المجموعة الثانية ، وهي تمثل أكبر قدر من الكلمات في معظم لغات الدنيا . وهي التي تربط بدلالاتها بعلاقة رمزية اصطلاحية عشوائية<sup>(٢)</sup> .

Ibid, p. 27

(١)

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « دلالة الألفاظ » إلى العنصرين الأول والثاني ، واستعمل مصطلح « الدلالة المركزية » للإشارة إلى مفهوم ال Denotation أو Designation

كما استعمل مصطلح « الدلالة الهامشية » للإشارة إلى مفهوم ال Connotation ، لكنه لم يشر إلى العنصر الثالث من عناصر المعنى المعجمي . انظر دلالة الألفاظ ، ص ١٠٦ - ١٠٩ .  
(٢) راجع الفصل الأول من هذا الباب .

وهذا النوع الثاني من الكلمات هو ما يهتم به عالم المعاجم أكثر من غيره لأنه يشكل الجزء الأكبر والأهم من متن اللغة وهو أيضا المتداول على ألسنة المتكلمين بها . وترجع أهمية هذا النوع من الكلمات إلى طبيعتها الرمزية ، حيث تشير كل كلمة من هذه المجموعة إلى موجود في العالم الخارجى ، أى denotation أو designation . فإذا قمنا جانبا التصور الفلسفى والنظرى لهذا المصطلح ، كما يتناوله بعض علماء اللغة المعاصرين<sup>(١)</sup> وتصورنا مثلا أن المرء إذا ما احتاج إلى الحديث عن شيء ما بلا كلمات تدل عليه ، لكان من الضرورى أن يوجد هذا الشيء معه ، أو يعمل على إحضاره أمامه حتى يشير إليه أى يستعوض عن الكلمات بالإشارة إلى الأشياء ، فإذا صح ذلك ، وهو غير متيسر دائما من الناحية العملية ، فى الأشياء المادية مثل ، المائدة ، والكتاب ، والكرسى ، ناهيك بالسيارة ، أو الطائرة ، أو الباخرة ، فإن هناك صعوبة فى بعض المعانى والمفاهيم الأخرى ، إذ كيف يمكن للمرء مثلا أن يشير إلى أشياء مثل ، الشرب ، أو الأكل ، أو الحرمة ، أو السلام ، أو الحرب ... الخ .

لقد استعاض الإنسان عن هذه المشقة فى إحضار الأشياء فى بعض الأحيان ، أو استحالة إحضارها أحيانا أخرى ، بوسيلة أبسط وأكثر مرونة فى مرحلة من تاريخه لا يعرف العلم عنها شيئا ، عندما اكتشف أنه عن طريق إحداث بعض الأصوات من خلال الرئة والأحبال الصوتية vocal cords والأسنان واللسان والفم ، أن يستحضر الأشياء ويتصل بغيره من الأناسى . وهنا بدأت الكلمات أولا تشير إلى أشياء موجودة فى الخارج ، أى أصبح لكل كلمة معادل يتمثل فى تلك الأشياء ، وهو ما يطلق عليه مصطلح denotation أو designation وهو العنصر الأول من عناصر المعنى المعجمى الذى يهتم به عالم المعاجم . ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا العنصر رغم دلالته الثابتة ، على أشياء موجودة فى الخارج ، إلا إن جانب النسبية فيه لا بد أن يؤخذ فى الحسبان عند النظر إليه ، فمثلا كلمة ( الصباح ) قد تصلح للإشارة إلى أى جزء من أجزاء النهار من الفجر إلى الظهر كما هو الحال فى اللغة الإنجليزية . أما فى اللغة الألمانية فلا تستعمل فى الدلالة على ذلك إلا حتى التاسعة أو العاشرة بينما تجدد الكلمة فى اللغة العربية لا تدل إلا على الصباح الباكر<sup>(٢)</sup> . ومعنى هذا أن ما تشير إليه الكلمة فى العالم الخارجى سواء أكان المشار إليه ماديًا أو غير مادي ، هو عبارة عن تصور المتكلم باللغة للشيء الموجود فى ذهنه

Lyons, op. cit. vol. 1, pp. 206-215.

(١)

Zgusta, op. cit. pp. 29-30

(٢) راجع





قوله « وبضرب به المثل في الاحتيال ، فمن أين جاءت هذه الدلالة ، أو بمعنى آخر لماذا نقرن بين كلمة الثعلب ومعنى الاحتيال . الواقع أن كثيرا من الكلمات قد تحمل ، بالإضافة إلى معناها المعجمي الأصلي دلالات أخرى متضمنة في هذا المعنى المعجمي وتثيرها في الذهن وتوحى بها ، وهو العنصر الثاني من عناصر المعنى ، أي connotation كما قال علماء المعاجم ، وأشرنا إليه من قبل .

ومعنى هذا أن ما تثيره الكلمة في الذهن هو عنصر عريض وواسع ، لا بد للمعجمي بالإضافة إلى المعنى الأصلي ، من الاهتمام به لأن هذه المعاني التي توحىها الكلمة في الذهن تختلف من لغة إلى لغة أخرى<sup>(١)</sup> .

أما العنصر الثالث والأخير من عناصر المعنى المعجمي فهو ما أشار إليه زاجوستا Zgusta تحت اسم ( درجة التطابق ) ( Rang of application ) وهو يعنى به مدى التطابق بين الدلالة المعجمية الأصلية للكلمة ، designation والدلالات اللفظية لهذا المعنى المعجمي ، Connotation ، فمثلا كلمة ( الماهية ) وكلمة ( الأجر ) بينهما تطابق فيما يتصل بما تشير إليه في الخارج designation ، هو ما يتسلمه الإنسان من نقود أو مال نظير عمل يقوم به ، ومع ذلك فهناك فرق بينهما يكمن في درجة التطابق حيث تستعمل الأولى للدلالة على ما تتسلمه طبقة معينة من الموظفين كل شهر ، بينما كلمة ( أجر ) تدل على الأجر اليومي أو الأسبوعي للعمال وغيرهم<sup>(٢)</sup> . ومعنى هذا أن هناك فرقا بين الكلمتين ، بينما قد يظن البعض أنهما مترادفتان ، ولكن درجة التطابق هي التي تفرق بينهما . وعلى ذلك فإن درجة التطابق هذه تصلح معيارا في حالات المشترك اللفظي والترادف بحيث إذا تطابقت الكلمتان ، كان هناك ثمة ترادف أو اشتراك . أما إذا لم تتطابقا في الدلالة فليس هناك ثمة ترادف أو اشتراك<sup>(٣)</sup> وهو ما يدورسه علماء اللغة والمعاجم تحت عنوان العلاقات الدلالية بين الكلمات . Semantic relation . ومن ثم يحللون الكلمة إلى عناصرها الدلالية الأولية بغية الوصول إلى درجة التطابق هذه بين الكلمات<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ١٠٦ — ١٢١

Zgusta, op. cit. pp. 38 - 39.

(٢)

Ibid, p. 41 - 46.

(٣)

(٤) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

المعنى المعجمي إذن هو عبارة عن هذه العناصر الأساسية الثلاثة التي ترتبط فيما بينها برابط لا ينقسم إلا من أجل التحليل العلمي ، على هذا النحو فكيف يتعامل المعجمي في معجمه مع هذا المعنى . كيف يشته ؟ وكيف يشرحه ؟ وكيف يبين ما يرتبط به من دلالات ؟

الواقع أن الكلمات ، كما عرفنا ، قد تختلف فيما بينها ، فيما يتصل بالمعنى المعجمي لها . فهناك بعض الكلمات التي يكون من السهل إدراك ومعركة ما تشير إليه ، مثل الكلمات الدالة على الأشجار والنبات والحيوان والمنزل وأنواع الطعام والأثاث وغيرها . لأن مثل هذه الأشياء ، من السهل النظر إليها ، أو لمسها ، أو سماعها ، أو حتى شمها في بعض الأحيان . ومع ذلك فقد تختلف نتيجة لاختلاف تصورها في ذهن كل متكلم بلغة ما .

أما كلمات مثل : الصداقة ، الحب ، والسلام ، والحق والحرية ، وكلها عبارة عن أفكار أو مشاعر لا يمكن تحديدها معناها للمعجمي ، كما لا يمكن حصر ما تنبئه من دلالات ذات أبعاد كثيرة .

كما أن بعضنا من هذه الكلمات قد أصبح رموزاً لأفكار وآراء في العصر الحديث تدل على نظم سياسية واجتماعية ، وحضارية ، بل إن بعضها قد يدفع الإنسان إلى الحرب والقتل والدمار . فالخلاف بيننا وبين إسرائيل اليوم هو في الواقع حول مدلول كلمة واحدة من مثل هذه الكلمات وهي كلمة « السلام » .

وكل هذا بين لنا مدى صعوبة العمل المعجمي ، وهذه الصعوبة تتركز أولاً وأخيراً في تحديد المعنى المعجمي للكلمات . وعلى الرغم من أن المعجم ، من الناحية النظرية الخالصة ، يعد من أفضل المصادر التي تقوم بتحديد هذا المعنى ، إلا أن هذا النوع الأخير من الكلمات قد يتسبب في كثير من الحيرة والاضطراب بل أن بعض الكلمات التي قد تشير إلى أشياء مادية محددة في الخارج قد تتسبب أيضاً في ذلك والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين :

الأول : أن المعجم غالباً ما يعتمد على تحديد المعنى المعجمي على الكلمات نفسها ، أي أنه يحاول تحديد معاني الرموز برموز أخرى ، قد تكون قاصرة على أداء مثل هذا العمل . ولذلك تلجأ بعض المعاجم إلى استعمال الصورة بجانب الشرح ، أي بمعنى آخر ، لإحضار الشيء أمام القارئ ففى المعجم الوسيط مثلاً نجد شرح المعنى المعجمي ( دراجة )

يقوله : « مركبة من حديد ذات عجلتين ، تسير بتحريك القدمين ، أو الوقود » (١) .  
لكنه يشر أن هذا التعريف غير كاف لأن قد ينطبق على أشياء كثيرة ، وبالتالي يضطر إلى  
رسم صورة للدراجة بجانب الشرح ، وهو ما يسمى « بالمعنى الإشاري » ، أى المعنى  
الذى يمكن إيضاحه عن طريق الإشارة إليه بالصورة فى المعجم ، وهو يطبق عادة على  
مجموعة محدودة من الأشياء ذات الأبعاد المادية والشكل الواضح .

ولكن ثمة أشياء كثيرة ، مادية وغير مادية ، ليس من السهل عرضها أو تصويرها فى  
أشكال واضحة مثل ، السوائل التى لا تتميز بشكل ثابت . وتطبيق فكرة المعنى الإشاري  
فى شرح المعنى المعجمي للكلمة تقتصر على الإفادة من الصور باعتبارها وسيلة إيضاح .  
وكذلك فى إعداد المعاجم المصورة أما المعاجم التى لا تستعمل مثل هذه الوسيلة فوجدنا  
أحيانا تواجه صعوبات جمة فى شرح هذا المعنى فمثلا نجد لسان العرب يشرح كلمة  
( الدراجة ) بما يبلو لنا أكثر غموضا ، لأن القدماء لم يعرفوا فكرة توضيح الدلالة عن  
طريق الصورة . كما لم يعرفوا أيضا هذه الوسيلة من وسائل الركوب . يقول لسان العرب  
« الدراجة ، العجلة . يدب الشيخ والوصي عليها ، وهى أيضا الدبابة التى تتخذ فى الحرب  
يدخل فيها الرجال » (٢) .

القالى : إن إعداد المعجم بطبيعته يستغرق فترة زمنية طويلة أن قد تمتد إلى سنوات  
أحيانا . وأثناء ذلك غالبا ما تتغير كثير من دلالات بعض الكلمات ، وكل ذلك بغض  
النظر عن الجهد والمال المطلوبين لإعداد المعجم ، بحيث لا يستطيع المعجمي أن يقول كل  
ما يمكن أن يقوله فى حدود الزمان والمال . فكيف يلاحق المعجم مثلا الكلمات  
المستخدمة فى قطاع الإعلان الذى يستغل بشكل واسع ما توجهه الكلمات فى الذهن من  
دلالات ، Connotation لكى يؤثر فينا ؟ إن مثل هذه الكلمات المستعملة فى هذا اللون  
من الدعاية ، ليست موضوعة بطبيعة الحال لكى تزودنا بأية معلومات ، ناهيك عن  
معلومات محددة واضحة . ومع ذلك فعلى المعجمي أن يثبت فى معجمه مثل هذه  
الكلمات ويحاول تحديد معناها المعجمي وما يتصل بهذا المعنى من دلالات أخرى .

وقد شعر دوزى ، Dozy بهذه الصعوبة فيما يتصل بألفاظ الصوفية ، عندما يتحدثون  
مثلا عن « الذكر » و « الوجد » و « العشق » و « الأنس » و « الخمر » و « المقام »

(١) المعجم الوسيط ، ٧٨/١ ، ط الثانية .

(٢) لسان العرب ، ص ( درج ) .

وغير ذلك من مصطلحات الصوفية فأحجم عن وضع مثل هذه الكلمات في معجمه قائلا : « إن هذا عمل قد تركته طواعية لغري ، (١) . بل إن كل شخص منا لديه مجموعة من الكلمات يشعر أن لها دلالات وارتباطات خاصة ، فكلمة مثل « البيت » قد تستدعي في ذهن البعض ، الحب والرحمة والحنان . بينما تثير في ذهن آخرين معاني الشقاء والعذاب ، بينما قد تثير في نفس شخص ثالث شيئا آخر مثل رؤية ابن أو الجلموس في حجرته الخاصة أو مكتبه . ومعنى هذا أن ما توحيه أو تتضمنه الكلمة لا يرتبط بمستوى معين من الاستعمال ، بل على العكس ، يختلف باختلاف مستويات الاستعمال من طبقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ، بل ومن شخص إلى آخر ، وكل ذلك في نطاق اللغة الواحدة ، وهو ما يسبب صعوبات جمة للمعجمي ، لأن مثل هذه الكلمات يصعب تصنيفها ، كما يصعب شرحها ، ومن ثم فعل المعجمي أن يكون على حذر عندما يتعرض لأنواع الكلمات ، فلا بد أن يفحص بدقة أمرين أساسيين :

١ - الدلالة المعجمية .

٢ - الدلالات التي توحى بها هذه الدلالة .

والعنصر الثاني قد يكون في بعض الأحيان مصدر الخطر والخطأ معا حتى ولو كان المعجمي يصنع معجما للغة القومية ، أي معجما أحادي اللغة . Monolingual Dictionary وهو عادة لا يهتم إلا بالجانب الموروث من الثروة اللفظية (٢) أما إذا كان المعجمي يعمل في معجم ثنائي اللغة Bilingual Dictionary فإن الأمر يكون على جانب كبير من الأهمية ، خاصة إذا كان مثل هذا المعجم يوضع لكي يستعمله الإنسان للتعبير بلغة غير لغته القومية ، فمن واجب المعجمي حينئذ ألا يسمح لمن يستعمل هذا المعجم باستخدام كلمات ذات إيماءات سوقية أو بذيئة (٣) ومعنى هذا أن على المعجمي أن يخطط وينظم لعمل المعجم بصورة دقيقة ويكون قادرا على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتصل بتحديد الدلالات المعجمية للكلمات (٤) .

(١) Dory, Supplement aux Dictionnaires Arabe, p. IV.

(٢) انظر في اعتماد هذا النوع من المعاجم وطرق تأليفه وجمع مادته في

Egmeta, op cit. p. 222 - 290

Ibid, p. 41

(٣) وانظر أيضا فيما يتصل بصناعة المعجم الثنائي في اللغة وطرق تأليفه : Ibid, p. 294 و د . علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ص ١١١

Ibid, p. 338

(٤) راجع

من كل هفتين لنا أهم خصصية من خصائص المعنى المعجمي Lexical meaning أنه عام ومتعدد وغير ثابت . أما عموميته وتعمده فقله رأينا طرفا منها فيما سبق ، وأما عدم ثباته فقد أشرنا إلى بعض هذه الجوانب لكن علماء اللغة عادة ما يدرسون هذه الظاهرة دراسة مستقلة في نطاق علم الدلالة فيما يسمونه التغير الدلالي semantic change أو semantic shift<sup>(١)</sup> حيث يرون أن اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية فهي بالتالي تخضع لما يخضع له المجتمع من عوامل التطور والتغير ، وهو أمر قرره علماء اللغة منذ زمن بعيد<sup>(٢)</sup> وهذا التطور والتغير يصيب اللغة على جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية غير أنه على المستوى الدلالي ، وفيما يتصل بصورة خاصة بتغير دلالات الكلمة فإنه أوضح من أن ندل عليه هنا ، وهي الظاهرة التي تتصل أكثر ما تتصل بالتوليد في الكلمات Neologism<sup>(٣)</sup> .

ولعل مقارنة تجريبها بين مادة في بعض المعاجم اللغوية التي ألفت على فترات زمنية متباعدة تضع بين أيدينا فكرة واضحة ومباشرة عن طبيعة التغير الدلالي .

أما المادة أو الجذر الذي سنتناوله بالمقارنة فهو ( ج م ع ) وأما المعاجم التي ستبعض فيها مشتقات هذه المادة ومدى تغيرها فهي :

١ - لسان العرب لابن منظور .

٢ - معجم دوزي Supplement aux Dictionnaires Arabs .

٣ - المعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللغة العربية .

أما لسان العرب فهو يمثل المادة اللغوية البدوية ، فنحن نعلم أن هذا المعجم يضم بين دفتيه معاجم أخرى ألفت في مراحل سابقة جمعها صاحب اللسان<sup>(٤)</sup> وهذه المعاجم بدورها قد أخذت مادتها من الرسائل اللغوية التي أسفرت عنها حركة جمع اللغة منذ أواخر القرن الأول الهجري . ومن ثم فإن مادة لسان اللغة العربية مادة بدوية كما قلت ، وهي تمثل اللغة العربية في داخل الجزيرة العربية قبل انتشارها عقب الفتح الإسلامي .

(١) Hartmann and Stark, op. cit. p. 202 - 203.

(٢) Starievan Linguistic change. p. 103

Darmesteter, La vie des mots, pp. 7 - 13

وأنظر د. محمود السمران، اللغويات المجمع، ص ١٦٨، ود. حسن ظاظا اللسان والإنسان، ص ٩٦ - ١١٤ .

(٣) انظر : حلمي خليل الموند ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(٤) لسان العرب ، المقدمة ، ٢/١ - ٣

وأما معجم دوزي Dozy فهو محاولة لاستكمال ما فات المعاجم العربية القديمة من ألفاظ الحضارة الإسلامية التي دخلت متن اللغة العربية بعد الفتح الإسلامي ، واستقرار العرب في الأمصار والبلاد المفتوحة وترجمتهم للعلوم والمعارف المختلفة وهي المادة التي أغفلها أصحاب المعاجم العربية القديمة باعتبارها من المولد<sup>(١)</sup> . وكان لابد من استكمال المعجم العربي بإدخال هذه المادة اللغوية الجديد ضمن متن اللغة العربية ، وهو ما حلوه المستشرق الهولندي دوزي Dozy فألف معجمه هذا حيث رتب فيه المادة اللغوية التي جمعها خلال سنوات طويلة توافر فيها على قراءة المؤلفات العربية في العصر الوسيط<sup>(٢)</sup> . ومن ثم فقد حوى هذا المعجم عددا كبيرا من الكلمات المولدة .

وأما المعجم الوسيط فقد أصدره مجمع اللغة العربية في مصر عام ١٩٦١ م ثم أعيد طبعه عام ١٩٧١ م وهو يعكس ، بما أثبت من ألفاظ مولدة ومحدثة صورة اللغة العربية الحديثة بما طرأ عليها من تغير دلالي . فالمقارنة إذن بين هذه المعاجم الثلاثة توضح لنا بصورة جلية هذا التغير الدلالي الذي طرأ على المعاني المعجمية لكثير من الكلمات . وكما قلت ، سأخذ « المينة » من الجذر ( ج م ع ) ليكون مقياسا يوضح درجة هذا التغير وملناه .

فإذا بدأنا تلك المقارنة بأقدم هذه المعاجم وهو « لسان العرب » وجدنا الدلالة المعجمية الأصلية لهذه المادة أو ما ترمز إليه ، designation هي تأليف المتفرق وجمع الشيء وضمه . ونجد ذلك في مشتقات مثل :

( الجماعة ) : التَّجْلُّ لأنه يجمع بين اليدين والرجلين معا .

( جماع ) الشيء : أصله ومجتمعه .

( الجمعاء ) : البيهة لم يذهب من بدنها شيء .

( الجامع ) : المسجد<sup>(٣)</sup> .

( الجميع ) : أشنات الحمير مختلفة الأنواع .

( جمع ) : ليس .

( الجمعة ) : القبض من الحمير .

( الجماعة ) : الجمع من الشجر أو النبات<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع : حطبي تحليل ، المولد ص ، ٣٠١ - ٣٢٣

(٢)

Dozy, op. cit p. XIII

(٣) ولا تكاد هذه الكلمة تستعمل في العربية القديمة إلا مع كلمة المسجد ، فيقال : المسجد الجامع و

مسجد جامع ، لأنه يجمع الناس .

(٤) لسان العرب مادة ( ج م ع )

وقد استخدمت كلمة ( الجامعة ) صفة للمؤنث واسما . أما الصفة فهي مثل قولهم ،  
سورة جامعة أى جمعت أشياء كثيرة ، واسما بمعنى القيد والتعلُّل<sup>(١)</sup> .

أما التغير الدلالي المعجمي هذه الكلمة فلا نجد في « اللسان » ، وإنما نجد في « المعجم  
الوسيط » حيث أصبحت تدل على « مجموعة من المعاهد العلمية تسمى كليات ، وتدرس  
فيها الآداب والفنون والعلوم »<sup>(٢)</sup> . كما نعرف أيضا بالإضافة إلى تلك الدلالة الجديدة  
للكلمة دلالة أخرى لنفس الكلمة ، حيث تدل على الرابطة السياسية ، كما تستعمل في لغة  
الصحافة اليوم عندما نقول ، الجامعة الإسلامية ، أو جامعة الدول العربية ، أو جامعة  
الدول والشعوب العربية والإسلامية أما كلمة ( جماعة ) فيبدو أن استخدامها قد كثر  
وشاع بدلا من جديدة إبان ازدهار الحضارة الإسلامية فمعناها المعجمي ، كما يشير لسان  
العرب ، الجمع من الناس أو الشجر أو النبات ، بينما نجد في معجم دوزي تستخدم  
بدلالة معجمية جديدة ، حيث تدل على المذهب ، أو الصنف الإسلامي الواحد ، في مثل  
قولهم ، ( مذهب أهل السنة أو الجماعة ) و ( أهل السنة والجماعة ) ، و ( جماعة  
المسلمين ) و ( دار الجماعة ) و ( سلطنة الجماعة )<sup>(٣)</sup> . كما نجد في هذا المعجم أيضا  
كلمات جديدة اشتقت من هذا الجذر مثل كلمة ( جمعية ) التي لا نجد لها أثرا في  
اللسان ، وإنما نجد في معجم دوزي والمعجم الوسيط ، ففي معجم دوزي يذكرها في  
عبارة « جمعية أهل البلد . أى ، جماعة الناس من أهل البلد ، أو اجتماعهم »<sup>(٤)</sup> .

أما في المعجم الوسيط فنجدها تدل على معنى جديد حددته بقوله : « طائفة تتألف من  
أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة » ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية ، والجمعية  
التشريعية ، والجمعية العلمية والأدبية<sup>(٥)</sup> ، ومع ذلك فنحن نتحدث أيضا على أنواع  
أخرى من الجمعيات. مثل الجمعية العمومية ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والجمعية  
الاستهلاكية . ومثل ذلك في كلمة ( اجتماع ) فقد ذكرها دوزي بمعنى اللقاء<sup>(٦)</sup> . ولكنها  
في العربية الحديثة تدل على علم من العلوم الإنسانية<sup>(٧)</sup> . ولعله من غير المتصور اليوم أن  
يتحدث أى مثقف عربى دون أن يستخدم كلمة ( المجتمع ) التي عرفها العربية القديمة  
بمعنى موضوع الاجتماع أو الجماعة من الناس<sup>(٨)</sup> ، ولكنها لم تعرفها بالدلالة الاصطلاحية

(١) لسان العرب ، مادة ( ج م ع )

(٢) المعجم الوسيط ، ١/١٣٥ ط . الثانية

Dazy, op. cit. Tom 1, p. 25

Ibid.

(٣)

(٤)

(٥) المعجم الوسيط ، ١/١٣٥ ط . الثانية

Dazy, op. Tom 1, p. 211

(٦)

(٧) المعجم الوسيط ، ١/١٣٥ ط . الثانية

(٨) لسان العرب مادة ( ج م ع ) .



التي نستعملها اليوم ويشبه هنا كلمة ( مجمع ) التي عرفها العربية القديمة بمعنى ، الجمع من الناس وموضوع الاجتماع<sup>(١)</sup> . أما بمعنى مؤسسة للنهوض باللغة ، كما في قولنا « مجمع اللغة العربية » فهي دلالة جديدة عرفها العربية الحديثة . ومثل ذلك كلمة ( الجماعية ) للدلالة على مذهب اشتراكي في الاقتصاد والسياسة<sup>(٢)</sup> وفوق هذا أو ذاك كلمة ( المجموع ) كاسم قائم في لسان العرب هو ما جمع من هنا وهناك . وإن لم يجعل كالشئ الواحد<sup>(٣)</sup> . ولكننا نسمعها اليوم تستعمل كاسم متداول في حديث الطلاب عند بداية دخول الجامعة . أما كلمة ( المجموعة ) فقد ذكرها « دوزي » كصفة في مثل قولهم « قرية مجموعة عامرة » أو « بلدة مجموعة » أي عامرة بالسكان<sup>(٤)</sup> ولكننا نستخدمها اليوم ماسم وليس كصفة ، في مثل قولنا ، ( درس في مجموعة ) .

فإذا أضفنا إلى هذا كله الكلمات الاصطلاحية والعلمية التي تغيرت دلالتها وانتقلت إلى مصطلحات عند الفقهاء والنحويين والصوفية ، والمنجمين ، والمناطق وغيرهم من أصحاب العلوم الإسلامية وجدنا أن جنرا واحدا مثل هذا الجفر ( ج م ع ) قد أضاف إلى اللغة العربية كلمات جديدة ذات دلالة معجمية جديدة لم يعرفها معجم لسان العرب ، وبالتالي لم تعرفها العربية القديمة<sup>(٥)</sup> .

والتأمل في طبيعة هذا التغير الدلالي للكلمات يراه ، كما حدده علماء اللغة المحدثون ، يجري على قوانين معينة استنبطوها من علم اللغة التاريخي Historical Linguistics ، بل إن دراسة هذا التطور عند بعضهم تدخل ضمن الإتيولوجي Etymology<sup>(٦)</sup> . وتتلخص القوانين التي استنبطوها للتغير الدلالي semantic Change أو semantic shift في ثلاثة قوانين هي :

١ - تخصيص الدلالة .

٢ - تصميم الدلالة .

٣ - نقل الدلالة<sup>(٧)</sup> .

(١) المصدر السابق نفس المادة

(٢) المعجم الوسيط ، ١/١٣٥ ط . الثانية .

(٣) لسان العرب ، مادة ( ج م ع )

(٤) Dozy, op. cit. Tom I, p. 27.

(٥) راجع الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، صفحات ٨ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٣٢ ، ٢٤١

(٦) Hartmann & Stark; op. cit p. 79

(٧) Éguis, op. cit, pp 52 - 54

Sturtevant, op. cit 33.

Hartmann & stark. op. cit p. 20.

ود . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٢٧٩ وما بعدها .

فأما تخصيص الدلالة فهو إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص ، كما حدث فيما أسماء القدماء باسم ( الألفاظ الإسلامية ) التي خصوها بدراسة دلالية مستقلة حيث بينوا أثر الإسلام في تغير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة . يقول أبو حاتم الرازي ، ( ت ٣٢٢ هـ ) « إن أسماء كثيرة مثل ، الأذان والصلاة والركوع والسجود ، لم تعرفها العرب إلا على غير هذه الأصول ، لأن الأفعال التي كانت هذه الأسماء لها لم تكن منهم ، وإنما سنها النبي ﷺ ، وعلمهم إياها فكانوا يعرفون الصلاة أنها: الدعاء ، قال الأعشى ، فإن ذبحت صلب عليها وزمزا ، أي دعاها . وعلى هذا كانت سائر الاسامي<sup>(١)</sup> .

وأما تعميم الدلالة فهو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق إلى دلالة أوسع منه ، غير أننا نلاحظ أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها . مثال ذلك كلمة ( اليأس ) التي يدل معناها المعجمي على الحرب ، ثم أصبحت تطلق على كل شدة . وكذلك كلمة ( الورد ) عندما نطلقها على كل لون من ألوان الزهور وكلمة ( البحر ) عندما تطلق على النهر والبحر معا . وكلمة ( اللسان ) بمعنى العضو ، لم استعمالها بمعنى اللغة<sup>(٢)</sup> .

وأما نقل الدلالة أو تحويلها فيجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علامة دلالية معينة كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس ، وغير ذلك . ويشمل هذا اللون من التغير الدلالي نوعين :

١ - انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين ، أي بسبب الاستعارة .

٢ - انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين ، وهو المجاز المرسل<sup>(٣)</sup> .

مثال التغير الدلالي الأول إطلاق كلمة ( القطار ) على فطر السكة الحديد وأصل معناها المعجمي في العربية القديمة ، الإبل يسير الواحد منها وراء الآخر . ومثل ذلك إطلاق كلمة « المذبح » على « الراديو » وأصل معناها ، « الرجل لا يكتم سرا » . وكذلك إطلاق كلمة « الهاتف » على « التليفون » وأصل معناها الصوت الخفى . وكان أهل الأندلس يستعملون كلمة ( القلادة ) للدلالة على الخزام لأن الخزام يحيط بالوسط كما تحيط القلادة بالعنق<sup>(٤)</sup> .

(١) الزينة ، ١٤٦/١ - ١٤٧ ، وانظر أيضا ابن فارس ، الصحاح ، ٧٨ - ٨٦ .

(٢) انظر د . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٨١ حيث يورد أمثلة أخرى لهذا اللون من التطور الدلالي .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .

(٤) د . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٢٨٥ وما بعدها ، حيث يورد أمثلة أخرى لاستعمالات أهل الأندلس .

وأما النوع الثاني من التغير لعلاقة غير المشابهة فموضعه كلمة ( مكعب ) التي يدل معناها المعجمي على هذا النوع الخاص من الموائد التي يجلس إليها المرء ويكتب عليها . ولكننا نطلقها أحيانا على بعض المصالح الحكومية في مثل قولنا ( مكتب البريد ) ، ( مكتب الصحة ) ومن الواضح أنه ليست هناك مشابهة بين المدلولين مثل النوع الأول ، ولكن بينها نوع من الارتباط . فالمكعب الذي يكتب عليه يوضع عادة في الأماكن التي تدار منها الأعمال ، وعلى ذلك فالفكرتان مرتبطتان في ذهن المتكلم ، أو قل إنهما تنتميان إلى مجال دلالي واحد<sup>(١)</sup> . ومثال ذلك أيضا في العربية القديمة إطلاق كلمة ( الرواية ) على قرية الماء ، والرواية في الأصل البحر الذي يستسقى عليه ، وكذلك إطلاق لفظ ( السحاب ) على المطر ، و ( العنب ) على الخمر و ( السيفة ) للجزء<sup>(٢)</sup> .

وهناك مظاهر أخرى للتغير الدلالي مثل رقى الدلالة والمحطاطها ، والتحول نحو المعاني المضادة وغير ذلك<sup>(٣)</sup> . وكل ذلك يوضح لنا إلى أي مدى يتغير المعنى المعجمي للكلمات مع الزمن . ومن ثم تتحول هذه التغيرات إلى معانٍ معجمية جديدة لا بد للمعجمي أن يتعرض لها أثناء عمله في المعجم ، وهو عمل ، كما قلت ، لا بد أن يتحلى بكثير من الدقة ، خاصة في المعاجم الثنائية اللغة والتي توضح عادة للناطقين بغير لغة الشرح ، فقد يتغير المعنى المعجمي لكلمة ما في إحدى اللغات حتى تصبح له ظلال دلالية Connotation مستحبة أو مقبولة ، في حين أن الكلمة التي تقابل هذا المعنى المعجمي في لغة أخرى لها ظلال دلالية مستهجنة . ولا تقتصر هذه الدلالات البديهة أو المنفرة على الألفاظ الجنسية أو الكلمات الدالة على الأوبئة أو الموت ، بل يدنا علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics على أن مناداته اللجنة أو الأم باسمها الصريح في بعض اللغات يعد شيئا سوقيا أو بذيئا . ومن ثم فعل المعجمي أن يأخذ في الحسبان مثل هذه الاستعمالات وغيرها<sup>(٤)</sup> .

أما في المعجم الأحادي اللغة ، فقد يكون الأمر أكثر دقة ومشقة فيما يتصل بتغير المعاني المعجمية للكلمات . خاصة إذا كان المعجمي يرمى إلى وضع معجم تاريخي ، حيث يجب أن يرتب الدلالات المعجمية المتغيرة للكلمة الواحدة ترتيبا تاريخيا ، وفق استعمال كل كلمة ، مع ذكر شواهدنا ، وهو نوع من المعاجم نشأ وازدهر خلال القرن التاسع عشر في أوروبا تحت تأثير علم اللغة المقارن Comparative linguistics<sup>(٥)</sup> غير أن

(١) د . علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ١٢١ .

(٢) Egecia, op. cit. p. 80.

(٣) وانظر أيضا د . داود حطمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ١٤٠ وما بعدها .

(٤) راجع الفصل الرابع من هذا الباب .

(٥) النظر ، السرطني ، الزهر ١/٣٥٩ — ٣٦٠ .

وانظر أمثلة أخرى مع توضيح العلاقات ، د . عبد العزيز مطر ، لمن العامة ص ، ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٥) راجع د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٣١٠ وما بعدها .

المعجم الوصفي غير التاريخي Synchronic descriptive dictionary لا يحتاج إلى هذا التسجيل التاريخي لتغير الدلالات المعجمية ، وإنما يهتم في المقام الأول بما يمكن أن نطلق عليه التاريخ المعاصر للكلمة . بمعنى أن المعجم يجب أن يذكر في مثل هذا المعجم أن هناك مثلا معنيين معجميين مستقلين لكلمة ما ، ويشير إليهما ، كما يبين أي الاستعمالين هو الأصل ، وأيهما الطارئ الجديد ، خاصة إذا كان التغير الدلالي قد تم عن طريق التوليد أو المجاز<sup>(١)</sup> . مثال ذلك في اللغة العربية كلمات ( القطار ) و ( القاطرة ) و ( السيارة ) و ( الهاتف ) و ( الجريدة ) ... الخ<sup>(٢)</sup> . ومثل ذلك إذا كان المعنى المعجمي الجديد ما هو إلا تخصيص لدلالة معجمية عامة ، ونحو ذلك من التغيرات الدلالية التي لا تحتاج إلى العودة تاريخيا إلى الوراء عن طريق المقارنات اللغوية داخل العائلة اللغوية الواحدة ، لأن هذا العمل من شأن المعجم التاريخي دون المعجم الوصفي الذي يهتم فقط بالدلالات المتداولة والمستعملة في الفترة الزمنية المحددة التي يوضع فيها .

على هذه الصورة نجد أن المعنى المعجمي ، بالإضافة إلى عموميته وتعددده ، فهو أيضا غير ثابت ، يخضع للتغير والتطور . وكل هذا في الحقيقة يؤدي بنا إلى قضية أخرى من القضايا اللغوية المتصلة بدلالة الكلمة ، والتي تواجه أيضا المعجمي ، وهي العلاقات الدلالية ، Semantic relations بين الكلمات ، وهو ما سنخصص له الفصل الثالث من هذا الباب .

Zgusta, op. cit. p. 60

(١)

(٢) انظر ، حلمي تحليل المولد ، ص ٢٠٩ - ٢٢٥ .



## الفصل الثالث

### العلاقات الدلالية

تعتبر العلاقات الدلالية *semantic relations* بين الكلمات من النظريات الحديثة نسبياً في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة ، وهي تتصل بتعدد دلالة الكلمة وغموضها ، كما تعتبر جزءاً علمياً أصح وأوسع في دراسة علم الدلالة ، وهو ما يطلق عليه ( علم الدلالة التركيبي ) *Structural semantics* (١) ومع ذلك فإن علماء العربية وغيرهم أيضاً من علماء اللغة القدماء قد أدركوا جانباً هاماً من طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات فيما درسوه من ظواهر دلالية تتصل أشد الاتصال بهذه النظرية مثل : الاشتراك اللفظي والترادف وغيرها (٢) . غير أن القدماء لم يضحوا ذلك في منهج عام ينطبق على كل اللغات ، كما أنهم لم يربطوا بين فكرة التغير الدلالي وفكرة العلاقات الدلالية كما فعل المحدثون والمعاصرون من علماء اللغة ، ولعل ذلك يرجع إلى أن فكرة التغير اللغوي ، أو تطور اللغة بشكل عام لم تكن من الأفكار التي توجه بشكل مباشر الدراسات اللغوية التقليدية .

وتقوم نظرية العلاقات الدلالية على أساس أن المعنى المعجمي للكلمة يمكن تحليله إلى عناصر أولية (٣) ، حيث تنشأ العلاقة الدلالية بين الكلمة والأخرى بناء على التشابه أو التقارب في المعنى المعجمي لكل منهما ، أو بعبارة أدق بين العناصر المكونة للمعنى المعجمي ، وقد اتخذ علماء اللغة المحدثون من نظرية العلاقات الدلالية ، وخاصة عند علماء المعاجم وسيلة لتحديد ما هية الكلمة وطبيعتها كما سنرى فيما بعد . وقد اعتمد هؤلاء العلماء على عدة مناهج مختلفة في تحليل هذه العلاقة الدلالية بين الكلمات (٤) للتعرف على العوامل التي تؤدي إلى خلق هذه العلاقة الدلالية داخل أي لغة ، بحيث أصبحت معرفة دلالة الألفاظ معرفة شبه دقيقة ترتبط بطبيعة العلاقات الدلالية الإيجابية والسلبية بين الكلمة والكلمات الأخرى التي تشترك معها في المعنى المعجمي ، أو تقترب منه وتنبع أهمية تحديد العلاقة الدلالية عند علماء المعاجم لما يترتب على هذا التحديد من اختيار لمدخل *entry* واحد للكلمة أو تعدد هذا المدخل ، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كانت كلمتان مترادفتان مثلاً أم لا .

(١) راجع : *Lyons, op. cit. vol 1. p 270* ، انظر أيضاً : *Crystal, op. cit. p. 233* .

(٢) راجع السوطي الزهر ، ١ / ٣٦٩ .

(٣) راجع الفصل التالي من هذا الباب .

(٤) انظر الفصل الرابع من هذا الباب .

وفيما يلي سوف نتناول أهم العلاقات الدلالية بين الكلمات :

#### ١ - المشترك اللفظي Homonymy :

وهو من المصطلحات التي أشار إليها القدماء فيما عالجوا من القضايا اللغوية المتصلة بطبيعة العلاقات بين المفردات . ويشير ابن فارس ( توفي ٣٩٥ هـ ) إلى تعدد العلاقات الدلالية بين الكلمات واختلافها فيقول : « ويسمى الشيخان المختلفان بالاسمين المختلفين . وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس ، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو « عين الماء ، و « عين المال » و « عين السحاب » ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو « السيف » و « المهند » و « الحسام » (١) .

والقسم الثاني فيما أشار إليه ابن فارس هو المشترك اللفظي ، وقد حده بعض علماء أصول الفقه بقولهم : هو « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السوء عند أهل تلك اللغة » (٢) .

وقد ظهرت دراسات في اللغة العربية ، منذ وقت مبكر تعالج مشكلة المشترك اللفظي ، ومن الرواد في هذا المجال الأصمعي ( ت ٢١٥ هـ ) وأبو عبيد القاسم ابن سلام ( ت ٢٢٤ هـ ) والمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) (٣) .

غير أن كتاب « المنجد في اللغة » لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراخ ( ت ٣١٠ هـ ) يعد من أهمل الكتب العربية في موضوع الاشتراك اللفظي إذ يحتوي على ما يقرب من تسعمائة كلمة (٤) .

والملاحظ على هذه المؤلفات كما يقول د . أحمد مختار عمر (٥) أنها كانت تهتم ببرد الكلمات وذكر معانيها ، كما كانت تختلف فيما بينها في عدد الكلمات أو عدد الدلالات التي تنسبها إلى الكلمة الواحدة ، ولكنها لم تهتم بتفسير هذه الظاهرة أو معالجتها بصورة دقيقة ، وكان الخلاف بينهم حول وجود الظاهرة في اللغة العربية أو عدم وجودها ، كما

(١) الصاحبي ، ص ١١٦ .

(٢) السيوطي ، الزهر ، ١ / ٣٦٩ .

(٣) انظر المصدر السابق نفس الصفحة ، وانظر عرضاً لمؤلفات هؤلاء الرواد وغيرهم في موضوع الاشتراك اللفظي في كتاب د . أحمد مختار عمر ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٢ وما بعدها .

(٤) انظر مقدمة المنجد في اللغة لكراخ ، تحقيق د . أحمد مختار عمر ، وصاحبي عبد الهادي ، ص ١٢ - ١٧ .

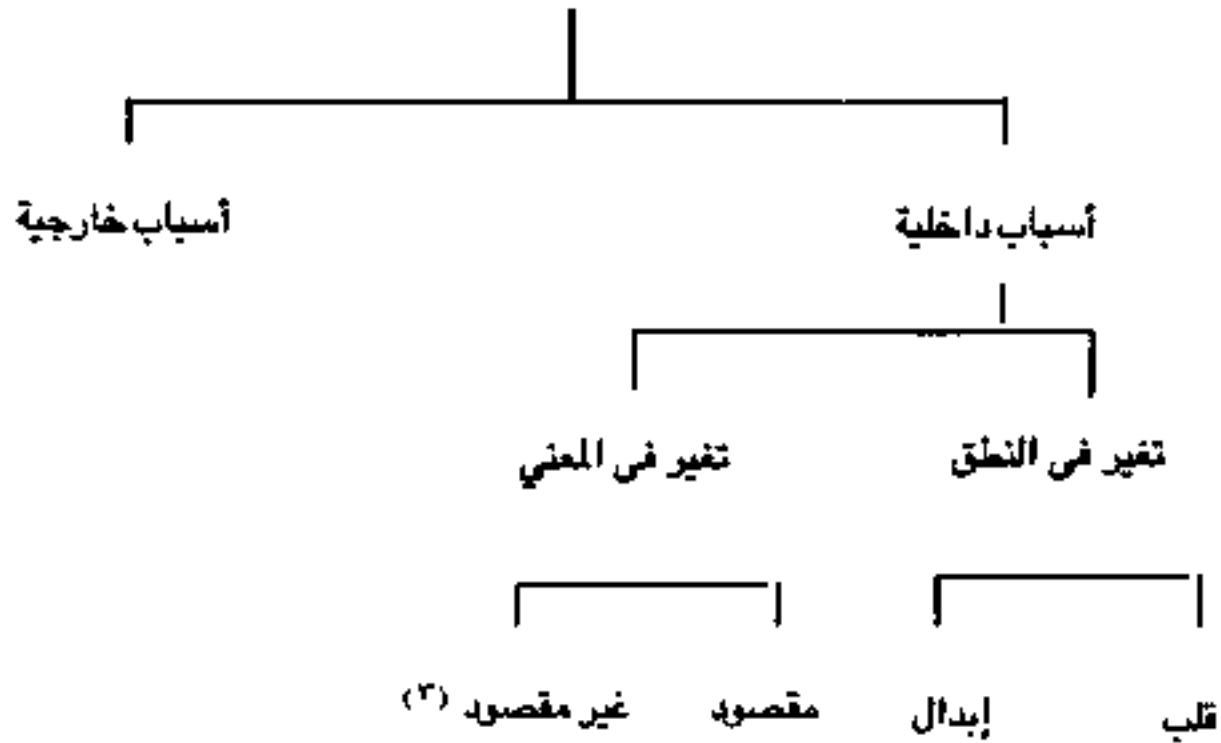
(٥) من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٢ - ١٧ ، وانظر أيضاً د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٨٦ وما بعدها .

سيطر التفكير العقل المنطقي أحياناً على التفسيرات القليلة لهذه الظاهرة فقال بعضهم :  
 بأن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية ، فإذا وزع كل منهما على الآخر لزم  
 الاشتراك<sup>(١)</sup> .

ولكن ابن درستويه ( ت ٣٤٧ هـ ) يرد هذه الحجة العقلية ، مشيراً إلى أسباب  
 وقوع الاشتراك اللفظي بقوله : « فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ،  
 أو أحدهما ضد للآخر ، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ، ولكن قد يجيء الشيء النادر  
 من هذا لعلل .... فيتوهم من لا يعرف العلل أنها لمعنيين مختلفين ، وإن اتفق  
 اللفظان .... وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى  
 اشتبه اللفظان ، وخفى سبب ذلك على السامع<sup>(٢)</sup> . وهو هنا يفسر ظاهرة الاشتراك  
 باختلاف اللهجات ، وتوهم القاريء أو السامع وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين  
 الألفاظ .

وبشكل عام يمكن أن نلخص أسباب وقوع الاشتراك اللفظي في الشكل الآتي :

#### أسباب الاشتراك اللفظي



(١) السوطي ، الزهر ، ٣٦٩/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٣٨٥/١ .

(٣) مقدمة تحقيق كتاب المنجد في اللغة ، ص ٢٢٠ ، وانظر أيضاً د . أحمد مختار عمر ، من لغتها  
 اللغة والنحو ، ص ١٩ .



فأما الأسباب الخارجية فتتحقق حينما تستعمل الكلمة بدلاتين في بيئتين مختلفتين ، بحيث إذا نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو في اللهجة التي تستعمل فيها ، لم يكن هناك اشتراك لفظي . ولكن إذا نظرنا إليها داخل العروة اللفظية العامة للغة حدث الاشتراك . مثال ذلك كلمة ( الضنا ) التي تستعمل بمعنى المرض وتطلق عند طيء على الطفل<sup>(١)</sup> . وكلمة ( السيد ) التي تدل على الذئب ، ولكنها عند هذيل تعنى الأسد<sup>(٢)</sup> ومثل ذلك إطلاق قبيلة تميم كلمة ( الألفت ) على الأعرس . أما قبيلة قيس فتطلق هذه الكلمة على الأحمق<sup>(٣)</sup> .

وأما التغير في طريقة النطق ، سواء عن طريق القلب أم الإبدال فسبب رئيسي أيضاً من أسباب الاشتراك . مثال ذلك ما يشتق من الجذرين ( دام ) و ( دمي ) فإذا أخذنا صيغة استفعل من ( دام ) كانت ( استدام ) ومن ( دمي ) تكون ( استدمي ) غير أن الفعل استدام يستعمل بمعنى استدمي ، وبذلك يصبح لدينا الفعل استدام المقلوب عن استدمي ، والذي يطابق الفعل استدام غير المقلوب عن شيء فيكون معه اشتراكاً لفظياً . ومثل ذلك أيضاً إطلاق كلمة ( الثروة ) على جلد الرأس والغنى ، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو ( الثروة ) بقلب الثاء فاء ، على طريقة العرب في مثل جدث وجدف ، وحثالة وحفالة<sup>(٤)</sup> . وكذلك ما روي من ( دعم الشيء ) قواه ودعمه ، وبمعنى دفعه وطعنه ورماه . وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو دحم بالحاء . وقد تطورت هذه الحاء وجهرت بسبب مجاورتها للثاء المجهورة فلبت إلى نظيرها المجهور وهو العين ، فصارت دعم والتبست لذلك بكلمة دعم بمعنى قوى فنشأة الاشتراك اللفظي نتيجة لذلك<sup>(٥)</sup> . وكذلك نجد اشتراكاً بين الفعلين ( عايط ) من الخياطة . و ( خطا ) من الخطو ، ولكن بقلب خطا إلى عايط . ومثل ذلك ( حلك ) و ( حنك ) وغيرها<sup>(٦)</sup> .

أما التغير في المعنى المعجمي للكلمات فيعضه يتم عن قصد ، والبعض الآخر يتم تلقائياً غير مقصود وجميعها تخضع لقوانين التغير الدلالي التي أشرنا إليها من قبل<sup>(٧)</sup> . غير أن التغير المقصود يتم بكثرة في البيئات العلمية مثلما حدث لكثير من الكلمات في اللغة العربية

(١) كراع ، المنجد في اللغة ، ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) السيوطي ، الزهر ، ص ٣٨١/١ .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٦) انظر أمثلة أخرى على ذلك في مقدمة تحقيق كتاب المنجد ص ٢١ .

وانظر أيضاً فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٣ .

(٧) انظر الفصل الثاني من هنا الباب .

إبان القرون الثلاثة الأولى من الهجرة عندما تحولت كثير من الكلمات عن دلالتها اللغوية  
تأخذ دلالات اصطلاحية في بيعة الفقهاء والمتكلمين وعلماء اللغة وغيرهم<sup>(١)</sup> .

كما يشكل التغير غير المقصود سبباً من أسباب الاشتراك اللفظي ، فقد يحدث لسبب أو  
لآخر أن تكتسب كلمة ما دلالة جديدة، وتبقى دلالتها الأولى مستعملة، فيحدث الاشتراك  
بين الداليتين . مثال ذلك كلمة ( العين ) التي تشير دلالتها المعجمية إلى العين الباصرة ،  
وتستعمل بمعنى عين الماء ، أو الجاسوس ، أو الدلالات التي أفاض في ذكرها القدماء لهذه  
الكلمة<sup>(٢)</sup> . ومثل ذلك أيضاً كلمة ( البأس ) ومعناها المعجمي « الحرب » ، ثم أصبحت  
تدل على كل شدة . وكلمة ( المأثم ) التي تدل على اجتماع الرجال والنساء ، ثم خصصت  
الدلالة على اجتماع النساء في الحزن خاصة . وكذلك ( الخال ) بمعنى المكان الخالي ،  
والعصر الماضي ، والشامة في الوجه<sup>(٣)</sup> .

وقد أدت كثرة المشترك اللفظي على هذا النحو في العربية إلى استفلاله فنيا فذاعت في  
الأدب العربي ظاهرة التورية ، وهي استخدام الألفاظ المشتركة في معان غير واردة فيها ،  
ولذلك استخدمه بعض الناس حيلة للخروج من اليمين المكره عليها<sup>(٤)</sup> .

أما علماء اللغة المحدثون فقد اختلفت نظرتهم عن القدماء بالنسبة لظاهرة الاشتراك  
اللفظي ، ولذلك وجد عندهم مصطلحان يدلان على هذه الظاهرة ، وهما :

١ - المشترك اللفظي Homonymy

٢ - تعدد المعنى Polysemy

وينظر بعض العلماء ، بناء على ذلك ، إلى كل من المشترك اللفظي ، وتعدد المعنى ،  
على أنهما موضوعان مستقلان<sup>(٥)</sup> . بينما يجمع بينهما علماء آخرون على أنهما صورتان  
لظاهرة واحدة هي تعدد المعنى<sup>(٦)</sup> .

ومع ذلك فالمصطلح الأول Homonymy يدل عندهم جميعاً على : كلمة أو أكثر  
تتطابقان في النطق ولكنها تختلفان في المعنى المعجمي لكل منهما . مثال ذلك في اللغة  
الانجليزية كلمة Flour بمعنى بالدقيق أو الطحين . وكلمة Flower بمعنى الزهرة . فإذا

(١) راجع حلمي خليل ، المولد ، ص ٣٠١ - ٣٢٣ .

(٢) السيوطي ، الزهر ، ١ / ٣٧٢ - ٣٧٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١ / ٣٧٦ .

(٤) رمضان عبد التواب ، فصول في لغة العربية ص ٢٩٣ .

(٥) Zgarni, op. cit. p. 80, p. 74 .

(٦) Lyons, op. cit. vol. II 630 .

تشابهت الكلمتان في النطق والهجاء ، فيدل على ذلك مصطلح آخر هو Homography مثال ذلك في اللغة الانجليزية أيضاً كلمة rest بمعنى الباق وبمعنى يستريح<sup>(١)</sup> ولا يُعَدُّ بعض علماء المعاجم هذا النوع من المشترك ، لأن المعول عندهم على الدلالة وحدها<sup>(٢)</sup> .

وأما المصطلح الثاني . وهو تعدد المعنى Polysemy فيستعمل للدلالة على أى كلمة أو جملة لها دالتان أو أكثر . مثال ذلك في اللغة الانجليزية كلمة head بمعنى رأس الإنسان ، ورأس عود الكبريت<sup>(٣)</sup> . ويرى زجوستا Zugsta أن هذا المصطلح ما هو إلا نوع من المصطلحات اللغوية العامة التي تستعمل أحياناً بمعناها اللغوية دون المعنى الاصطلاحي ، لكي تمل على الدلالات المتعددة لكلمة واحدة . ويرى أن من الأفضل تماشى مثل هذه المصطلحات ، وأن نتحدث بدلاً من ذلك عن تزايد معنى كلمة ما ، أو المعاني المختلفة لكلمة ما<sup>(٤)</sup> وبناء على ذلك يحمل دلالة الكلمة بالنسبة للمشارك اللفظي إلى المعنى المباشر أو الدلالة المباشرة direct sence وهي الدلالة التي يجب أن يعول عليها المعجمي . وهذا المعنى المباشر للكلمة عنده هو المعنى الذي تتحدد بالنسبة له بقية الدلالات الأخرى التي يمكن أن نتعرف عليها من خلال مستويات معينة من الاستعمال اللغوي أما الدلالة المباشرة فهي لا تنتمي إلى مستوى محدد في الاستعمال . أو طبقاً للتحليل السيكولوجي للدلالة فهي عبارة عن المعنى المباشر الذي يتبادر إلى ذهن المتكلم عند رؤيته أو سماعه لكلمة ما وهي في حالة الأفراد بعيداً عن أى سياق<sup>(٥)</sup> .

ومعنى هنا أن للكلمة عنده دلالة مباشرة ، ودلالات أخرى تتصل بهذه الدلالة المباشرة ، جاءت عن طريق نقل الدلالة أو تخصيصها أو تعميمها . مثال ذلك كلمة nut حيث يدل معناها المباشر على ثمرة الجوز ، وهي أيضاً اسم يطلق على نوع من الأجهزة ، وبشبه ذلك في العربية كلمة ( البرق ) حيث يدل معناها المباشر على الضوء الخاطف ، أما معناها الاصطلاحي فهو « التلغراف » . وهذه الدلالات الأخرى هي ما يوضع تحت مصطلح المشترك بالمفهوم الاصطلاحي للكلمة في علم اللغة<sup>(٦)</sup> .

غير أنه يمكن القول بشكل عام بأن علماء اللغة يذكرون أنواعاً ثلاثة تدخل في نطاق الاشتراك اللفظي وهي :

(١) Hartmann & stork. op. cit. p. 105

(٢) Zugsta. op. cit. p. 78

(٣) Hartmann & stork. op. cit. p. 120

(٤) Zugsta op. cit. p. 61

(٥) Ibid pp. 63 - 64

(٦) Ibid pp. 62 - 64

١ - تعدد المعنى لكلمة ما نتيجة لا استعمالها في مواقف مختلفة .  
٢ - دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطور الدلالات المقصود وغير المقصود .

٣ - وجود أكثر من كلمة تدل على معناها على معنى ولكنها متحدتان في النطق .  
ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن النوعين الأول والثاني ليسا من المشترك كذلك لا يُعد كلمات النوع الثالث مما يمكن أن يدخل تحت هذا المصطلح إلا ما تباينت فيه الدلالات كل التباين . ولذلك فهو يوافق على ما ذهب إليه ابن درستويه ( ت ٣٤٧ هـ ) من رفض معظم الكلمات التي عدت من المشترك واعتبرها من المجاز<sup>(١)</sup> .

وهو ما ذهب إليه زجوستا Zgusta أيضاً حينما أشار إلى أن المعجمي لا ينبغي له أن يقول بالمشارك اللفظي إلا في حالة التباين التام بين الداليتين حتى ولو كان هناك تطابق تام في النطق ، فإن مثل هذا النوع من الكلمات يعد فقط من المشترك الصوتي Homophony وليس من قبيل المشترك اللفظي ، كما يرى أن على المعجمي أن يصل ما بين رأيه في المشترك وإرادة المتكلمين باللغة<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الخلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد الفرق بين المشترك اللفظي Homonymy وتعدد المعنى Polysmy يتصل أشد الاتصال بتحديد مفهوم الكلمة عندهم لأن المصطلحين يشيران إلى دلالة كلمة واحدة على مدلولين ، وعلى هذا فإن الاشتراك اللفظي ليس اختلاف الدلالة في إطار نفس الكلمة ، بل هو في الحقيقة وجود داليتين أو أكثر لكلمتين أو عدة كلمات ، لأن لكل كلمة صيغة دالة على معنى هي جزء من بنيتها ، فإذا تنوعت واختلفت الصيغ ، تعددت الكلمات ، وبالمثل ، لو تنوعت الدلالات تعددت الصيغ . ومعنى هذا أن تعدد المعنى يعني أن صيغة لغوية واحدة لها أكثر من داليتين إحداها ما اطلق عليها زجوستا Zgusta المعنى المباشر direct sense ، والأخرى هي الدلالة التي حدثت عن طريق تخصيص الدلالة أو نقلها أو المجاز .

وعلى ذلك فالفرق بين الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى قد يتعلق في نهاية الأمر بتحديد صيغة الكلمة لما لها من أثر في تحديد المعنى المعجمي لها . فالداليتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة تعتبران كلمتين مختلفتين في إطار المشترك اللفظي ، ومن ثم يكون لهما مدخلان مختلفان . لكنهما تعتبران كلمة واحدة في إطار تعدد المعنى ، فيكون لهما مدخل واحد في

(١) د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 78 .

المعجم . وهكذا يهدف التمييز بين الأمرين أي ، تعدد المعنى والمشارك اللفظي إلى تحديد المعنى المعجمي لكل منهما ، كما يقوم التمييز بينهما أيضاً عن طريق الاشتقاق ، فكثيراً ما تكون الصيغة اللغوية واحدة ولكنها ذات دلالتين مختلفتين ، ومن جذرين مختلفين ، مثال ذلك كلمة ( الكلية ) في عبارة مثل ( كلية الآداب ) تختلف دلالتها عن كلمة ( الكلية ) في عبارة مثل ( القضية الكلية ) حيث يدل المعنى في العبارة الأولى على مؤسسة أكاديمية هي جزء من الجامعة أما في العبارة الثانية فتدل على العموم والشمول ، ولا علاقة بين الدالتين ، ومن ثم يمكن اعتبارهما كلمتين مختلفتين اتفقتا فقط في الصيغة والوزن ، لأن الكلمة الأولى مأخوذة من كلمة College الإنجليزية في حين أن الثانية مأخوذة من الجذر السامي القديم ( ك ل ل ) الدال على العموم والشمول . ومثل ذلك أيضاً في كلمة ( النوى ) جمع نواة و ( النوى ) بمعنى البعد ، والتشابه هنا بين صيغة الجمع وصيغة المفرد . ولكن على العكس من ذلك نجد الدلالات المختلفة لكلمة ( عين )<sup>(١)</sup> . تمثل دلالات مختلفة لكلمة واحدة من أصل اشتقائي واحد هو الجذر ( ع ي ن ) .

ومن هنا اتخذ المعجميون من الاشتقاق وسيلة للفرقة بين تعدد المعنى والاشترك اللفظي ذلك لأنهم يراعون الجانب العملي كما يقول زجوستا Zgusta<sup>(٢)</sup> ، ولذا نراه يفرق بين الدراسة النظرية لهاتين الظاهرتين وبين العمل المعجمي قائلاً إن على المعجمي أن يأخذ في الحسبان دائماً ظاهرة تعدد المعنى . لأن ذلك سيدفع به إلى دراسة معاني الكلمات دراسة عميقة مستقلة . ومع ذلك فهناك أمران لا بد له من أن يلتفت إليهما بدقة وهما :

١ - أنه سيجد أن اختلاف صيغ الكلمات لا يحدث نتيجة لوجود أو عدم وجود دلالات مختلفة أو علاقات مختلفة بين الكلمات ، وإنما سيجد أيضاً أن الدلالة الوحيدة يمكن أن توجد في عدة كلمات ولكن بدرجات متفاوتة ، ولذلك لا بد له من أن يتعامل في معجمه مع كل كلمة على حدة إذا تأكد أنها من قبيل تعدد المعنى ومن الأفضل أن يجعل لها مدخلاً مستقلاً في معجمه .

٢ - قد يحدث بعض اللبس فيظن أن بعض الكلمات من المشترك أو تعدد المعنى ، وهما ليست كذلك ، والحكم في مثل هذه الحالات للسياق .

وهكذا نجد أن الفاصل في الفرق بين تعدد المعنى والمشارك اللفظي يرجع إلى الصيغة والاشتقاق والسياق أيضاً قبل أن نقول بالمشارك أو تعدد المعنى .

نتفعل بعد ذلك إلى ظاهرة أخرى من الظواهر الدلالية التي تدخل في نطاق العلاقات الدلالية بين الكلمات وهي ظاهرة الترادف .

(١) راجع الزهر ، ١ / ٣٧٢ - ٣٧٥ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 78 .

## ٢ - الترادف Synonymy :

عرفنا أن المشترك اللفظي هو عبارة عن كلمات متشابهة في النطق والكتابة ولكنها مختلفة في الدلالة . وأما تعدد المعنى فهو عبارة عن كلمة واحدة لها أكثر من معنى ، أي أن كلا منها يتصل في النهاية بتعدد المعنى وتشابهه .

أما الترادف فعلى العكس من ذلك ، إذ هو عبارة عن وجود كلمة أو أكثر لها دلالة واحدة ، أي أن الكلمات هنا هي المتعددة ، أما المعنى فغير متعدد . وقد عرف الترادف بعض علماء العربية القدماء بقوله « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد<sup>(١)</sup> .

وقد لفتت ظاهرة الترادف في العربية أنظار العلماء فأولوها عناية ملحوظة وعدها بعضهم من أبرز خصائص اللغة العربية . ويبدل على اهتمام هؤلاء العلماء أن بعضهم قد أفرد كتباً للكلمات المترادفة فألف ابن خالويه ( ت ٣٧٠ هـ ) كتاباً في أسماء الأسد وكتاباً آخر في أسماء الحية ، كما ألف الفيروز آبادي ( ت ٨١٧ هـ ) كتاباً في أسماء « الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف » وكتاباً آخر في أسماء « ترفيق الأسل لتصنيف العسل » ذكر فيه للعسل ثمانين اسماً ، ومع ذلك فلم يستوفها كلها فيما يزعم السيوطي ، ففاته منها اثنان أولهما « الصرعدي » وقد ذكره أبو علي القائل في أماليه . والثاني « السعائيب » الذي ذكره الزجاج في أماليه أيضاً<sup>(٢)</sup> .

وكما اختلفوا حول وقوع الاشتراك اللفظي ، اختلفوا أيضاً حول الترادف ، فأنكره فريق منهم ، وأثبت فريق آخر . وفي هذا الصدد يقول ابن فارس ( ت ٢٩٥ هـ ) : « ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو ، السيف ، والمهند ، والحسام . والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد ، وهو ( السيف ) وما بعده من الألقاب صفات ، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى . وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها ، وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد ، وذلك قولنا ، سيف ، وعضب ، وحسام . وقال آخرون ، ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الأخر . قالوا ، وكذلك الأفعال نحو : مضى ، وذهب ، وانطلق ، وقعد ، وجلس ، ورقد ، ونام ، وهجع . . . . . وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب<sup>(٣)</sup> .

ثم يمضي ابن فارس ملقياً مزيداً من الضوء على هذا الخلاف فيقول : « واحتج

(١) السيوطي : الزهر ، ١ / ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ، ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٣) الصاحي ، ص ١١٤ - ١١٥ .

اصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء  
بغير عبارته ، وذلك أنا نقول في ( لا ريب فيه ) لا شك فيه . فلو كان الريب غير الشك  
لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ . فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى  
واحد (١) .

ثم يوضح رأيه في قضية الترادف فيقول : « ونحن نقول إن في ( قعد ) معنى ليس في  
جلس ألا ترى أنا نقول ، قلم ثم قعد ، وأخذ المقيم والمقعد ( وقعدت المرأة عن  
الحيض ) ، ونقول لناس من الخوارج ( قعدة ) ، ثم نقول ، ( كان مضطجعا فجلس ) ،  
فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن الجلوس المرتفع .  
فالجلوس ، ارتفاع عما هو دونه وعلى هذا يجري الباب كله » (٢) .

ثم يورد على من يرفض وقوع الترادف بين الكلمات قائلاً : « وأما قولهم إن المعنيين لو  
اختلفا ، لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء ، فإننا نقول ، إنما عبر عنه من طريق المشاكلة ،  
ولسنا نقول إن اللفظين مختلفان فيلزمنا ما قالوه ، وإنما في كل واحدة منهما معنى ليس في  
الأخرى » (٣) .

أما ابن درستوبه ( ت ٣٤٧ هـ ) فيبين أسباب نشأة الترادف في اللغة العربية ويرجمه  
إلى اختلاف اللهجات أو المجاز ، أو عدم إدراك الفروق الدلالية ، أو اختلاف الصيغ  
فيقول : « لا يكون فعل وافعل بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك  
في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة مسحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد . كما يظن  
كثير من اللغويين والنحويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في  
نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون  
لذلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنها : بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من  
ذات أنفسهم ، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في  
تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة ، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما  
بينا . أو يكون على معنيين مختلفين ، أو تشابه شيء بشيء » (٤) .

ويؤكد ابن الأعرابي ( ت ٢٣١ هـ ) عدم إيمانه بوقوع الترادف الكامل بين الكلمات  
قائلاً : « كل حرفين أو قعتيها العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في  
صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله » (٥) .

(١) المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٣) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٤) الزهر ، ١ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٥) الزهر ، ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

والى مثل هذا ذهب أبو هلال العسكري ( ت حوالى ٤٠٠ هـ ) ، غير أنه لم يكتف بالبحث النظرى فى ظاهرة الترادف ، وإنما ألف كتاباً يوضح فيه نظريته فى الفروق الدلالية بين المترادفات أسماء « الفروق فى اللغة » وهو يستند على طبيعة العلاقة الرمزية للكلمة لكى يفرق بين الدلالات فيقول فى مقدمة كتابه هذا : « الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضح اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه فى الثانى والثالث إلى خلاف ما أشير إليه فى الأول كان ذلك صواباً ، فهنا ما يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى وعين من الأعيان فى لغة واحدة ، فإن كل واحدة منهما يقتضى خلاف ما تقتضيه الأخر ، وإلا لكان الثانى فضلاً لا يحتاج إليه » (١) .

ومعنى هنا أن أبا هلال العسكري يرى أن الترادف غير حادث لوجود فروق دلالية بين الكلمات ، أو بمعنى آخر أنه يرى أن التطابق الدلالي التام بين الكلمات التى يظن أنها من المترادف غير موجود . ويضرب على ذلك أمثلة كثيرة ، تستغرق الكتاب من أوله إلى آخره . وقد يستند إلى الوظيفة النحوية للكلمة فى إثبات الفرق الدلالي بينهما ، ومعنى هذا أيضاً أن كان يدرك تماماً القيمة الوظيفية للكلمة يقول : « الفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد ، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه تدل على الفرق بينهما فى المعنى » (٢) . ومثل ذلك فى الفرق من جهة الحروف التى تتعدى بها الأفعال كالفرق بين العفو والغفران ، تقول عفوت عنه فيقتضى ذلك محو الذنب والعقاب ، وتقول غفرت له فيقتضى ذلك ستر الذنب وعدم فضحه (٣) . وهو يستند إلى الوظائف الشكلية للكلمات وصيغها فى التفريق بين المعانى ، فنراه يتحدث عن الفرق بين الصفة والاسم ، والصفة والنعمة ، والصفة والحال ، وهكذا (٤) . كما يعتمد على الدلالة فى التفريق بين المدح والتقرىظ فيقول إن المدح يكون للحمى والميت ، والتقرىظ لا يكون إلا للحمى ، وخلافه التأين ، لا يكون إلا للميت ، يقال ابنه يؤبته تأيناً ، وأصل التقرىظ من القرظ ، وهو شيء يدهغ به الأديم ، وإذا دهب به حسن وصلاح قيمته فشبّه مدحك للإنسان الحمى بذلك كأنك تزيد من قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى فى الميت ، ولهذا يقال ، مدح الله ولا يقال قرظه (٥) .

(١) الفروق فى اللغة ، ص ١٣ .

(٢) الفروق فى اللغة ، ص ١٧ .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٣ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٢ .



وعلى هذا المنهج تعض أبو هلال العسكري الفروق الدلالية بين الشفاء ، والمدح والإطراء والمجور والذم والسب ، والشتم ، والعتاب ، واللوم ، والهمز واللمز وغير ذلك (١) .

على هذه الصورة الدقيقة أدرك القدماء قضية الترادف ، وعلى الرغم من اختلافهم حول وقوعه في اللغة ، إلا أن ما ذهب إليه بعضهم مثل ابن فارس وابن درستويه ، وابن الإعرابي ، وأبي هلال العسكري من عدم وجود تطابق دلالي كامل بين المترادفات هو عين ما أسفر عنه البحث الدلالي الحديث والمعاصر فيما قال به علماء اللغة وعلماء المعاجم أيضاً من ندرة وجود الترادف الكامل بين الكلمات (٢) .

وقد عرفوا الترادف كما عرفه القدماء فقالوا إنه كلمتين أو أكثر لهما دلالة متطابقة (٣) غير أنهم حكموا السياق في القول بالترادف بين بضع الكلمات ، وبناء على ذلك عرفوا الترادف تعريفاً آخر فقالوا إن الترادف الخالص أو المطلق يحدث عندما يمكن أن تحمل كلمة محل أخرى في جميع السياقات المختلفة ، وهو أمر نادر (٤) .

وفكرة السياق فيما يتعلق بدراسة الدلالة أدركها علماء العربية القدماء ، كما سنرى ذلك فيما بعد . كما أدركوها بالنسبة للترادف فيما أشار إليه ابن درستويه وابن الإعرابي وغيرهم من العلماء عندما ذكروا عدم معرفة السامع لكلام العرب والعلة فيه ، كما قال ابن درستويه (٥) أو كما قال ابن الإعرابي ربما غمض علينا فلم يلزم العرب جهله ، وهو هنا بمعنى أننا قد نجهد الظروف أو السياق الإجتماعي الذي كانت الكلمات تستعمل فيه ، وبالتالي نظن أنهما من المترادف .

وقد قسم علماء اللغة وعلماء المعاجم في العصر الحديث الترادف إلى درجتين هما :

#### ١ - الترادف المطلق Absolute synonymy :

وذلك في حالة التطابق التام والمطلق بين كلمتين أو أكثر . ويعنى هذا التطابق فيما تشير إليه الكلمة في الخارج designation والدلالات التي توحيها الكلمة أيضاً . Connotation . وهذا الشرط يجعل من الترادف المطلق أمراً نادر الوقوع في أي لغة .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 89 .

(٣) Hartmann & stark op. cit. p. 230 .

(٤) Ibid .

(٥) السيوطي ، المزهر ، ١ / ٣٨٤ .

## ٢ - شبه الترادف Near-synonymy :

وذلك في التشابه الدلالي الواضح بين كلمة أو أكثر ، سواء فيما تشير إليه في الخارج ، أو في الدلالات الموحية والمتضمنة في الكلمة . ولكن هناك اختلاف بينهما فيما أسماه زجوستا Zgusta درجة التطابق Rang of application حيث تستعمل الكلمة في سياق معين ، ولا تصلح الأخرى في نفس السياق ، وكلاهما بمعنى واحد .

ذلك لأن التطابق المطلق في المعنى بين الكلمات يتطلب تطابقاً بين الأصول الثلاثة التي يتركب منها المعنى المجمعى لكل كلمة ، وهي ، كما أشرنا إليها من قبل :

١ - ما تشير إليه الكلمة في الخارج Designation .

٢ - ما توحيه الكلمة إلى الذهن Connotation .

٣ - درجة التطابق Rang of application .

وأي اختلاف بين هذه الأصول يؤدي إلى شبه الترادف . أما التطابق التام بينها فهو الترادف المطلق وهو أمر نادر الحدوث ، فقد تتفق كلمتان في الدلالة على شيء واحد في الخارج ، ولكن الدلالات المتضمنة في كل كلمة منهما قد تختلف مما يؤدي إلى نوع من الترادف ، ومعنى هنا أن الترادف حادث من اختلاف المستويات أو الأشخاص ، أو بعبارة أخرى أن الكلمتين قد تتفقان فيما تشير إليه ولكنها تختلفان في درجة التطابق بالنظر إلى الدلالات الهامشية بالنسبة لسياقات معينة أو أشخاص بعينهم<sup>(١)</sup> .

وقد ترتب على هذا الفهم لظاهرة الترادف أهمية خاصة في العمل المجمعى إذا كثيراً ما يتم شرح معنى الكلمة في المعجم بكلمة أخرى ، وهنا يعني بالضرورة أن الكلمتين بمعنى واحد ، أو على الأقل درجة التطابق بينهما ليست واسعة . غير أن الشرح بالمرادف يسبب في الحقيقة مشكلة مجمعة إذ أنه قد يوقع المستعمل للمعجم في حلقة مفرغة ، وهو ما شعر به أبو زيد الانصاري ( ت ٢١٥ هـ ) فيما رواه حين قال : « قلت لإعرافى ما المهنطىء ؟ قال ، المتكأكىء . قلت وما المتكأكىء ؟ فقال المتأزف . قلت ، وما المتأزف ؟ قال أنت أحق<sup>(٢)</sup> .

وأبو زيد ليس بأحق قطعاً كما ظن الإعرافى ، وإنما كان يسعى إلى معرفة الفروق الدلالية بين كل كلمة فأدخله هنا الإعرافى فيما يطلق عليه علماء المعاجم مصطلح الدور

(١) Zgusta, op. cit. p. 89 .

وانظر أيضاً ، د . دلود حلسي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ٢٧٤ .

(٢) الزهر ، ١ / ٤١٣ .

Circularity لأن شرح له الكلمة بمرادف لها<sup>(١)</sup>. وهو أمر يضع المعجمي في مأزق لا يحسد عليه لأن إدراك الفروق الدلالية الدقيقة بين الألفاظ شبه المترادفة near-synonymy أمر مخوف بالمخاطر ، إذ ليس بين يديه مقياس دقيق يعرف به تلك الفروق ، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يتجاهل وجودها . ومن ثم يقع على عاتقه أن يتبع دائماً التطورات الحديثة في دراسة الدلالة بشكل عام ، والمفردات وعلاقتها ببعضها ببعض بصفة خاصة ، حيث ظهرت في النصف الثاني من هذا القرن عدة دراسات حول الملامح الدلالية بين المفردات ، أو نظرية المجال الدلالي Semantic Field<sup>(٢)</sup> .

وكل ذلك يساعد المعجمي بلا شك على إدراك طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات ، وخاصة فيما يتعلق بالترادف ، وما من شك في أن الوصف العلمي والمنهجي للمادة المعجمية لأي معجم في ضوء نظرية مثل نظرية العلاقات الدلالية هو هدف من أهداف الدراسات اللغوية والمعجمية في المستقبل . ومع ذلك فقد حاول بعض الباحثين تصنيف الألفاظ المترادفة في مجموعات ، وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup> .

١ - الترادف بين مجموعة ألفاظ دخيلة ومجموعة ألفاظ أصلية ، مثال ذلك كلمة « تليفون » الأوربية الأصل telephone والتي عربت بكلمة « الهاتف » ، ومع ذلك فالكلمتان مستخدمتان في اللغة العربية ، ومثل ذلك كلمة « تليفزيون » television وتعريبها « إذاعة مرئية » ، وكذلك أيضاً train و « رتل » والكلمتان مستعملتان في تونس ، وتدلان على ما يطلق عليه في المشرق اسم « القطار » . ومثل ذلك في الكلمة الإيطالية « تياترو » teatro وكلمة « مسرح » . ومع ذلك فثمة فرق في الاستخدام السبالي بين كل كلمة من هذه الكلمات ، فنحن نتكلم أحياناً عن ( الهاتف الذي هتف في ) ، وهو هنا ليس « التليفون » ، كما نذكر ( الرتل من السيارات ) وليس هنا بالقطار ، كما تكتب الصحف عن ( مسرح الجريمة ) وليس هنا بالتياترو ، ومعنى ذلك أن هذه الكلمات ومثلها قد تكون مترادفة في عدد من السياقات ولكنها غير مترادفة في عدد آخر . ومعنى ذلك أيضاً أن القول بالترادف المطلق هو ضرب من المبالغة .

٢ - الترادف بين لفظين من مستويين لغويين مختلفين ، أو عدة كلمات من مستويات لغوية مختلفة . مثال ذلك ( سيارة نقل ) في مصر ، ( شاحنة ) في دول المشرق ، ( محطة بنزين ) في مصر ، ( طلسمية بنزين ) في السودان ، ( بنزينخانة ) في العراق . أما في مجال الأفعال فنجد الفعل ( حجر ) في تونس يرادف « منع » في باقي الدول العربية .

(١) د . محمود فهمي حجازي ، المعجمات الحديثة ص ٥٢ ، وانظر أيضاً ، د . علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ١٥٠ .

(٢) راجع الفصل الخامس من هذا الباب .

(٣) د . محمود فهمي حجازي ، المعجمات الحديثة ، ص ٥٣ - ٥٤ .

٣ - الترادف باختلاف المعنى الانفعالي والتقويمي وهنا نجد ثنائيات من الكلمات ،  
تعبّر الواحدة منها عن دلالة تختلف عن الأخرى ، فقد يوصف شخص ما بأنه  
( محافظ ) ، وهذه كلمة عادية الدلالة ، ولكن وصفه بأنه ( رجعي ) أو ( متزمت )  
يحوي تقويماً سلبياً ، ومع ذلك فالكلمات تكاد تترادف في الاستعمال أحياناً ، وعلى  
العكس من ذلك فإن وصف الشخص بأنه ( مجلد ) يكرسه درجة من الاحترام في عدة  
دول عربية ، ولكنه إذا وصف بأنه ( تقدمي ) أو ( ثوري ) كان محل شبهة في بعض  
الدول العربية الأخرى ، وهكذا .

كذلك حاول بعض علماء العربية المعاصرين<sup>(١)</sup> وضع شروط إذا تحققت أمكننا القول  
بالترادف . وهي شروط قد تصلح هادياً في العمل المعجمي ، وأهم هذه الشروط  
ما يأتي :

١ - الاتفاق في المعنى بين كلمتين اتفاقاً تاماً . فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي  
يكنان يفهم من كلمة ( جلس ) شيئاً لا يستفيده من كلمة ( قعد ) قلنا حينئذ ليس  
بينهما ترادف .

٢ - الاتحاد في البيئة اللغوية ، ولم يفتن المغالون في القول بالترادف إلى مثل هذا  
الشروط ، بل عنوا كل اللهجات وحدة واحدة ، واعتبروا الجزيرة العربية بيئة واحدة .  
والأمر غير ذلك ، فقد تكون اللغة المشتركة أو الفصحى بيئة واحدة أو مستوى واحد من  
مستويات الاستعمال ، لكن لكل لهجة مستوى يختلف عن الأخرى .

٣ - الاتحاد في العصر ، فالحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد  
خاص وزمن معين . فإذا بحثنا عن الترادف يجب ألا نتلمسه في شعر شاعر في العصر  
الجاهل ، ثم نقارن كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً .

٤ - ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر ، مثال ذلك كلمات  
( الصقر ) و ( الزفر ) و ( السفر ) حيث نلاحظ أن واحدة من الكلمات الثلاث تعد  
أصلاً ، وتعد الأخرى تطوراً لها .

ومهما يكن من أمر ، وكيفما كان نشوء هذا القدر من الكلمات المترادفة في اللغة  
العربية فقد أفادت هذه الظاهرة في التوسع في التعبير الفني ، ذلك لأن اللفظ الواحد قد  
يأتي باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس ، وغير ذلك من أصناف البديع  
ولا يتأتى ذلك إلا باستعمال مرادفة مع ذلك اللفظ . كما أمكن بهذه المترادفات أيضاً أن

(١) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

يأتى الشاعر بالأسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة ، كقوله « وهدأ ألى من دونها النأى والبعده »<sup>(١)</sup> . وهكذا نجد أن الترادف في العربية لا يختلف عنه في غيرها من اللغات ولا تنفرد لغة ، بمثل ظاهرة دون الأخرى ، غير أن هناك بعض الظواهر التي قد تنفرد بها العربية مثل ظاهرة التضاد ، وهي لون من ألوان العلاقات الدلالية ، كما ستلونها فيما يلي .

### ٣ - الأضداد :

وهو من الظواهر الدلالية التي تتصل بالعمل المعجمي ، مثلها في ذلك مثل الظواهر الأخرى التي تعرضنا لها من قبل ، كالاتسراك اللفظي والترادف . غير أن التضاد يعد ظاهرة تكاد تنفرد بها اللغات السامية بعامة ، واللغة العربية بوجه خاص . حتى أن بعض علماء المعاجم المعاصرين لم يجد مثلاً لهذه الظاهرة لكي يوضحها إلا من اللغة العربية<sup>(٢)</sup> .

ويقصد بالأضداد في اصطلاح علماء العربية القدماء الكلمات التي تؤدي دلالتين متضادتين بلفظ واحد . يقول ابن الأنباري ( ت ٣٢٧ هـ ) في مقدمة « الأضداد » : « هذا كتاب ذكر الحروف ( يقصد الكلمات ) ، التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف فيها مؤدياً عن معنيين مختلفين »<sup>(٣)</sup> ويقول ابن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) : « ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، سمو الجون للأسود ، والجون للأبيض »<sup>(٤)</sup> .

وقد اهتم علماء العربية القدماء بهذا النوع من الكلمات وحاولوا جمعها من كلام العرب ، وماورد في القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، ثم أفردوها بالتأليف والتصنيف ، وأصبحت هذه الكتب مصدراً أصيلاً من مصادر المعجمات ، ومورداً

(١) أبو ملال المسكوي ، الفروق في اللغة ، ص ١٤ .

(٢) Zgusta, op. cit. pp. 74 - 75 .

(٣) كتاب الأضداد ، ص ١ .

(٤) الصاحبي ، ص ١١٧ . والجون في العبرية « جفان » أو « جالفن » وفي السريانية « جونا » وبرحم على جون ، وتطلق هذه الأسماء على اللون مطلقاً في كلتا اللغتين . و « الجون » لفظة فارسية تقل على اللون مطلقاً . ( انظر هامش ص ١٠ كتاب د . رحبي كمال ، التضاد في ضوء اللغات السامية ) وقد يدل هذا على أن بعض الأضداد هي من الكلمات المفترضة داخل العائلة السامية أو غيرها من اللغات ، وإنما كانت تقل على معناها المعجمي على معنى عام يشترك فيه الضدان مثل الدلالة ، على اللون في كلمة ( الجون ) ( انظر د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٠٢ ) .

لمباحث دلالية مختلفة . وقد حظيت هذه المؤلفات حديثاً بكثير من العناية في النشر والتحقيق<sup>(١)</sup> .

وكل هنا يدل على عناية علماء العربية قديماً وحديثاً بهذه الظاهرة الدلالية ، ولذا نجدهم قد اختلفوا حول وقوعها .

أما القدماء فبعضهم يرى أن التضاد ليس إلا نوعاً من الاشتراك اللفظي Homonymy ، وأثبت السيويني في صدر الفصل الذي عقده للأضداد في كتابه المزهر ، هذا الرأي قائلاً : « هو نوع من المشترك »<sup>(٢)</sup> . وأنكره بعضهم مثل ابن سيده ( توفي ت ٤٥٨ هـ ) الذي قال : « وكان أحد شيوخنا ينكر الأضداد ، وكان ثعلب يقول ، ليس في كلام العرب ضد ، لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً »<sup>(٣)</sup> وقد انتصر الجوليقي ( ت ٥٤٠ هـ ) لهذا الرأي ، ونسبه إلى المحققين من علماء العربية ثم عرض كثيراً من كلمات الأضداد وبين عدم التضاد فيها<sup>(٤)</sup> . ومن الذين أبطلوا الأضداد أيضاً قديماً ابن درستويه الذي ألف كتاباً في إبطال الأضداد كما ذكر السيويني<sup>(٥)</sup> .

بل إن من العلماء من اعتبر الأضداد نقصاً في كلام العرب ولي لغتهم ، وقد رد عليهم ابن الأنباري في كتابه ، محتمكاً إلى السيلاني فقال :

« كلام العرب يصحح بعض بعضاً ، ويربط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منها إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنها بتقديمها وبألى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً . فمن ذلك قول الشاعر :

كل شيء ما خلا الموت جليل والفتى يسمى ويلهيه الأمل

فدل ما تقدم قبل ( جليل ) وتأخر بعده على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير ، ولا يتوهم ذو عقل وتميز أن الجليل هنا معناه العظيم<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر مقدمة كتاب « الأضداد » لابن الأنباري ، ومقدمة تحقيق كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب القزويني .

(٢) المزهر ، ص ٣٨٧ .

(٣) ابن سيده ، المصنف ، ١٣ / ٢٥٩ .

(٤) الجوليقي ، شرح أدب الكاتب ، ص ٢٥٦ .

(٥) المزهر ، ١ / ٣٩٦ .

(٦) ابن الأنباري ، الأضداد ، ص ٢ .

ومعنى هذا أن ابن الأنبارى يرى أن دلالة كلمة ( جنل ) أو معناها المعجمى ، بعيداً عن السياق هو معنى متعدد ومحتمل ، فقد يعنى العظيم واليسير ، إنما هون السياق الذى يحدد هذا التعدد والاحتمال ؛ كما سنرى ذلك فيما بعد<sup>(١)</sup> وفى ذلك يقول « ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التى تقع على المعانى المختلفة ، وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده ، مما يوضح تأويله »<sup>(٢)</sup> .

وهو لا يحاول فى هذا النص أن يفسر نشأة الأضداد فى اللغة العربية بقدر ما يحاول أن يرسى قواعد فى طريقة فهم وإدراك العلاقات الدلالية بين الكلمات ، وبدل على ذلك أنه احتكيم فى الفصل بين مثل هذه الدلالات إلى السياق واستعمال ، المتكلمين للغة لأن اللغة فى نهاية الأمر لا تفهم ولا تتكلم إلا من خلال السياق والقرائن التى يكون فيها الناس أثناء الكلام<sup>(٣)</sup> .

وقد ذهب هذا المذهب أيضاً فى تفسير الأضداد أبو على القالى حينما قال فى أماليه :  
« الصريم ، الصبح ، سمى بذلك لأنه انصرم عن الليل . والصريم الليل لأنه انصرم عن النهار ، وليس هو عندنا ضداً ... والنطفة الماء ، تقع على القليل منه والكثير ، وليس بضد »<sup>(٤)</sup> .

وقد حاول بعض علماء العربية تفسير نشأة الأضداد ، فذهب بعضهم إلى أن أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى ، وضعت هكذا للدلالة على المعنيين المتضادين .

غير أن ابن سيده يرد هذا الرأى قائلاً : « أما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فينبغى ألا يكون قصداً فى الوضع ولا أصلاً »<sup>(٥)</sup> ويرى أن أسباب نشأة الأضداد ترجع إلى أمرين ، إما أن تكون من لغات تداخلت ، أو تكون كلمة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء ففكر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل<sup>(٦)</sup> .

وما من شك فى أن ابن سيده محق فيما ذهب إليه ، فموامل التطور اللغوى ، والجهاز وغيرها من وسائل التغير الدلالي ، قد تكون وراء الكثرة الكثيرة من الكلمات التى قيل أنها من الأضداد . ومعنى هذا أن مثل هذه الكلمات اكتسبت الضدية من الاستعمال ، وهو

(١) راجع الفصل الخامس من هذا الباب .

(٢) الأضداد ، ص ٤ .

(٣) انظر ما ذكر مزجوستا Zgosta حول الأضداد فى العربية 75 - 74 . Zgosta, op. cit. pp.

(٤) السوطى ، الزهر ١ / ٣٩٧ .

(٥) الحمص ، ص ١ / ٦٩١ .

(٦) المصدر السابق ، ص ١ / ٦٩٢ .

ليس أصلاً فيها . ولعل اختلاط المواقف الاجتماعية والنفسية للإنسان يفسر لنا أيضاً جانباً هاماً من وقوع الأضداد في الكلام فقد يأتي على الإنسان حين من الدهر يختلط في نفسه الشك باليقين ، والأمل باليأس ، والفرح بالحزن ، وكلها أضداد تجتمع في نفس واحدة ، حتى يمسر على المرء وضع حدود فاصلة بين كل دلالة وأخرى .

ومع ذلك فإن تحليل كل كلمة إلى عناصرها الدلالية الأولى قد يضع أهدبنا على درجة الاتصال بين الكلمات فيما يتصل بالأضداد ، لأن الكلمة كما نعلم ، من وجهة نظر علماء اللغة المحدثين هي كل ، مركب من عناصر ، لغوية ودلالية ، فإذا حللنا العناصر الدلالية لكلمات الأضداد ، كما يحلل المعاصرون الآن دلالات الكلمات فيما أشرنا إليه قبل ذلك<sup>(١)</sup> وهو ما فطن إلى جانب منه ابن الأثير مفسراً للعلاقات الدلالية بين الكلمات عن طريق الاتساع ، ثم الفصل بين هذه الدلالات عن طريق السياق<sup>(٢)</sup> لأن الاتساع يحول اللفظ إلى رمز ويتعدد معناه المعجمي ، ولا سبيل إلى تحديد دلالاته إلا عن طريق السياق ، يستوى في ذلك الأضداد أو غيرها من المشترك اللفظي أو الترادف<sup>(٣)</sup> .

التحليل الدلالي للكلمات إذن هو السبيل إلى الحكم العلمي على ظواهر العلاقات الدلالية على اختلاف ألوانها . وهو يقيناً الفلج في تلمس أسباب ليست من اللغة في شيء على النحو الذي تصوره بعض القدماء ، على الرغم من أن بعضهم قد وضع يده على تفسير أقرب إلى التحليل الدلالي للعلاقات الدلالية ، كما ذهب إلى ذلك أبو هلال العسكري في تفسير الترادف ، وابن الأثير في تفسير التضاد .

ومع ذلك فهناك عوامل موضوعية قد تؤدي إلى التنازع الدلالي الذي يعطى للفظ أكثر من دلالة ، ومن هذه العوامل بالنسبة للأضداد نجد<sup>(٤)</sup> :

#### ١ - دلالة اللفظ على العموم :

فقد يكون المعنى المعجمي للكلمة عاماً ، ثم يتمخص هذا المعنى . مثال ذلك كلمة ( الطرب ) وأصل معناها الخفة تصيب الرجل لشدة الفرح أو الجزع ، أما الضد فقد أتى من تخصيص الدلالة على الحزن . ومثل ذلك كلمة ( المأتم ) ، ومعناها المعجمي النساء يجتمعن في الحزن والفرح ، ثم خصصت الدلالة باجتماعهن في الحزن . فحدث الضد .

(١) راجع الفصل الثاني من هذا الباب .

(٢) الأضداد ، ص ٨ .

(٣) راجع الفصل الثالث من الباب الثاني .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٢ - ٣١٠ .



## ٢ - التناؤل والتشاور :

وهما من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته . فقد يتشاجم من ذكر كلمة ، وقد يتفاهل بذكر أخرى . واللغة تعكس ذلك كله . وهو ما يفسر لنا بعض كلمات الأضداد . مثال ذلك كلمة ( المفازة ) وأصل معناها المعجمي النجاة من الهلاك ، واشتقاق الكلمة من الجذر ( ف و ز ) يؤكد ذلك . أما إطلاقها كاسم من أسماء الصحراء ، وهي تدل على الهلاك والموت عند العرب ، فمن قبيل التناؤل . ومثل ذلك أيضاً كلمة ( السليم ) فإن إطلاقها على اللدنيغ من باب التناؤل ، ومن هنا يحدث الضد .

## ٣ - التهكم والسخرية :

وهما من العوامل التي تؤدي إلى قلب الدلالة وتحويلها إلى الضد . مثال ذلك كلمة ( التعزير ) وأصل معناها في العربية التعظيم ، ومنه قوله تعالى : « وتعزروه وتوقروه ، غير أنها تستعمل في معنى التصفيف واللوم والتأنيب تهكماً وسخرية . ومثل ذلك إطلاق كلمة « العاقل » على الجاهل الأحمق على سبيل السخرية والتهكم

## ٤ - الحروف من الحسد

وهو ينبع من ارتباط الكلمة بالسحر في المعتقدات القديمة التي نجد آثاراً لها في بعض البيئات والقبول ، وهو ما يفسر بعض كلمات الأضداد حينما يطلق العرب على الفرس الجميلة والفرس القبيحة كلمة ( شوهاء ) أو حين يطلق على المرأة العاقلة الكاملة ( بلهاء ) ومثل ذلك إطلاق كلمة ( الخشيب ) على السيف المصقول ، وكل ذلك اتقاء الحسد والحرف من الشر

## ٥ - التغير الصوتي

وهو من العوامل التي تؤدي إلى وفروع التصاد . حيث يؤدي تغير بعض أصوات الكلمات إلى خلق كلمات ترتبط فيما بينها بعلاقة الضدية . مثال ذلك الفعل ( ضاع ) الذي يدل على الاختفاء والظهور معاً . والأصل فيه جدر ( صيح ) أما دلالة الظهور فهي من الجذر ( صوع ) ثم تطور الفعلان إلى صورة واحدة هي ( ضاع ) ( يدل على هذا الفرق صورة المضارع ، إذ هي بمعنى الفقد تكون ( ضاع - يضيع ) وبمعنى الظهور تكون ( ضاع - يضيع ) . ومثل ذلك قولهم ( تلحاح ) بمعنى أقام وثبت وبمعنى زال وذهب ، حيث نجد أن الدلالة الثانية كانت في الأصل لكلمة أخرى هي ( تلحاحل ) ثم حدث تغير صوتي قدمت فيه اللام وأخرت الحاء ، أي قلب مكاني كما في ( جذب ) . و ( جذب ) ومن هنا حدث الضد .

## ٦ - دلالة الصيغة الصرفية :

حيث تحتل الصيغة الصرفية ، كما ذكرنا من قبل ، أكثر من دلالة (١) . مثال ذلك صيغة « فاعل » التي تأتي بمعنى « فاعل » أحياناً مثل : سمع وعلم وقدير كما تأتي أيضاً بمعنى « مفعول » في مثل : دهن بمعنى مدهون ، وكحيل بمعنى مكحول ، وجريح بمعنى مجروح . ومن هنا قالوا بالتضاد في الغريم بمعنى الدائن والمدين ، القنيس بمعنى القانص والمقنوص . ومثل ذلك في صيغة فاعل التي تستعمل أحياناً بمعنى مفعول ، ومن ثم قالوا بالضد في خائف بمعنى مخوف وكذلك في عائد ، وعارف .

وهكذا نرى من خلال فكرة العلاقات الدلالية بين الكلمات أن المعنى المعجى في نهاية الأمر معنى عام ومتعدد ومحتمل . ويأتي التخصيص ، أو بمعنى آخر ، يأتي تحديد العلاقة بين الكلمات عن طريق وضعها في سياقها الأصلية . ويصدق هذا القول على المشترك اللفظي والترادف والتضاد ، هي جميعاً ظواهر لغوية نشأت وحدثت نتيجة لتلك العمومية والتعدد الذي يتصف بهما المعنى المعجى . وعلى ذلك فنقول مثلاً بأن ألفاظ الأضداد أو الترادف أو المشترك اللفظي قد وضعت أساساً لكي تعمل على هذه العلاقات الدلالية أمر تعوزه الدقة وتنفي حقائق اللغات وسنة التطور اللغوي ، وإنما جاءت هذه العلاقات الدلالية بين الكلمات نتيجة للاستعمال والتطور .

غير أن فكرة العلاقات الدلالية التي تناولناها في هذا الفصل تحصل أشد الاتصال بنظرية أخرى انبثقت في الدرس الدلالي المعاصر هي نظرية المجالات الدلالية . وكلتا النظريتين تقومان في الحقيقة على أساس أن الدلالة المعجمية لأي كلمة من الممكن أن تعمل إلى عناصر Compounds أساسية ، وبالوصول إلى هذه العناصر نستطيع أن نحدد طبيعة العلاقات الدلالية ، وكذلك طبيعة المجالات التي تربط بين الكلمات ، وهو ما سنخصص له الفصل التالي من هذا البحث .

(١) راجع الفصل الثالث من الباب الأول .



## الفصل الرابع

### المجالات الدلالية

في الفصل السابق عالجتنا جوانب مختلفة من العلاقات الدلالية بين الكلمات ، والتي يمكن حصرها فيما على :

- ١ - أن الكلمة الواحدة قد يكون لها أكثر من مدلول ، كما في المشترك اللفظي .
- ٢ - أن عدة كلمات مختلفة قد يكون لها مدلول واحد ، كما في الترادف .
- ٣ - أن كلمة واحدة قد يكون لها دلالتان متضادتان ، وهو التضاد .

وفي هذا الفصل سنتعالج جانباً آخر من جوانب العلاقات الدلالية بين الكلمات ، وهو يتصل بنظرية المجال الدلالي Semantic field وهي نظرية تتصل لى كثير من جوانبها بفكرة العلاقات الدلالية ، ذلك لأن علم اللغة المعاصر بناء على هاتين النظريتين زجرع الفكرة التي كانت سائدة من قبل ، والتي كانت تنظر إلى الكلمات على أنها وحدات دلالية ومعجمية مستقلة ومتناثرة لا صلة بينها ، ولكن بعض العلماء أثبتوا الصلات الدلالية بين الكلمات بمثابة فيما أشرنا إليه من قبل من ظواهر دلالية<sup>(١)</sup> .

وتقوم نظرية المجال الدلالي على أساس تنظيم الكلمات في مجالات أو حقول دلالية تجمع بينها ، فهناك مثلاً مجالات تتصل بالأشياء المادية كالألوان والزهور والنباتات والمساكن . وهناك مجالات أخرى تعبر عن جوانب غير مادية مثل الحب والفن والدين وغيرها . ومن ثم حاول العلماء تصنيف الكلمات طبقاً لمدى علاقتها بمجال دلالي معين . والأصل في هذه النظرية هو التسليم بوجود علاقات دلالية بين مجاميع معينة من الكلمات ، فمثلاً كلمة ( نبات ) ترتبط من الناحية الدلالية بكلمة ( شجرة ) وبغض النظر عن الخصائص الدلالية التي يمتاز بها كل كلمة عن الأخرى ، وترتبط كلمة ( شجرة ) بكلمات أخرى لها نفس العلاقة مثل كلمتي ( الخضرة ) أو ( الأخضرار ) اللتان تؤديان بدورهما إلى أنواع من الأشجار والنباتات .

وهكذا نجد مع كل خطوة نخطوها عدداً من الكلمات التي ترتبط فيما بينها برباط دلالي واضح أحياناً ، وغفلى أحياناً أخرى . وهو ما يطلق عليه علماء اللغة المعاصرون اسم نظرية المجال الدلالي Semantic field أو field theory وهي من أهم نظريات البحث اللغوي الحديث التي بدأت على أيدي مجموعة من العلماء في أوروبا وأمريكا في النصف

<sup>(١)</sup> Lyons, op. cit. pp. cit p 100 - 103

الأول من هذا القرن ، غير أنها تطورت واتخذت لنفسها مناهج في التحليل على أيدي مجموعة أخرى من العلماء في السنوات العشرين الماضية<sup>(١)</sup> . وقد بدأت هذه النظرية عن طريق ملاحظة العلاقات الدلالية مثل علاقة الترادف وغيرها ، ثم أدت هذه الملاحظات إلى فكرة المجال الدلالي ، وخاصة في نطاق مجموعات من الكلمات واضحة مثل الكلمات التي تدل على القرابة Kinship أو التي تدل على الصداقة والحب ، أو الكلمات الخاصة بالحياة البحرية ، أو الألفاظ القانونية في مجال قانوني معين<sup>(٢)</sup> . كل تلك الكلمات ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد هو مجالها الدلالي ، بحيث أننا إذا أردنا أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة في هذه المجالات أو الحقول ، يجب أن نبدأ أولاً بتحديد العلاقات الدلالية التي ترتبط بها الكلمات فيما بينها داخل هذا المجال أو ذلك ، لأن الكلمة طبقاً لهذه النظرية لا تتحدد قيمتها الدلالية في نفسها ، وإنما تتحدد بالنسبة لموقعها الدلالي في داخل مجال دلالي معين .

كذلك قد ترتبط مجموعة أخرى من الألفاظ ذات مجال دلالي معين بمجموعة أخرى من الألفاظ ذات مجال دلالي آخر بحيث تكشف الدراسة الدلالية لكل مجموعة على حدة أن هناك ارتباطاً دلالياً بين هذه المجموعة المختلفة من الكلمات ، وبذلك تكون سلسلة من الحلقات المتصلة كل حلقة تمثل مجموعة ترتبط بالأخرى غير أن هذا اللون من الدراسة لم يتم حتى الآن على وجه الاستقصاء في أي لغة من اللغات .

وفكرة المجال أو الحقل الدلالي على هذا النحو قد تفسر لنا إلى حد كبير تلك الرسائل اللغوية الأولى التي وصلت إلينا من مؤلفات علماء العربية مثل الأصمعي ( ت ٢١٦ هـ ) والتي استفوا مادتها من أفواه العرب في وسط الجزيرة العربية حيث كانوا يسألون البدر ويكتبون عنهم . وقد وصل إلينا من مؤلفات هؤلاء اللغويين ما ألف الأصمعي وفي بعض هذه الرسائل تبين بوضوح جانباً هاماً من جوانب فكرة المجال الدلالي ممثلة في تلك الرسائل التي أحصت الألفاظ المتصلة بمجال واحد . مثال ذلك رسائل الأصمعي عن الإبل ، والحمل ، والشاة ، والوحوش ، وخلق الإنسان ، والنبات ، والشجر ، وغير ذلك . ورسائل غيره عن النخل والكروم والبر وغير ذلك<sup>(٣)</sup> .

بل لعل ترتيب بعض المعاجم العربية القديمة حسب الموضوعات مثل الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤ هـ )<sup>(٤)</sup> ، والمختصر ، لابن سيدة

Lyons, op. cit. p. 90

(١)

Kgusta, op. cit. p. 103.

وانظر أيضاً

Ibid, p. 160

(٢)

(٣) راجع د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٠٤ وما بعدها ، حيث يعرض

لبعض الرسائل اللغوية الخاصة بموضوعات محددة ، والتي وصلت إلينا من مؤلفات الأصمعي .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ ، حيث يعرض د . رمضان عبد التواب لموضوعات هذا الكتاب وطريقته ترتيبه .

( ت ٤٥٨ هـ ) ، الذي نعرف من مقدمته أنه اعتمد على كثير من الرسائل اللغوية الأولى التي جمعت الألفاظ وفق موضوعات معينة ، أو بمعنى آخر ، وفق مجالات دلالية معينة<sup>(١)</sup> . ومثل ذلك نجده في كتاب فقه اللغة للعالبي ( ت ٤٢٩ هـ ) أيضا ، وكل ذلك يشكل حقلًا بكرًا للدراسات اللغوية طبقا لنظرية المجال الدلالي أو الحقول الدلالية .

ومهما يكن من أمر فإن علماء اللغة المعاصرين قد بدأوا هنا اللون من الدراسات الدلالية على مجموعات محددة من الألفاظ ذات المجال الدلالي المحدود مثل ألفاظ القرابة Kinship ، ومجموعة ألوان الطيف basic colour terms<sup>(٢)</sup> ومن المهم أولا ، قبل أن نتعرض لنتائج هذه الدراسات أن نتعرف على منهج التحليل الدلالي الذي يتبع عادة في مثل هذا اللون من الدراسة . وقد بدأ هذا المنهج بمحاولة التعرف على العلاقة الدلالية بين كلمتين أو أكثر . ومن طريقة التحليل هذه سنجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين نظرية العلاقات الدلالية ونظرية المجال الدلالي . وفي هذا الصدد يقدم لنا العالم الأمريكي هـ سيدني لامب H Sydney Lamb<sup>(٣)</sup> نماذج من العلاقات الدلالية التي تربط بين الكلمات والتي تجرى على النحو التالي :

١ - قد تكون للكلمة الواحدة أكثر من دلالة ، وهو ما نسميه بتعدد المعنى Polysemy مثال ذلك : كلمة ( جنول ) بمعنى مجرى الماء ، وكلمة ( جنول ) بمعنى جنول الضرب أو جنول المحاضرات مثلا .

٢ - أن عدة كلمات مختلفة قد يكون لها مدلول واحد وهو الترادف Synonymy مثال ذلك ، كلمة ( كبير ) و ( عظيم ) و ( ضخم ) .

٣ - أن بعض الكلمات لها دلالة مركبة ، مثال ذلك كلمة ( أب ) يمكن أن نحللها إلى عنصرين دلاليين هما : ولد + ذكر ، وكلمة ( والدة ) يمكن أن نحللها أيضا إلى عنصرين هما : والد + أنثى . وكلمة ( ريم ) تدل أيضا على : خزال + أنثى .

٤ - هناك كلمات إذا ركبت معا أصبحت لها دلالة تختلف تماما عن دلالتها وهي في حالة الأفراد . مثال ذلك :

أ - جناح المسلمون : للدلالة على البريد

(١) انحصص ١٠/١

Lech, op. cit. p. 232

(٢)

Lamb; Sydney. Lexicology and Semantics. pp. 43-54

(٣)

an article in " Linguistics " 34, by Archibald Hill

- ب — أصابع زنب : لتوع من الحلوى  
 ج — آجر الصك : للشئ المهم  
 د — كيمياء الفرح : للدلالة على النبهذ<sup>(١)</sup>

٥ — هناك ثنائيات من الكلمات كل منها تدل الكلمة على عكس الأخرى ، مثال ذلك : كبير وصغير ، فوق وتحت ، طويل وقصير .  
 ٦ — هناك بعض الكلمات تتضمن دلالة كلمات أخرى . مثال ذلك كلمة ( نبات ) تتضمن ( شجر ) و ( شجرة ) تتضمن ( نخلة ) .

فإذا حاولنا أن نصف أو نحلل هذه الظواهر الدلالية بطريقة منهجية فسنجد أننا في حاجة إلى التفرة الدقيقة بين الكلمة وبين الدلالة . أو بمباراة أخرى لا بد أن نفصل بين مفهوم الكلمة كينية لغوية ، وبين ما تدل عليه . ولذلك سنستعمل مصطلح ( الوحدة المعجمية ) Lexem للدلالة على البنية اللغوية للكلمة في المعجم . كما سنستعمل مصطلح ( الوحدة الدلالية ) Sememe للدلالة على المعنى أو ما ترمز إليه الوحدة المعجمية . وذلك باعتبار أن الوحدة الدلالية ما هي إلا عنصر واحد فقط من عناصر المعنى ، أو الدلالة للوحدة المعجمية التي قد تتعدد وحداتها الدلالية أحيانا .

وسنبدا أولا بالملاحظة الأولى التي ذكرناها وهي أن كلمة ما قد يكون لها أكثر من معنى ، وهنا نستطيع أن نعبر عن تلك العلاقة طبقا للمصطلحات السابقة فنقول : إن الوحدة المعجمية ( Lexem ) يمكن أن ترتبط بأكثر من وحدة دلالية ( Sememe ) مثال ذلك كلمة ( جنول ) بمعنى مجرى الماء وبمعنى جنول الضرب أو جنول المحاضرات ، وهي العلاقة التي أشرنا إليها من قبل بمصطلح ( تعدد المعنى ) Polysemy<sup>(٢)</sup> .

أما الملاحظة الثانية فقد كانت عن كلمات مختلفة لها نفس الدلالة مثل كلمة كبير وعظيم وضخم . وفي هذا الصدد يمكن أن نقول بطريقة علمية أكثر دقة إن الوحدات المعجمية المختلفة يمكن أن ترتبط بوحدة دلالية واحدة وهي العلاقة التي أشرنا إليها من قبل تحت مصطلح الترادف Synonymy<sup>(٣)</sup> وهنا نجد أنه من الصعب إثبات وجود الترادف

(١) انظر أمثلة كثيرة من هذا النوع من العبارات الاصطلاحية في :  
 الثعالبي ، نثر القلوب ل المضاف والمنسوب ، صفحات : ١٦٨ ، ١٧٣ ، ٣٥٠ ، ٥١٩ ، ٦٥٨ ،  
 ٦٦٥ ، على التوالي .

انظر أيضا ، الشهاب الحفاجي ، شفاء القلب ، ص ٧ ، ٧٠ ، ١٠٩ وغيرها .

(٢) راجع الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣) راجع أيضا الفصل الثالث من هذا الباب .

المطلق في أى لغة . لأن ذلك معناه أن الوحدات المعجمية تتطابق تطابقاً تاماً مع الوحدات الدلالية لهذه الكلمات ، وهو أمر يمكن أن نتبين خطأه إذا أعلننا في اعتبارنا التطابق داخل السياق أو التركيب ، وليس في حالة الأفراد فقط . فكلمة كبير مثلاً في عبارة مثل ( كبير العائلة ) تختلف عن كلمة عظيم في عبارة مثل ( رجل عظيم ) . غير أن ذلك لا يُلغى ظاهرة الترادف ما دمت لا نبحث عن الترادف التام أو المطلق .

أما الترادف النسبي فهو موجود بين الكلمتين ، إذ أن كلا منهما تشترك في جزء من دلالة الأخرى أو بعبارة أخرى فإن كلا منهما تشترك مع الثانية في وحدة دلالية واحدة هي الدلالة على المكانة المادية أو المعنوية . أما في الاشتراك اللفظي أو تعدد المعنى فسنجد أن وحدتين دلاليتين متصلان بوحدة معجمية واحدة .

فإذا انتقلنا إلى الملاحظة الثالثة ، وهي وثيقة الصلة بنظرية المجال اللالي ، كما سنرى ، فسنجد أن بعض الكلمات لها دلالات يمكن تحليلها إلى أجزاء أو عناصر Components دلالية . وطبقاً للمصطلحات التي استعملناها من قبل يمكن القول بأن بعض الوحدات المعجمية تتصل بمجموعة مركبة من الدلالات .

وبناء على ذلك سنجد أن الوحدة المعجمية ( ريم ) تتصل بوحدين دلاليين يمكن أن نطلق عليهما ( غزال ) و ( أنثى ) . ولعلنا قد لاحظنا من قبل أن الوحدة المعجمية ( جنول ) تتصل أيضاً بوحدين دلاليين هما الدلالة على جنول الماء ، والدلالة على جنول الضرب . طير أن هذا النوع من العلاقات الدلالية يختلف تماماً عما نحن بصدده لأن الوحدة المعجمية ( جنول ) إما أن تدل على جنول الماء أو تدل على جنول الضرب ، بينما الوحدة المعجمية ( ريم ) تدل على داليتين معاً هما ( غزال + أنثى ) في نفس الوقت .

ومثل ذلك بالنسبة للوحدة المعجمية ( أب ) ، حيث تدل على الوالد الذكر كما تدل عند المسيحيين على القس . وهذا مثال لتعدد المعنى . غير أن الوحدة المعجمية ( أب ) تدل أيضاً ، وفي نفس الوقت ، على وحدتين دلاليتين معاً هما ( والد + ذكر ) ومعنى هذا أن الوحدة المعجمية ( أب ) تتصل بوحدين إحداهما متصل بدلالة واحدة هي القس ، والأخرى تتصل بداليتين معاً هما ( والد + ذكر ) .

وهكذا نجد أننا قد استطعنا أن نضع أيدينا على وحدة جديدة تقع بين الوحدة المعجمية ( Lexeme ) والوحدة الدلالية ( Sememe ) يمكن أن نطلق عليها ( العلامة الدلالية ) ( Sememic Sign ) .



وبناء على ذلك نستطيع القول بأن الوحدة المعجمية ( أ ب ) تتصل بعلامتين دلالتين هما ( والد + ذكر ) وهي الوحدة المعجمية الأولى . أما الوحدة المعجمية الثانية فهي كلمة ( قس ) . كما سنلاحظ أيضاً أن العلامتين الدلالتين ( والد + ذكر ) لا تؤدي بنا إلى الوحدة المعجمية ( أ ب ) أو ( قس ) وإنما تقودنا أيضاً إلى وحدات معجمية أخرى مثل ( بابا ) و ( بابي ) و ( الرجل الكبير ) .... الخ .

نتقل بعد ذلك إلى الملاحظة الرابعة وهي أن هناك تراكيب معينة ، من عدة كلمات يصبح لها معنى يختلف عن معناها وهي في حالة الأفراد ، وهذه الملاحظة يمكن أن نصوغها في مصطلح علمي فنقول إن الوحدة الدلالية Sememe يمكن أن تتصل بتأليف أو تركيب Combination من الوحدات المعجمية Lexemes . ومثل هذا التركيب نسميها التراكيب الاصطلاحية Idioms . مثال ذلك ( جناح المسلمين ) و ( أصابع زينب ) و ( كيمياء الفرج ) وغيرها<sup>(١)</sup> . حيث نجد أن وحدة دلالية واحدة تتصل بتركيب مكون من عدة وحدات معجمية وهذا النوع من العلاقات الدلالية عكس اتجاه العلاقة الدلالية التي في : ( غزال + أنثى ) و ( والد + ذكر ) . حيث نجد أن العلامة الدلالية (أنثى) تتصل بنوع من الدلالة المركبة هي ( أنثى + غزال ) بينما تتصل العلامة الدلالية في قولنا ( جناح المسلمين ) و ( أصابع زينب ) أو غيرها من التراكيب الاصطلاحية بمركب أو تأليف من وحدات معجمية : جناح + المسلمين ، أصابع + زينب .. الخ حيث تدل معاً على وحدة دلالية ، واحدة ، وليس على وحدة دلالية مركبة

أما الملاحظة الخامسة فقد كانت عن ثنائيات من الكلمات لكل ثنائي منها دلتان إحداهما عكس الأخرى . مثال ذلك كبير وصغير ، مرتفع ومنخفض ، طويل وقصير .... الخ .

والمصطلح الذي يدل على هذا النوع من العلاقات الدلالية هو التقابل Antonymy . وهناك في الحقيقة أكثر من طريقة لتجميع الوحدات المعجمية ، تدل على دلالات متقابلة .

فلو نظرنا مثلاً إلى الكلمات : ( اقرب - ابتعد ) و ( حضر - ذهب ) و ( كبير - صغير ) و ( طويل - قصير ) و ( ذكر - أنثى ) و ( مرتفع - منخفض ) فنجد أنها جميعاً مشتركة في علاقة التقابل هذه ، غير أن كل ثنائي فيها يتقابل بطريقة مختلفة ، ومعنى هذا أن هناك أكثر من علاقة دلالية في إطار مصطلح التقابل .

(١) سبق أن أشرنا إلى هذا اللون من التركيب الاصطلاحية ، والتي عرض لها الثعالبي في كتابه ، « ثمار القلوب » ، كما ذكر بعضاً منها الشهاب الحفاجي في « شفاء الغليل » وهي لون من ألوان التراكيب الاصطلاحية العربية التي تحتاج إلى دراسة دلالية ولغوية مفصلة . وقد عرضنا إلى جانب منها في كتابنا « للولد » ، انظر ص ٤٧١ - ٤٨٤ من هذا الكتاب .

ففي ثنائيات مثل ( كبير - صغير ) و ( طويل - قصير ) و ( مرتفع - منخفض )  
سنجد أن الكلمة الثانية في كل ثنائي منها تنفي دلالة الكلمة الأولى ، لأن كلمة صغير  
معناها « ليس كبيراً » ، بينما كلمة قصير تعني « ليس طويلاً » وهكذا .

ولكن تلك العلاقة غير صحيحة بالنسبة لثنائيات مثل : ( حضر - ذهب ) و  
( ابتعد - اقرب ) لأن معنى ( لا يحضر ) لا تدل على الذهاب ، أى لا تدل على معنى  
( ذهب ) ، والاختلاف بين الكلمتين هنا يتصل بما يسمى : الاتجاه Direction في  
الدلالة ، لأن الفعل ( حضر ) يدل على التحرك في اتجاه المتكلم ، أما الفعل ( ذهب )  
فيدل على التحرك في الاتجاه المقابل ، أى بعيداً عن المتكلم . ولعل ذلك يكون أكثر  
وضوحاً في ثنائي مثل ( ابتعد - اقرب ) . ومعنى هذا أن الكلمتين ( حضر - اقرب )  
و ( ذهب - ابتعد ) لا تستعملان فقط في الدلالة على التحرك في اتجاه المتكلم أو بعيداً  
عنه ، وإنما لهما بالإضافة إلى ذلك دلالة أعم من ذلك ، وهى الدلالة ، على الاتجاه  
مطلقاً

ويستعمل مصطلح unmarked أى ( دون علامة ) أو غير مميز للإشارة إلى كلمات  
مثل ( ذهب ) أما كلمات مثل ( حضر ) و ( اقرب ) فيستعمل للإشارة إليها مصطلح  
marked أى كلمة ذات علامة ، أو مميزة . وذلك بالنسبة للمتكلم ، ويمكن أن توضح  
ذلك بالتحليل حيث نقول ، إن الكلمة ذات العلامة في مثل هذه الثنائيات تحوى على  
عنصر إضافي يمكن أن تطلق عليه عنصر الاتجاه ، كما أشرنا من قبل . ومن ثم فالعلامة  
الدلالية Sememic sign في كلمات مثل ( حضر ) و ( اقرب ) تؤدي إلى وحدتين  
دلالتين هما الحركة + الدلالة على الاتجاه وعلى ضوء ذلك يمكن أن ننظر أيضاً إلى ثنائيات  
مثل ( كبير - صغير ) و ( طويل - قصير ) ، و ( مرتفع - منخفض ) حيث نجد  
أن في كل ثنائي منها كلمة ذات علامة marked ، وأخرى دون علامة unmarked ذلك  
لأن معنى كلمة ( صغير ) هو « ليس كبيراً » . في حين أن كلمة كبير تدل على عكس ،  
أو مقابل كلمة صغير ومعنى هذا أن كلمة ( صغير ) ، دون علامة أما كلمة  
( طويل ) فكلمة ذات علامة ، وهكذا . والكلمة ذات العلامة هى التى تحوى ، كما  
أشرنا من قبل على عنصر إضافي ، وهو في مثل هذه الحالات عنصر النفي أو الإثبات .  
وعلى هذا الأساس يمكن أن نحلل كلمة ( صغير ) على أنها تعنى ليس كبيراً ، ومثل ذلك  
كلمة ( منخفض ) تصبح ، ليس مرتفعاً ، وكلمة ( قريب ) ليس بعيداً ، وهكذا .

وبناء على ذلك فإن العناصر المكونة لمثل هذه الكلمات هى في الواقع عناصر معجمية  
ولست عناصر دلالية ، لأن كلا منهما عبارة عن علامة معجمية Lexemic sign تتصل  
بوحدين معجميين هما : ليس + كبير ، في حالة كلمة مثل ( صغير ) أو ، ليس +  
مرتفع في حالة كلمة مثل ( منخفض ) .

نتقل بعد ذلك إلى الملاحظة الساذجة والأخيرة ، وهي الملاحظة التي يقوم على أساسها التحليل الدلالي في إطار نظرية المجال الدلالي والتي تبين جانباً كبيراً منها في الملاحظات السابقة . والملاحظة هي أن دلالة بعض الكلمات متضمنة في دلالة كلمات أخرى ، مثال ذلك دلالة كلمة ( نبات ) المتضمنة في كلمة ( شجرة ) . مهما كانت الخصائص الدلالية لكلمة ( نبات ) فالذي لا شك فيه أن كلمة ( شجرة ) لها أيضاً نفس الخصائص ، غير أن كلمة ( شجرة ) تمتاز بخصائص أخرى ، بالإضافة إلى تلك التي تشاركها فيها كلمة ( نبات ) . ويمتاز هذا المركب الدلالي بأن له مستويات متعددة .

فكلمة ( نبات ) مثلا تقودنا إلى كلمات مثل : شجرة — شجرة — أشجار — أزهار — نخل .. الخ . وكل كلمة من هذه الكلمات تقودنا بدورها إلى فروع أكثر عمقا ودقة . فكلمة ( شجرة ) قد تقودنا إلى كلمة ( مخضرة ) . وهذه تؤدي إلى المخضرة الدائمة ، والمخضرة غير الدائمة . وهاتان بدورهما تؤديان إلى أنواع من النباتات الدائمة المخضرة ، وغير الدائمة ، وهكذا ، مع كل خطوة سنصادف دائما كلمات ذات دلالات أكثر دقة وأكثر تحديدا ، وهو نوع من المجالات الدلالية قد تختلف فيه اللغات لأن لكل لغة تركيبها الدلالي الخاص بها . يضاف إلى ذلك أن هناك اختلافا كبيرا لا يمكن تجاهله بين كل متكلم وآخر فيما يتصل بمعرفة بالأجزاء الدقيقة من هذا التصنيف الدلالي ، الذي قد يختلف في بعض الحقول الدلالية من لغة إلى لغة ، ومن بيعة إلى بيعة داخل اللغة الواحدة . فالمجال الدلالي للنباتات والأشجار يختلف بالنسبة للمتكلمين باللغة العربية مثلا عن المتكلمين باللغة الإنجليزية .

وتقدم لنا الدراسات التي قامت حول بعض المجالات الدلالية مثل ألوان الطيف Colour spectrum أو ألفاظ القرابة Kinship نموذجاً واضحاً من هذا الاختلاف<sup>(١)</sup> فلو نظرنا مثلا إلى ألوان الطيف فس نجد أنها تمتد على مساحة لونية من اللون الأحمر في طرف ، واللون القرمزي في الطرف الآخر ، ونحن نعرف من علم الطبيعة Physics أنه لا توجد حدود طبيعية فاصلة بين أي لون من هذه الألوان داخل هذا المجال الدلالي ، وكل محاولة لتقسيم هذه الألوان هي محاولة عشوائية اصطلاحية تختلف من لغة إلى لغة ومعنى هذا أن للدلالة على الألوان من الأمور النسبية مثلها في ذلك ، مثل الدلالة بشكل عام في داخل كل لغة . وفكرة نسبية الدلالة هذه هي التي قادت علماء اللغة المعاصرين إلى فكرة المجال الدلالي<sup>(٢)</sup> . القائمة على بحث دلالة كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى التي ترتبط معها بمجال دلالي واحد ، وفق منهج التحليل الدلالي الذي سبق عرضه في الصفحات الماضية .

Leech, op cit. p. 232.

(١)

Lyons, op. cit vol I. p. 246.

(٢)

وبناء على ذلك قام العالمان « برلين » و « كاي » Berlin and Kay عام ١٩٦٩ م بدراسة ألوان الطيف في عدة لغات بهدف الوصول إلى قوانين عامة تخضع لها الدراسة الدلالية في كل اللغات ، على أساس أن هناك نوعا من الوحدة التي تحكم اللغات الإنسانية ، وخاصة في إدراك المعنى ، أو فهم الدلالة وهو ما يطلق عليه في علم اللغة المعاصر اسم universal semantics (١) . فقد لاحظ هذان العالمان أن الكلمات الدالة على ألوان الطيف يمكن ترجمتها بسهولة من لغة إلى أخرى ، دون أن يكون هناك قرابة أو خصائص لغوية مشتركة بين اللغتين . ومن ثم افترضوا وجود قوانين عامة تحكم اللغات فيما يتصل بدلالة الألفاظ بغض النظر عن القرابة اللغوية بينها . ولكي يبرهنوا على صحة هذه النظرية قاما بجمع المادة اللغوية وهي الكلمات الدالة على ألوان الطيف من اثنتين وعشرين لغة مختلفة ، بعضها من اللغات المعروفة مثل العربية ( اللهجة اللبنانية ) واليونانية والإنجليزية والعبرية والروسية واليابانية والمجرية ، وبعضها من اللغات الوطنية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بحيث شملت هذه المادة اللغوية عدة عائلات لغوية مختلفة لا صلة بينها (٢) . ثم قاما بعد ذلك بتصنيف هذه اللغات طبقا لعند الألفاظ التي تحتويها كل لغة وتدل على لون أو أكثر من ألوان الطيف الأساسية وهي : الأبيض white ، الأسود black ، الأحمر red ، الأخضر green ، الأصفر yellow ، الأزرق blue ، البني brown . الأرجواني purple ، القرمزي pink ، الرمادي gray ، البرتقالي orange . فوجدا أن هناك ألفاظا تدل على ألوان محددة لا بد أن تحتوي عليها كل لغة ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - جميع اللغات التي تم فحصها تحتوي على كلمات تدل على اللونين الأبيض ، والأسود .
- ٢ - إذا كانت هناك لغة تحتوي على ثلاثة كلمات تدل على الألوان فلا بد أن يكون أحد هذه الثلاثة يدل على اللون الأحمر .
- ٣ - إذا احتوت لغة على أربع كلمات فلا بد أن يكون من بينها كلمة تدل على أحد اللونين ، إما الأخضر أو الأصفر ، وليس الإثنين معا .
- ٤ - إذا احتوت لغة على خمس كلمات فلا بد أن يكون من بينها كلمتان تدلان على اللونين الأخضر والأصفر .

Berlin and Kay, Basic colour terms, pp. 1-2

(١)

Leech op. cit. p. 232.

وانظر أيضا

Berlin and kay. op. cit. p. 45.

(٢)

٥ - إذا احتوت لغة على سبع كلمات ، فلا بد أن يكون من بينها كلمة تدل على اللون الأزرق .

٦ - إذا احتوت لغة على سبع كلمات ، فلا بد أن يكون من بينها كلمة تدل على اللون البني brown .

٧ - إذا احتوت لغة على ثمانى كلمات أو أكثر ، فلا بد أن يكون من بينها كلمات تدل على الألوان :

الأرجوانى purple والقرمزي pink والبرتقالى orange والرمادى gray ، كلها أو بعضها<sup>(٢)</sup> .

ومعنى هذا أن الألفاظ الدالة على ألوان الطيف الأساسية في جميع اللغات تبدو كما لو كانت منحدره عن تصور أو إدراك حسي ثابت لهذه الألوان . وطبقا لهذا التصنيف أيضا الذى تحول بطريقة ما إلى عدد من الرموز أو الكلمات المحددة في كل لغة تبعا لتصورها التاريخي يؤكد ذلك أن الخلاف بين كل لغة وأخرى في عدد الكلمات الدالة على الألوان ، لا يعكس أى خلاف في طبيعة الإدراك الحسي لهذه الألوان عند المتكلمين بأى لغة من اللغات ، أو حتى بين المتكلمين بلغة واحدة مما يوحي بأن هناك أصولا عامة تحكم الإدراك الدلالي في كل اللغات وإن اختلف التعبير عنها بكلمات ، أو بمعنى آخر ، برموز تختلف من لغة إلى لغة أخرى

وكما درست الكلمات الدالة على ألوان الطيف على هذا النحو ، درست أيضا في ضوء نظرية المجال الدلالي للكلمات الدالة على القرابة ، Kinship . فقد قام العالمان لوتزبرى وجودنف Lounsbury and Goodenough وهما من علماء الأنثروبولوجيا بدراسة الكلمات الدالة على القرابة وعلاقتها بالثقافات الإنسانية المختلفة<sup>(١)</sup> على أساس أن دلالة هذه الكلمات ترجع كلها إلى تصور إنساني أصيل انحدرت منه هذه الدلالات التي ترتبط فيما بينها برباط وثيق . فمثلا إذا أردت التعرف على الدلالة الدقيقة لكلمة ( أب ) كان من اللازم علينا أن نبحث هذه الصلافة في ضوء ألفاظ القرابة الأخرى مثل أم ، أخ ، أخت ، ابن ، بنت ، عم ، خال ، عممة ، حالة ، جد ، جدة . والطريقة التي يمكن تطبيقها لتحديد العلاقات اللغوية والمعايير التي يمكن أن نحدد بها الدلالة كل كلمة هي أن نبدأ بتحديد دلالة كلمتين من هذه المجموعة دلالية مثل ( أب ) و ( أم ) لكي نحدد

Berlin & kay, op. cit: p.p. 2-3

Lyons, op. cit. vol I, p. 258 - 247.

Leech, op. cit. pp. 237 - 247.

(١)

وانظر أيضا :

(٢)

العلامة الدلالية الفارقة بينهما ، وهي هنا مثلا الجنس<sup>(١)</sup> وهذه العلامة الدلالية تصلح كمتيار للتمييز بين كلمات أخرى في المجموعة مثل ، أخ ، وأخت ، وعم ، وعممة ولكن هذه العلاقة لا تكفي إذ أن الفرق بين الأب والإبن والجد مثلا هو فرق في السن والجيل أيضا .

وهذه علامة أخرى دلالية أخرى . وهاتان العلامتان لا تكفيان بدورهما ، أعنى الجنس أو السن والجيل . ومن ثم ينبغي أن تضاف إليها علامة أخرى للتمييز بين العام والخاص . وهو اتجاه القرابة ودرجاتها . وهذه المعايير تميز بين ألفاظ القرابة بحيث تكون دلالة كل كلمة منها هي مجموعة العلاقات الدلالية ، من هذه المعايير المذكورة . وعلى هذا نخرج بالتحديدات الأساسية لدلالة الكلمات الدالة على القرابة ، والتي يرى بعض العلماء أنها تنبثق في معظم اللغات عن أصل واحد . ومن ثم يستندون إلى نظرية المجال الدلالي لإثبات ذلك . وعادة ما يستخدمون في الإشارة إلى العلامات الدلالية رموزا محددة لكي تسهل عملية التحليل والدراسة<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من اختلاف علماء اللغة المعاصرين حول ما يسمى بعلم الدلالة الشمولي *universal semantics* والتي تخضع له كل اللغات في مجالات دلالية معينة<sup>(٣)</sup> ، إلا أن الدراسة المعجمية والدلالية للكلمات قد استفادت إلى حد كبير من التحليل الذي قدمته فكرة المجال الدلالي . وذلك في التعرف على الدلالة الدقيقة للكلمات . كما استخدمت فكرة التحليل إلى عناصر دلالية ذات علامة وعناصر دلالية دون علامة ، وغيرها من طرق التحليل الدلالي التي قدمنا طرفا منها في بداية هذا الفصل ، إلى حل مشكلة الترادف حلا علميا ، كما أن المقارنة بين مجموعة من الكلمات ذات مجال دلالي واحد وأخرى ذات مجال دلالي يتصل بالمجموعة الأولى يساعد إلى حد كبير على إدراك طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات ، ولاشك أن المعجمي لا بد أن يستفيد وينتفع إلى مثل هذه المجالات الدلالية باعتبارها ثمرة من ثمرات الدراسة الدلالية التي يستفيد منها في عمل المعجم<sup>(٤)</sup> . ذلك أن المعجمي هو الشخص الوحيد الذي يتعامل مع مجموعات كبيرة من الكلمات . ومن ثم إذا أخذ في الحسبان ، سواء قبل إعداد المعجم أو أثناء إعداده ، فكرة المجال الدلالي ، حينئذ

Ibid, p. 241 - 212.

(١)

Ibid, p. 248.

(٢)

Lyons, op. cit, vol. 1 p. 247.

(٣)

Zgusta, op. cit, pp: 101 - 103.

(٤)

يستطيع أن يضع يده على التغيرات الدلالية للكلمات وأبعادها وعلاقتها من خلال دراسته لهذه المجموعات من الكلمات بعد تقسيمها إلى مجالات دلالية محددة .

كما يساعده هذا المنهج من البحث الدلالي على وضع شروح وتعريفات دقيقة للمعنى المعجمي لكل كلمة سواء أكان المعجمي المؤلف معجما أحادي اللغة أو ثنائي اللغة . كذلك يستطيع أن يعثر على التشابه الدلالي بين لغتين أو أكثر بل يستطيع أن يضع أيدينا حقا على العناصر الدلالية المشتركة بين كلمات لغتين أو أكثر ، وخاصة فيما يتصل بمحل دلالي واحد ، أو بنفى وجود مثل هذا التشابه .

وهكذا نجد أن نظرية المجال الدلالي ، وطرق التحليل العلمي التي تقدمها في مجال الدراسات الدلالية ، تقدم للمعجمي وغيره من المهتمين بدراسة الدلالة مساعدات كبيرة سواء في بناء المعجم أم في الدراسات الدلالية بشكل عام ، لأن تحديد المجالات الدلالية ، ثم بحث الكلمات داخل كل مجال دلالي وفق معايير تناسب هذا المجال يعطينا في نهاية الأمر مجموعة السمات والعلامات الدلالية التي تميز كل كلمة عن الكلمات الأخرى داخل المجموعة بحيث إذا تطابقت كلمتان في كل السمات والعلامات الدلالية اعتبرنا الكلمتين مترادفتين مثلا ونحن على ثقة مما نقول .

وهذا اللون من الدراسة الدلالية يحتاج في اللغة العربية إلى تطبيق نجد له أساسا صالحا فيما خلفه لنا علماء العربية القدماء من مصنفات لغوية كالمعاجم الموضوعية والرسائل اللغوية ، والتي سبق أن أشرنا إليها في هذا الفصل .

ولكن هل تتوقف معرفتنا لدلالة الكلمة على علاقتها بالكلمات الأخرى فقط ، من حيث أن كل منها كلمة مفردة بعيدة عن الاستعمال ؟ أم أن وضع الكلمة في سياق Context معين مع كلمات أخرى ، بعيدة عن مجالها الدلالي يضيف إليها دلالات أخرى أو ألوانا وأنواعا أخرى من الدلالات التي يخلقها الاستعمال في سياق معين . لا شك أن للسياق أيضا دوره في مزيد من التحديد لدلالات الكلمة . وهو ما سنخصص له الفصل الخامس والأخير من هذا البحث .

## الفصل الخامس الدلالة والسياق

حينما قال علماء البلاغة إن « لكل مقام مقال » و « لكل كلمة مع صاحبها مقام » وقعوا في الحقيقة على عبارتين من جوامع الكلم تصلفان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية وحدها . وإذا كان علماء البلاغة قد تمثلوا تماماً فكرة المقام ، وحكموها في كثير من أحكامهم النقدية والبلاغة ، إلا أن علماء اللغة المحدثين كانوا أكثر التفاتاً للتفاصيل التي تعبط بالمقام والسياق ودورها في تحديد الدلالة بطريقة منهجية ، لأنهم أدركوا ، كما أدرك من قبلهم أيضاً ، علماء البلاغة وعلماء اللغة أن من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال . يدل على ذلك حديث القدماء والمحدثين عن الترادف والمشارك اللفظي وغيرهما من ظواهر تعدد المعنى للكلمة المفردة . وهاتان الصفتان من صفات المعنى المعجمي تقود إحداها إلى الأخرى ، لأن إذا تعدد معنى الكلمة ، تعددت بالتالي احتمالات القصد منها . وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدد المعنى . ذلك لأن الكلمة في المعجم أو في حالة الأفراد لا تفهم إلا معزولة عن السياق أو المقام . ولذلك توصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات ، بل إن وجود الكلمات في المعجم هو وجود مصطنع لأن الكلمات وجدت لكي تستعمل لا لكي تحفظ . ومن ثم فإن وضع الكلمات في المعجم هو الخطوة الأولى في سبيل استعمالها ، وليس من أجل حفظها . وبناء على هذا التصور يختلف مفهوم المعجم عند المحدثين عنه عند القدماء . ومن ثم ندرك مدى قصور المعجم العربي القديم وكثير من المعاجم العربية الحديثة ، لأنها لم تنظر إلى الكلمات من خلال الاستعمال . وإنما نظرت إلى المعجم على أنه وسيلة لحفظ اللغة ، كما كانت تستعمل في العصر الجاهلي وصدر الإسلام أو ما سمي بعصر الاحتجاج<sup>(١)</sup> .

الكلمات في المعجم إذن ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق ، ومن ثبوت ذلك لما يأتي بالضرورة تعدد معناها ، واحتماله في حالة الأفراد . والأمثلة على صدق ذلك أكثر من أن تحصى . فمثلاً الفعل (ضرب) الذي أحصى له المستشرق دوزي في معجمه استعمالات كثيرة تبيّن منها إلى أي مدى يدل هذا الفعل في التراكيب التي أحصاها على أكثر من معنى هي :

أطلقه	بمعنى	١ - ضرب مدفعا
أشعل	بمعنى	٢ - ضرب النار

(١) راجع حلسي تحليل ، المولد ، ص ١٩٥ - ٢٠٨ .



زمر	بمعنى	٣ - ضرب البوق
قبض	بمعنى	٤ - بينا أنا في السوق ضرب على شرطى
منعه	بمعنى	٥ - ضرب على يديه
وشى	بمعنى	٦ - ضرب فيه عند الخليفة
تشاؤروا	بمعنى	٧ - ضربوا بينهم المشورة
اقترعوا	بمعنى	٨ - ضربوا القرعة
آذاه	بمعنى	٩ - ضربة كلمة
لطمه	بمعنى	١٠ - ضربه كفا
نظر	بمعنى	١١ - ضرب بعينه
فكر	بمعنى	١٢ - ضرت بعقله
أبطل	بمعنى	١٣ - ضرب الإسلام الجاهلية
الحسد	بمعنى	١٤ - ضربة العين
كشفت عن الطالع أو نجم <sup>(١)</sup>	بمعنى	١٥ - ضرب الرمل

ومثل ذلك أيضاً نجد في كلمة (صاحب) في السياقات الآتية :

مالكة	بمعنى	١ - صاحب البيت
صديقى	بمعنى	٢ - صاحبي
رفيق	بمعنى	٣ - صاحب رسول الله
منتفع	بمعنى	٤ - صاحب المصلحة
مستحق	بمعنى	٥ - صاحب الحق
مستقسم <sup>(٢)</sup>	بمعنى	٦ - صاحب نصيب الأسد

ومعنى هذا أن الكلمة في حال انمزالها لا تدل إلا على دلالات عامة ، أو بمعنى آخر تدل على معقول أو متصور Concept كما قال إدوارد ساير E. Sapie<sup>(٣)</sup> من هنا يأتي التعدد والاحتمال في المعنى المعجمي للكلمة . ويمكن أن ندرك أبعاد ذلك إذا أخذنا في اعتبارنا أموراً ثلاثة هي :

١ - أن الكلمة يمكن أن تستعمل للدلالة على أى جانب من جوانب طبقات وحوادث متعددة ينتمى إليها المعنى ، كأن تستعمل مثلاً كلمة (زهرة) للدلالة على كل أنواع الزهور ، على اختلاف ألوانها وأنواعها .

(١) Dozy, op. cit., Tom II, pp. 2-7.

(٢) د . محمد حسان ، اللغة العربية ، منهاجها ومحتاجها ، ص ٣٤ .

(٣) language, pp. 13-17.

٢ - أن الكلمة قد تشير أحياناً إلى مفهوم واسع وعريض ، فكلم من الأشياء مثلاً من الممكن أن نصفها بكلمة ( كبير ) أو ( صغير ) ، وكلم من الأشياء تنضوي تحت كلمة ( نبات ) أو ( أثمار ) .

٣ - أن الكلمة قد تكون ذات دلالات متعددة ، كأن تكون من المترادف أو المشترك اللفظي ، أو من قبيل تعدد المعنى ، أو الأضداد<sup>(١)</sup> . وعلى العكس من ذلك كله نجد أن تحديد المعنى ودقته هما نتيجة واضحة وملبوسة لوضع الكلمة في جملة أو تركيب ، كما رأينا في الأمثلة السابقة . ومعنى هذا أن هذا التحديد نتيجة لاستعمال الكلمة في سياق سواء أكان هذا السياق لغوياً Linguistic Context أم اجتماعياً Situational Context<sup>(٢)</sup> .

وقد أدرك علماء اللغة قديماً وحديثاً هذه الوظيفة الهامة للسياق ، بل أن فكرة السياق ودلالته على المعاني الحقيقية للكلام مطروحة في الفكر الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو فقد تحدث أفلاطون في كتابه « فيدروس » عن مراعاة مقتضى الحال في الخطابة ، وكذلك عرض أرسطو في كتابه « فن الشعر » لموضوع مقتضى الحال ، وأشار إلى أن الفكرة هي القدرة على إيجاد اللغة التي يقتضها الموقف ويتلاءم وإياه<sup>(٣)</sup> . وحديث عبد القاهر الجرجاني عن النظم والسياق ودورهما في تحديد قيمة الكلمة ودلالاتها حديث قديم شائع بين الباحثين<sup>(٤)</sup> . ويقول فنسريس « الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات إنما هو السياق ، إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً ، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة ، بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها . والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية<sup>(٥)</sup> » .

غير أن الفضل في إعادة الحياة إلى نظرية السياق مرة أخرى يعود إلى العالم الإنجليزي فوثر Farth الذي صاغ من فكرة السياق نظرية علمية قد تلتقى في بعض جوانبها مع آراء القدماء ولكنها بلا شك تختلف من حيث المنهج وطريقة التطبيق ، مما جعل منها نظرية كاملة في دراسة المعنى<sup>(٦)</sup> . فقد كان يرى أن على عالم اللغة إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي أن يبدأ أولاً بوصف وتحليل الظواهر اللغوية المتصلة

Zgusta, op. cit., pp. 47-48.

(١)

Hatmann & Stork, op. cit., p/51.

(٢)

(٣) د . محمد غنيمي هلال ، المواقف الأدبية ، ص ١٧

(٤) راجع دلائل الإعجاز ، صفحات ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٠ على سبيل المثال .

(٥) اللغة ، ص ٢٣١ .

Robins, A short Hist., of Ling. p. 231.

به ، ومحلولة تقميدها وفقاً لخواصها ووظائفها في التركيب . وهذا المبدأ الأساسي هو محور منهج عام في دراسة اللغة عنده . وهو يقوم على ثلاثة أركان أساسية هي :

أولاً : أن يعتمد كل تحليل لغوي على سياق الحال أو المقام Context of situation مع ملاحظة كل ما يتصل بهذا المقام أو السياق من عناصر وظروف وملابسات وقت الكلام الفعلي والتي تتمثل فيما يلي :

١ - شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من شهد الكلام إن وجدوا ودورهم .

٢ - العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي وقت الكلام .

٣ - أثر الكلام في المشتركين فيه كالافتتاح أو الألم أو الاغراء أو الضحك ، أو غير ذلك<sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أن من أهم خصائص السياق أو المقام عند فirth هو إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي .

ثانياً : وجود تحديد بيئة الكلام المدروس لأن تحديد البيئة يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى ، أو بين لهجة وأخرى ، لأن اللغات واللهجات ، كما نعلم تختلف فيما بينها حتى في الوطن الواحد اختلافاً كبيراً ، وهذا الاختلاف يترتب عليه ضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التي تحتضن اللغة المراد دراستها ، كما يجب أن تكون اللغة المدروسة مقصورة على نوع واحد أو مستوى كلامي واحد ، كلغة المثقفين ، أو لغة العوام ، أو لغة النثر أو لغة الشعر<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : يجب تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى لكي نصل إلى المعنى ويبدأ هذا التحليل وفق الترتيب الآتي :

١ - التحليل النحوي .

٢ - التحليل

(١) انظر د . محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٣٣٩ .

وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني للجزء ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) د . كمال بشر ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

وانظر أيضاً د . محمود السمران ، اللغة والمجتمع ص ٧٤ وما بعدها .

٣ - التحليل الفونولوجي .

٤ - التحليل الصوتي<sup>(١)</sup> .

مع ملاحظة أن هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق ، حيث تقود كل مرحلة إلى الأخرى ، حتى نصل في النهاية إلى المعنى اللغوي للكلام .

ومفهوم المعنى عند فوثر ليس شيئاً في الذهن أو العقل ، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين اللفظ والصورة الذهنية للشيء ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في موقف معين ، ويحددها لنا السياق ، ولا سبيل إلى الوصول إلى هذا المعنى إلا بالسير في مراحل وخطوات التحليل التي أشرنا إليها من قبل . ولتوضيح ذلك بالمثال نقول ، إن معنى كلمة ( ولد ) مثلاً ، هو المحصلة الأخيرة لعدد من الوظائف والخصائص يوضحها لنا التحليل الآتي<sup>(٢)</sup> :

١ - كلمة ( ولد ) عبارة عن مورفيم حر مركب من عدد معين من الفونيمات<sup>(٣)</sup> . وهذه الفونيمات على هذا النحو من الترتيب هي جزء من معنى الكلمة ، وذلك بما لها من اتصال بهذه المجموعة من الفونيمات دون غيرها . أي أن تكوين هذه الكلمة على هذه الصورة الصوتية بالذات جعل لها معنى خاصاً يختلف عن كلمة ( بلد ) مثلاً ، أو ( وجد ) أو ( ولع ) التي تتكون كل منها من فونيمات قد تتشابه مع ما في كلمة ( ولد ) ولكنها مختلفة في البعض الآخر ، وفي طريقة الترتيب أيضاً ، مما يؤدي إلى اختلاف معنى كل كلمة عن الأخرى .

٢ - كلمة ( ولد ) لها معنى معجمي يختلف أيضاً عن معنى كلمات مثل : بلد - وجد - ولع . نترك ذلك إذا ما استبدلنا كلمة ( ولد ) بهذه الكلمات في جملة ، معينة مثل ( ولد نحيل ) فإذا قلنا ( بلد نحيل ) لم يستقم المعنى . ومثل ذلك في بقية الكلمات الأخرى .

٣ - كلمة ( ولد ) لها معنى صرفي معين ، نترك ذلك بعد القيام بعملية إحصائية للسياقات الصرفية التي تستعمل فيها هذه الكلمة ، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه السياقات عن طريق التوزيع الشكلي للكلمة وذلك على النحو التالي :

(١) د . كمال بشر ، المرجع السابق .

(٢) انظر د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ١٧٥ - ١٧٨ .

(٣) يمكن تحليل هذه الكلمة فونولوجياً على النحو الآتي :

/ و / + / ضمة + / ل / + / ضمة + / د / في حالة الوقف .

(٢)	(١)
( اسم )	( فعل )
وَلَدٌ	وُلِدَ
وَلَدَانِ	وُلِدَتْ
أَوْلَادٌ	وُلِدْتُ
وَلَدَانِ	وُلِدْنَا
وَلَدٌ ... الخ	وُلِدُوا ... الخ

فجزء من معنى كلمة ( ولد ) أيضاً أنها تكون فعلاً وتكون اسماً . وفي الحالة الأولى قد تسند إلى المذكر أو المؤنث ، مفرداً ومثنى وجمعاً ، وفي الحالة الثانية قد تكون مفرداً أو مثنى أو جمع تكسير ، وهذه الصيغ الصرفية هي من الخصائص الصرفية لهذه الكلمة وهي تمثل المعنى الصرفي لها وهو جزء آخر من معناها<sup>(١)</sup> .

٤ — كلمة ( ولد ) لها معنى نحوي ، نذكر ذلك عن طريق بيان خصائصها النحوية ، أي وظيفتها في الجملة . كأن نقول مثلاً :

أ — ولدت المرأة	أو	المرأة ولدت
ب — ولد كبير	أو	ذلك الولد

ومن ثم فمن خصائص هذه الكلمة إذا كانت فعلاً ، أن تقع في جملتين رئيسيتين متناظرتين ، غير أنها في إحداهما تمثل المركز الأول ، وفي الثانية تقع في المركز الثاني . ولكنها في كلتا الحالتين ترتبط بالاسم المستعمل معها ارتباطاً وثيقاً ، يدل على ذلك المطابقة في الأفراد والتأنيث ، كما في المثالين الأولين . أما إذا كانت اسماً فمن خصائصها النحوية أنها تستعمل مبتدأ أو خبراً ، كما في المثالين الثالث والرابع ، كما قد تقع مواقع أخرى . ويمثل هذا التحليل تبين المعنى النحوي لكلمة ( ولد ) وهو نفس الوقت جزء آخر من معناها الوظيفي .

٥ — كلمة ( ولد ) لها معنى اجتماعي . وبيان هذا المعنى يتم عن طريق تتبع هذه الكلمة ، اسماً كانت أو فعلاً ، في الاستعمالات المختلفة ، في البيئة الاجتماعية المعينة . ويعتمد ذلك بصورة أساسية على السياق أو المقام ، أي مراعاة الظروف والملابسات الخارجية والداخلية التي تتصل بالموقف الكلامي كما أشرنا إليها من قبل . كما يجب أن نأخذ في الحسبان أيضاً ما يصحب الكلام من تنعيم ونبر حركات جسمية كالإشارة أو الابتسام أو الغمز لأن مثل هذه الكلمة قد تستعمل استعمالاً شائعاً ، عموماً من أفراد البيئة

(١) راجع الفصل الثالث من الباب الأول من هذا البحث .

اللغوية . وهذا هو معناها المعجمي . ولكنها بالإضافة إلى ذلك لها استعمالات خاصة  
Connotation توضحها الظروف والمناسبات . وقد يساعد على فهمها التنعيم . فقد  
نقول مثلاً ( يا ولد ) ولا نقصد النداء أو طلب حضور شخص ذي سن معينة بل قد  
نقصد بها التعظيم أو التحقير أو الزجر . وقد نخطب بذلك ولداً أو رجلاً ، أو حتى  
امرأة .

يمثل هذا المنهج في التحليل اللغوي بتكامل مفهوم السياق ونظريته عند فيرث من  
عناصر لغوية متعددة ومتشابهة ، وكلها تؤدي في النهاية إلى المعنى أو معرفة الدلالة  
الحقيقية للكلمة من خلال السياق . ومعنى هذا أن السياق عند فيرث ينقسم في الحقيقة  
إلى نوعين :

١ - السياق الداخلي للحدث اللغوي ، ويتمثل في العلاقات الصوتية والصرفية  
والنحوية والدلالية بين الكلمات داخل تركيب معين .

٢ - السياق الخارجي ، ويتمثل في السياق الاجتماعي ، أو سياق الحال بما يحتويه ،  
وهو يشكل الإطار الخارجي للحدث الكلامي .

ولذلك نجد بعض علماء اللغة المعاصرين يقسمون مصطلح السياق Context إلى  
نوعين .

#### ١ - السياق اللغوي Linguistic Context

ويعتبر في الأصوات والكلمات والجمل ، كما نتابع في حدث كلامي معين ، أو نص  
لغوي . فالأصوات مثلاً تكون عادة خاضعة للسياق الذي تتركب فيه ، فيتأثر كل صوت  
بما يتقدمه أو يأتي بعده من أصوات<sup>(١)</sup> مثال ذلك صوت اللام المخففة ، كما في قولنا  
( والله ) والمرققة كما في قولنا ( بالله ) حيث يختلف صوت اللام في كل متطوق تبعاً  
للفونيم الذي يسبق لفظ الجلالة ، وهو هنا حركة الحرف ومثل ذلك في اللغة الإنجليزية ،  
فيما يطلقون عليه dark L كما في كلمة Field ، واللام الناصعة Clear L كما في كلمة  
Language .

#### ٢ - سياق الحال Context of situation

ويمثله العالم الخارج عن اللغة بما له من صلة بالحدث اللغوي أو النص . ويتمثل في  
الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم ، والمشاركين في الكلام أيضاً<sup>(٢)</sup> .

Hartmann & Stork, op. cit., pp. 51-52.

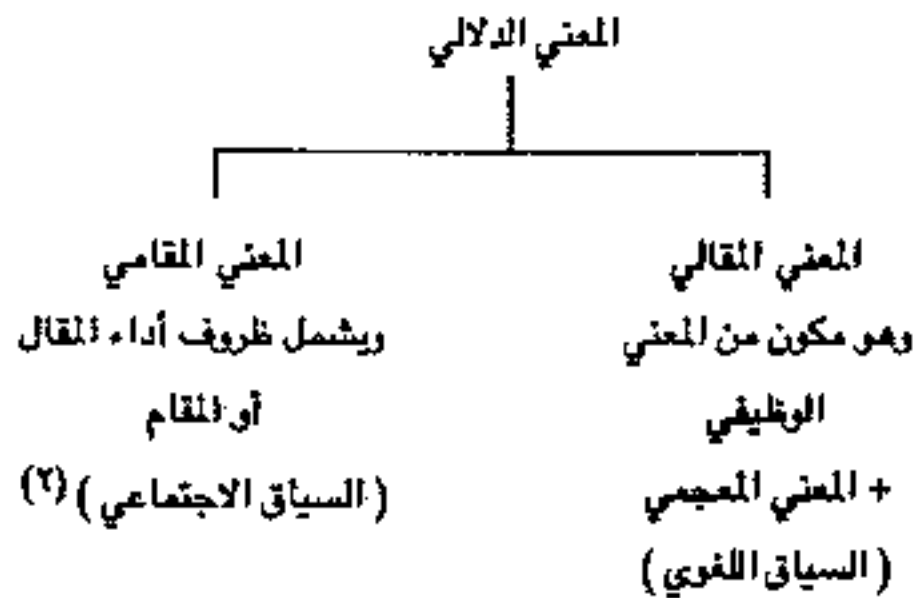
(١)

Ibid., p. 52.

(٢)

ومعنى هذا أننا لكي نصل إلى المعنى الدقيق للكلمة لا بد أن نستخدم الطرق التحليلية التي تقدمها لنا فروع علم اللغة المختلفة ، والتي فصلنا القول فيها من قبل بالنسبة للكلمة ، وهي الجانب الصوتي والصرفي والنحوي . أي الفروع الخاصة بالتحليل الوظيفي أو اللغوي ، وذلك بالإضافة إلى المعنى المعجمي . غير أن تحليل هذه الجوانب ومعرفة مكوناتها تؤدي إلى معرفة جوانب وأجزاء المعنى وتقتضي بعد ذلك الدلالة الكاملة ، للكلمة ، لأن مجرد وضوح هذه الوظائف والعلاقات لا يؤدي إلى معرفة هذه الدلالة ، لأن الكلمة لم توضع بعد في السياق أو المقام الذي هو شرط لاكتمال المعنى .

ويرى الدكتور تمام حسان إن فكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة ، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من أن علم الدلالة المعاصر يتناول جوانب أخرى غير نظرية السياق أو فكرة المقام ، إلا أن نظرية السياق تشكل بلا شك كلاً من أركان علم الدلالة الآن ، لأن التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يعيد إلا معنى حرفي ، أو معنى ظاهر النص ، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي . مع أن كل ما يحيط به النص من الفرائض التي تحدد المعنى . ومن ثم يقسم الدكتور تمام حسان المعنى الدلالي ، وهو عنده محصلة السياق اللغوي والسياق الاجتماعي معاً . وسمين طبقاً للشكل الآتي :



(١) اللغة القبرية بينها ومعناها ، ص ٣٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

انظر أيضاً :

وهذا التصور لمهمة السياق في استكمال المعنى هو ما التفت إليه ابن الأنباري ( ت ٣٢٧ هـ ) صدد حديثه عن الأضداد ، محتكماً إلى سياق الكلام أو مقامه . يقول : إن كلام العرب يصححه بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره . ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ... فمن ذلك قول الشاعر :

كل شيء ما خلا الموت جليل والفنى يسمى ويلهيه الأمل  
فيل ما تقدم قبل ( جليل ) وتأخر بعده على أن معناه ، كل شيء ما خلا الموت  
يسير . ولا يتوهم ذو عقل وتميز أن الجليل هاهنا معناه العظيم<sup>(١)</sup> :

وهو ، وإن كان هنا ينفي وقوع الأضداد إلا أنه من ناحية أخرى يبين وضوح دور  
السياق في تحديد المدلول النهائي للكلمة .

ومعنى هنا أن المعنى الحقيقي للكلمات لا يكون إلا من خلال السياق . وكل ذلك  
تؤكد لنا الحقائق التالية :

- ١ - أن دلالة الكلمة هي جزء من تركيبها الصوتي وصيغتها ووظيفتها النحوية .
- ٢ - أن المعنى المعجمي للكلمة عام ومتعدد ومحتمل .
- ٣ - السياق أو المقام ( السياق الاجتماعي ) هو الذي يعطى المعنى النهائي للكلمة .

وهذا يؤكد لنا من ناحية أخرى مدى التكوين العضوي بين مبنى الكلمة ومعناها ، إذ  
هما شقان لا يمكن الفصل بينهما إلا من أجل الدرس والتحليل ، وأما في الاستعمال فهما  
شيء واحد لا نعرف أين ينتهي دور المبنى لكي يبدأ دور المعنى . هما في الحقيقة كالروح في  
الجسم الحي لا نستطيع أن نميز لها موضعاً محدداً وإنما هي في كل أجزائه وأعضائه على قدم  
المساواة . ولعل هذا الجانب الخفي من جوانب الكلمة هو ما جعل القدماء من آباءنا  
وأجدادنا ينظرون إلى الكلمة هذه النظرة الأسطورية .

ولعل ذلك أيضاً هو نفس الشيء الذي يجعل المحدثين والمعاصرين يتكلمون ويكتبون  
عن شيء يسمى « سحر الكلمة » .

(١) ابن الأنباري الأضداد ، ص ٢ .





## خاتمة ونتائج

الكلمة إذن مبنى ومعنى ...

مبنى ينحلل إلى عناصر إذا ما أردنا التحليل والدرس ، وهي مركب لا بد أن تنضم أجزاؤه في التحام كامل إذا ما أردنا المعنى . ومن ثم قام هذا البحث على فكرة أساسية ومنهج عام . أما الفكرة فهي أن الكلمة عنصر لغوي معقد ، مركب من مبنى ومعنى في حاجة إلى الدراسة التحليلية أكثر مما هو في حاجة إلى التعريف الجامع المانع .

وأما المنهج فهو التحليل التركيبي الذي يؤمن بأن التحليل لا يؤدي وظيفته العلمية إلا من أجل إعادة التركيب مرة أخرى .

ولكى يتحقق ذلك كان لا بد من تقسيم البحث إلى باين رئيسيين : الأول ، يتناول المبنى ، والثاني يتناول المعنى .

أما الباب الذي يتناول المبنى فقد بدأ ، كما رأينا ، بمحاولة التعرف على مفهوم الكلمة وجنودها من خلال التعريفات التي قدمها علماء اللغة والنحو والبلاغة ، ومنها تبينا الملامح الأساسية للكلمة من حيث هي أصوات ووظيفة ، وجذر لغوي ، ثم نطق وكتابة ، ومن ثم تناولت فصول هذا الباب إبراز هذه الجوانب جميعا ، سواء في اللغة العربية أم في غيرها من اللغات .

وأما الباب الثاني ، فقد تناول الشق الثاني من الكلمة وهو الدلالة أو المعنى . وفيه بدأنا بالجانب الرمزي بما له من صلة بالدلالة باعتبار أن الكلمة رمز استغنى به الإنسان عن إحضار ما في خارج اللغة والإشارة المادية إليه . وهذا الاستحضار هو جزء من وظيفة الكلمة الاجتماعية ، كما هو أيضا جزء من دلالتها . ولأن الكلمة في المعجم تختلف عنها في الأستعمال تناولنا في الفصل الثاني من هذا الباب المعنى المعجمي للكلمة وأبعاده وأصوله . واتينا إلى أن من أخص خصائص هذا المعنى هو عموميته وتعددده واحتماله . وقد ترتب على ذلك أن نشأت بين الكلمات علاقات دلالية درسناها في الفصلين الثالث والرابع . وأما في الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فقد كان لإعادة التركيب بعد التحليل ، باعتبار أن السياق هو الإطار الذي يضم كل هذه العناصر السابقة جميعا وينسق بينها ويعطيها نض الحياة والأستعمال ، سواء في النص أم في الكلام .

فإذا أردنا أن نرصد أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث وجدناها كما يلي :

١- الكلمة بناء لغوي على درجة من التعقيد ، لا يستغنى بالتعريف عن التحليل والوصف .

٢- أهم جوانب الكلمة وحدودها تتمثل فيما يلي :

( أ ) الجانب الصوقي .

( ب ) الجانب الصرفي والنحوي ( الوظيفي ) .

( ج ) الجذر وطريقة الاشتقاق .

( د ) طريقة النطق والكتابة .

( هـ ) الدلالة والمعنى .

٣- بناء على هذه الملامح والحدود قد نستطيع وضع تعريف للكلمة في لغة ما ، أو في عدة لغات ترتبط فيما بينها بخصائص مشتركة ، أما وضع تعريف عام شامل للكلمة في كل اللغات فأمر تقف دونه الخصائص المميزة لكل لغة .

٤- تصور حدود الكلمة وملاحظتها الرئيسية هو من ناحية أخرى إدراك لوجودها المستقل والتميز. ولو بصورة عامة .

فإذا كان ثمة جديد في هذا البحث فأننى أستطيع القول بأنه جمع ، لأول مرة ، ملامح أساسية كانت مفترقة ومبعثرة لعنصر لغوي نتحدث عنه ونستعمله دائما اسمه الكلمة .

ومن الله الهدى والتوفيق .

حلمي خليل

الإسكندرية

٨ رمضان سنة ١٤٠٠ هـ

٢٠ يوليو سنة ١٩٨٠ م

## الفهارس

- ١- معجم المصطلحات .
- ٢- فهرس المصادر والمراجع :
- ٣- فهرس الموضوعات .



## معجم المصطلحات

Absolute synonymy	الترادف المطلق
Action	حدث
Active vocabulary	مفردات نشطة
Allophone	ألوفون ( تنوع في نطق القويم )
Allophonic transcription	الكتابة الألوфонية ( الكتابة الضيقة )
Antonymy	تقابل
Arbitrariness	اصطلاحى ( عشوائى )
Circularity	الدور
Closed	مغلق
Close Juncture	مفصل مغلق
Closed set	مجموعة مغلقة
Colour spectrum	ألوان الطيف
Combination	تأليف ( بين الحروف أو الكلمات )
Comparative linguistics	علم اللغة المقارن
Components	عناصر ( مكونات )
Components of meaning	عناصر المعنى ( مكونات المعنى )
Connotation	ما ترتبط به الكلمة من دلالات ( الدلالة الهامشية )
Consonant	صامت
Context of situation	سياق الحال ( المقام )
Denotation	ما تشير إليه الكلمة ( الدلالة المركزية )
Derivation	اشتقاق
Derivational morphemes	المورفيمات الاشتقاقية
Descriptive dictionary	المعجم الوصفى
Designation	ما تشير إليه الكلمة ( الدلالة المركزية )
Direct sense	المعنى المباشر
Distinctive	يميز

Echo-word	كلمة ذات جرس معبر ( حكاية الصوت )
Emotional stress	النبر الانفعالي
Emphatic stress	النبر التأكيدى
Entry	مدخل ( فى المعجم )
Etymology	علم الاشتقاق التاريخى
Evolution	تطور
Features	ملامح
Field theory	نظرية المجال الدلائى
Form	صيغة
Free morpheme	مورفيم حر
Free stress	نبر حر
Fanction	وظيفة
Functional analysis	التحليل الوظيفى
Grammatical meaning	المعنى النحوى ( الدلالة النحوية )
Grammatical unit	وحدة نحوية
Graph	وحدة خطية
Graphemics	علم الجرافيمات ( علم الخط )
Graphology	علم الوحدات الخطية ( علم الجرافولوجيا )
Historical linguistics	علم اللغة التاريخى
Homograph	المشترك الخطى
Homonymy	المشترك اللفظى
Homophony	المشترك الصوتى
Idioms	تراكيب اصطلاحية
Independence	الاستقلال
Infixes	الدواخل
Inflecting morphemes	المورفيمات الاعرابية
Insertion	الإدراج
Intonation	التنغيم
Juncture	فاصله

Kinship	ألفاظ القرابة
Letter	حرف كتابي
Lexem	وحدة معجمية
Lexical meaning	المعنى المعجمي
Lexical unit	وحدة معجمية
Lexicographer	عالم المعاجم
Lexicography	علم صناعة المعاجم
Lexicology	علم المعاجم
Linguistic context	السياق اللغوي
Linguistics	علم اللغة
Long vowel	حركة طويلة
Loudness	علو الصوت
Marked	ذات علامة ( معلمه )
Minimal	متناهية في الصغر
Monolingual dictionary	المعجم الاحادي اللغة
Morpheme	المورفيم
Morphology	المورفولوجيا ( علم الصرف )
Near-synonymy	شبه الترادف
Neologism	المولد ( التوليد )
Non-phonemic	غير فونيمي
Non-sequential morphemes	المورفيمات غير التتابعية
Non-stress languages	لغات غير نبرة
Onomatopie word	كلمة ذات جرس معبر ( حكاية الصوت )
Open	مفتوح
Opened set	مجموعة مفتوحة
Passive vocabulary	مفردات نحاملة
Parts of speech	أقسام الكلام
Philology	فقه اللغة
Phone	الصوت اللغوي



Phoneme	الفونيم
Phonemic structure	التركيب الفونيمي
Phonemics	علم الفونيمات
Phonetical alphabet	الألف باء الصوتية
Phonetics	علم الصوت
Phonemic transcription	الكتابة الفونيمية ( التهجئة الفونيمية )
Phonology	الفنولوجيا
Physics	علم الطبيعة
Polysemy	تعدد المعنى
Prefixes	سوابق
Primary stress	نبر قوي ( نبر أولى )
Prominence	بروز
Rang of application	درجة التطابق
Regular	منتظم ( مطرد )
Root	جذر لغوي
Secondary phoneme	الفونيم الثانوي
Secondary stress	النبر المتوسط ( النبر الثانوي )
Semantic change	التغير الدلالي
Semantic field	المجال الدلالي ( حقل دلالي )
Semantic relations	العلاقات الدلالية
Semantics	علم الدلالة
Semantic shift	التغير الدلالي
Semantic triangle	مثلث المعنى ( المثلث الدلالي )
Sememe	وحدة دلالية
Sememic sign	علامة دلالية
Semiotics	علم الرموز ( السيميوتيك )
Semology	علم الرموز ( السيمولوجيا )
Sequence	تتابع ( تعاقب )
Sequential morphemes	المورفيمات المتتابعة

Short vowel	حركة قصيرة
Situational context	سياق الحال ( السياق الاجتماعي )
Sociolinguistics	علم اللغة الاجتماعي
Space	مسافة
Spoken language	لغة منطوقة
Static	ثابت
Stress	نبر
Stress languages	لغة نبرية
Structural relations	علاقات تركيبية
Structural semantics	علم الدلالة التركيبي
Substitution	إبدال
Substitution counter	تقابل استبدال
Suffixes	اللواحق
Suprasegmental phoneme	الفونيم غير التركيبي
Syllable	مقطع
Synonymy	ترادف
Tone	نغمه
Tone languages	لغة نغمية
Transition	انتقال
Universal semantics	علم الدلالة الشمولي
Unmarked	دون علامة ( غير مُعلم )
Verbal context	السياق اللغوي
Vocabulary	مفردات ( علم المفردات )
Voice pitch	درجة الصوت
Vowel	حركة
Weak stress	نبر ضعيف
Word	كلمة
Word tone	نغمة الكلمة
Written language	لغة مكتوبة

## المصادر والمراجع

### أولا : المصادر والمراجع العربية

إبراهيم أنيس ( دكتور ) :

الأصوات اللغوية

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧١ .

دلالة الألفاظ

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ .

ابن جنى ، أبو الفصح عثمان

الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار

القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا بالاشتراك مع آخرين ، القاهرة ،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

ابن ستان ، محمد عبد الله بن محمد بن سعيد

سر الفصاحة ، تحقيق علي فوده

القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ،

مطبعة السعادة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن زكريا

الصحاح ، تحقيق السيد احمد صقر

القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم

أدب الكاتب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم

لسان العرب

القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعة مصورة من طبعة بولاق .

ابن يعيش ، علي بن يعيش

شرح المفصل

القاهرة ، الطبعة المنيرة ، بدون تاريخ .

أبو حاتم الرازي ، أحمد بن حمدان

كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، تحقيق فيض الله الهمداني .

القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربي ، الجزء الأول ، ١٩٥٧ م ، القاهرة ، مطابع

الرسالة ، الجزء الثاني ١٩٥٨ م .

أبو حامد الفزائي

مشكلة الأنوار ، تحقيق وتقديم د. أبو العلا عفيفي

القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي الحلبي

الأضداد في كلام العرب ، تحقيق د. عزة حسن

دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

أبو هلال العسكري

الفروق في اللغة

بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤ م .

أحمد مختار عمر ( دكتور )

البحث اللغوي عند العرب

القاهرة ، مطابع سجل العرب ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

دراسة الصوت اللغوي

القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

من قضايا اللغة والنحو

القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ م .

الأنبارى ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد  
الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد  
القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ م .

الأنبارى ، محمد بن القاسم  
كتاب الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
الكويت ، دار المطبوعات والنشر ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٠ م .

أولان ، ستيفن  
دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د. كمال بشر  
القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥ م .

بدوى طبانة ( دكتور )  
علم البيان  
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ م .

تمام حسان ( دكتور )  
اللغة بين المعيارية والوصفية  
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .  
اللغة العربية : مبناها ومعناها  
القاهرة ، هيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

مناهج البحث في اللغة  
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ م .

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل  
ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

فقه اللغة وأسرار العربية  
مصر ، المطبعة الأدبية ، ١٣١٧ هـ .

الملاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر  
البيان والتبيين ، تحقيق . حسن السندي  
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد  
شرح أدب الكاتب  
القاهرة ، مكتبة القدسي ، ١٣٥٠ هـ .  
المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر  
القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ م .

حسن ظاظا ( دكتور )  
اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة .  
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .  
الساميون ولغاتهم ، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب .  
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

حلمي خليل ( دكتور )  
المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام .  
الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .

الخليل بن أحمد الفراهيدي  
كتاب العين ، تحقيق د. عبد الله درويش  
بغداد ، مطبعة العاني ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف  
كتاب مفاتيح العلوم ، تحقيق فان فولتن  
أبريل ١٨٩٥ م .

دارد حلمي السيد ( دكتور )  
المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر  
الكويت ، مطبعة مكهوى ، ١٩٧٨ م .

رمحي كمال ( دكتور )

التضاد في ضوء اللغات السامية  
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ م .

رمضان عبد التواب ( دكتور )

فصول في فقه العربية  
القاهرة ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ م .

الزنجشيري ، أبو القاسم محمود بن عمر

المفصل في علم العربية  
بيروت ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان

الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون  
القاهرة ، دار القلم ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م ( الجزء الأول ) .

سعيد الشرنوبلي

أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد  
لبنان ١٨٩٤ م ( طبعة مصورة ) .

السيد أحمد خليل ( دكتور )

دراسات في القرآن  
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ م .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

الاعتراح في أصول النحو  
الهند ، مطبعة المجناني ١٣١٤ هـ .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بالإشتراك مع آخرين .  
القاهرة ، دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .

مع الهوامع شرح جمع الهوامع في علم العربية

بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ( طبعة مصورة ) بدون تاريخ .

الشهاب الخفاجي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر  
شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل  
القاهرة ، مطبعة الوهية ، ١٢٨٢ هـ .

عبد العزيز مطر ( دكتور )  
لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة  
القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

عبد القاهر الجرجاني ، أبو بكر بن عبد الرحمن  
دلائل الإعجاز ، شرح وتعليق أحمد مصطفى المراغي  
القاهرة ، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م .

عبد الله العلائي  
تهذيب المقدمة اللغوية ، تحقيق د. أسعد علي  
بيروت ، دار النعمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م .

علي القاسمي ( دكتور ) -  
علم اللغة وصناعة المعاجم  
الرياض ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٥ م .

فاضل مصطفى السائق ( دكتور )  
أقسام الكلام العربي  
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م .

فاطمة محبوب ( دكتورة )  
دراسات في علم اللغة  
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .

فنديس ، ج .  
اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص  
القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٥٠ م .

الفيروزبادي ، محمد الدين محمد بن يعقوب  
القاموس المحيط



مصر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٣٠ هـ .

الفزوني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن

التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي

بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م .

كراع ، أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي

المنجد في اللغة ، تحقيق د. أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي

القاهرة ، عالم الكتب ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

كمال بشر ( دكتور )

دراسات في علم اللغة ( القسم الثاني )

القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .

علم اللغة العام ، القسم الثاني ( الأصوات ) .

القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد

المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

القاهرة ، المجلس الأعلى للشتون الإسلامية ، ١٣٨٥ هـ ( الجزء الأول ) .

مجمع اللغة العربية ( مصر )

المعجم الوسيط

القاهرة ، مطابع دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

محمد أحمد أبو الفرج ( دكتور )

المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث

بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ م .

محمد غنيمي هلال ( دكتور )

المواقف الأدبية

القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٢ م .

محمود السمران ( دكتور )

علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي  
الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

اللغة والمجتمع ، رأى ومنهج  
الإسكندرية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ م .

محمود فهمى حجازى ( دكتور )

مدخل إلى علم اللغة  
القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .

المعجمات الحديثة  
طبعة خاصة على الاستنسل ١٩٧٨ م .

لطفى عبد الهديع ( دكتور )

التركيب اللغوى للأدب  
القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ م .

لوس المعلوم

المنجد فى اللغة والأدب والمعلم  
بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، الطبعة الثامنة عشر ، ١٩٦٥ م .

نايف عحرما ( دكتور )

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة  
الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩) ،  
١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .

## ثانيا : المراجع الأجنبية

- Crystal, David**  
Linguistics, Penguin Books, London 1974.
- Dozy, R.**  
Supplement aux Dictionnaires Arabes.  
Paris, 1927, 2 Ed.
- Hartmann, R. R.K. and Stork, F.C.**  
Dictionary of Language and Linguistics.  
London, 1972.
- Kramsky, Jiri**  
The word as linguistic unit. Mouton  
The Hague, Paris, 1959.
- Lamb, Sydney.**  
Lexicology and Semantics  
An article in "Linguistics" Edited by Archibald A. Hill. Voice of  
America Forum Lectures, 1969.
- Leech, Geoffrey.**  
Semantics.  
Pelican Books, London, 1976.
- Lyons, John.**  
Semantics  
Cambridge University Press, London 1977  
Two vols.
- O'Conner, J.D.**  
Phonetics.  
Pelican Books London, 1973.
- Robins, R.H.**  
A short History of Linguistics.  
Longmans, London, 1967.
- Sapir, Edward.**  
Language, An Introduction to the study of speech  
New York, 1949.

**Sturtevant, E.H.**

Linguistic change

The University of Chicago Press, Chicago, 1967.

**Zgusta, Ladislav.**

Manual of Lexicography

Monoton, The Hague, Paris, 1971.

## فهرس الموضوعات

٧	..... مقدمة
١٣	..... الباب الأول : بنية الكلمة
١٥	..... الفصل الأول : الكلمة
٣٣	..... الفصل الثاني : الجانب الصوتي
٥١	..... الفصل الثالث : الصيغة والوظيفة
٦٧	..... الفصل الرابع : المجزأ والأشتقاق
٧٥	..... الفصل الخامس : التطق والكتابة
٨٥	..... الباب الثاني : دلالة الكلمة
٨٧	..... الفصل الأول : رمزية الكلمة
٩٩	..... الفصل الثاني : المعنى المعجمي
١٢١	..... الفصل الثالث : العلاقات الدلالية
١٤٣	..... الفصل الرابع : المجالات الدلالية
١٥٥	..... الفصل الخامس : الدلالة والسياق
١٦٥	..... خاتمة ونتائج
	<b>الفهارس</b>
١٦٩	..... معجم المصطلحات
١٧٤	..... المصادر والمراجع :
١٧٤	..... (١) المصادر والمراجع العربية
١٨٢	..... (٢) المراجع الأجنبية
١٨٤	..... فهرس الموضوعات